

الشمول المالي وزيادة فرص العمل
اللائق للنساء
(ولاسيما في الريف المصري)

د. سلوى العنتري
منى عزت

الشمول المالي وزيادة فرص العمل اللائق للنساء (ولاسيما في الريف المصري)

مقدمة

شهد عام ٢٠١٧ الإعلان عن تبني البنك المركزي المصري لسياسة الشمول المالي، وتأكيد اهتمام الجهاز المصرفي بتوصيل الخدمات المالية بسهولة وتكلفة منخفضة للفقراء ومحدودي الدخل، والاهتمام الخاص بالنساء. كما شهد ذلك العام توقيع مذكرة تفاهم بين المجلس القومي للمرأة والبنك المركزي المصري؛ لتنظيم التعاون بين الطرفين فيما يتعلق بدعم وتمكين المرأة المصرية اقتصادياً ومالياً.

وتشير الأدبيات المتعلقة بالشمول المالي إلى أن زيادة نفاذ النساء للخدمات المالية يمكن أن ينعكس بالإيجاب على تكوين مدخرات تمكنهن من الحصول على عائد، وتكوين حد أدنى من رأس المال اللازم للبدء في ممارسة نشاط اقتصادي مدرّ للدخل، فضلاً عن الحصول على تمويل لاستكمال متطلبات تأسيس مشروع جديد أو التوسع في مشروع قائم. ويحتل التمويل متناهي الصغر على وجه الخصوص مكانة مهمة في تلك الأدبيات، باعتباره نقطة البدء لممارسة نشاط اقتصادي مُدرّ لدخل، سواء اقتصرَت النتيجة على مجرد التخفيف من حدة الفقر والإبقاء على حياة «صاحبة المشروع» عند حدّ الكفاف، أو تم الانتقال إلى مرحلة أعلى بإقامة مشروع أكبر، يستخدم نساء أخريات ويسهم بالتالي في

د. سلوى العنترى
منى عزت

الصادر في / ٢٠٢٠
مؤسسة المرأة الجديدة

عنوان المؤسسة: ٤١ شارع الشيخ المراغى، الدور الثانى شقة
١٠ العجوزة

البريد الإلكتروني: nwrc@nwrcegypt.org

الموقع الإلكتروني: www.nwrcegypt.info

مواجهة حقيقية للفقر ورفع مستوى معيشة هؤلاء النساء .

كما ترى تلك الأدبيات أن النفاذ إلى خدمات التأمين يمثل أحد جوانب الشمول المالي التي يمكن أن تلعب دوراً في سدّ فجوة الحماية الاجتماعية وتوفير الحد الأدنى من شروط العمل اللائق للنساء .

وفي تصوّرنا أن هناك حاجة حقيقية لدراسة العلاقة بين الشمول المالي وزيادة فرص العمل المدر لدخل نقدي للنساء ، خاصة في الريف . فإذا كانت الأرقام الرسمية تشير إلى تواضع نسبة النساء في قوة العمل في مصر ، فإنها تشير أيضاً إلى أن ما يقرب من نصف النساء العاملات يعملن في القطاع غير الرسمي ، وأن الغالبية العظمى منهن يعملن لدى الأسرة بدون أجر وبدون حماية قانونية أو تأمينات اجتماعية . ويعني هذا أن تحقيق هدف التمكين الاقتصادي للنساء يتطلب ليس فقط زيادة فرصهن في العمل للسوق ، ولكن بالأساس أن يكون ذلك العمل بأجر نقدي ، ناهيك عن أن تتوفر له شروط العمل اللائق .

ونشير هنا إلى نتائج دراسة سابقة لمؤسسة المرأة الجديدة بعنوان «عمل النساء في السوق بدون أجر - العمل لدى الأسرة في المجال غير الرسمي بمصر»^١ . فقد أوضحت تلك الدراسة أنه على الرغم من أن النساء العاملات لدى الأسرة بدون أجر يعملن للسوق فإنّ هذا لم يؤدّ إلى تعزيز حريتهن في الاختيار أو شعورهن بذواتهن وحقوقهن ولا مكانتهن داخل الأسرة . كما أوضحت أنه باستثناء حرية التنقل فإن وضع العاملات لدى الأسرة بدون أجر في كل الجوانب المتعلقة بمكانتهن داخل الأسرة ، بما في ذلك المشاركة في اتخاذ القرارات والموقف من العنف الجسدي ، يأتي في مرتبة أدنى ، ليس فقط مقارنةً بالنساء العاملات بأجر ولكن أيضاً مقارنةً بالنساء (ربّات البيوت) اللاتي لا يعملن للسوق أصلاً .

١ سلوى العنترى ونفيسة دسوقي، عمل النساء في السوق بدون أجر - العمل لدى الأسرة في المجال غير الرسمي بمصر، مؤسسة المرأة الجديدة، ٢٠١٦ .

ويمثّل هذا الكتاب جزءاً من مشروع تدريبي بشأن الدور الذي يمكن أن يلعبه نفاذ النساء المصريات للخدمات المالية الرسمية ، في الريف خاصةً ، لزيادة فرصهن في العمل الحرّ اللائق . وينقسم المشروع إلى جزءين :

يتوجّه الجزء الأول ، الذي يعرضه هذا الكتاب ، إلى كافة الأطراف المعنية بقضية الشمول المالي للنساء ، أي مؤسسات الخدمات المالية الرسمية ، والأجهزة الرقابية المنظمة لنشاطها ، والأجهزة الحكومية ذات الصلة ، فضلاً عن المجلس القومي للمرأة ومنظمات المجتمع المدني المنشغلة بالقضايا النسوية .

وينقسم هذا الجزء إلى خمسة فصول ، نتناول في الفصل الأول منها طرْحاً نظرياً لمفهوم الشمول المالي والعلاقة بينه وبين زيادة النمو الاقتصادي ورفع معدلات التشغيل للنساء ، وفقاً للتيارات الفكرية الرئيسية التي تناولت هذا الموضوع في الأدبيات الاقتصادية ولا سيما النسوية . ونتناول في الفصل الثاني المؤشّرات الرئيسية لخريطة الشمول المالي في مصر وموقع النساء فيها . أما الفصل الثالث فيتناول تحليلاً لأهم سمات وشروط برامج الخدمات المالية الرسمية المتاحة للنساء في مصر . واستكمالاً لتحليل الواقع المصري للخدمات المالية المتاحة للنساء يتناول الفصل الرابع عرض نتائج ورش عمل أجرتها الأستاذة منى عزت ، مديرة برنامج النساء والعمل بمؤسسة المرأة الجديدة ، مع عدد من الجمعيات والمؤسسات الأهلية ومجموعة من النساء المستفيدات بالقروض متناهية الصغر في خمس من محافظات الوجهين القبلي والبحري .

وينتهي الكتاب بفصل ختامي يستعرض النتائج التي تم التوصل إليها بشأن مدى ملاءمة الخدمات المالية الرسمية ، بمستواها وسماتها وشروطها الحالية ، لهدف الإسهام في زيادة فرص العمل الحر للنساء ،

في الريف خاصة. كما يطرح للحوار خطة عمل مقترحة لتحسين جودة وكفاءة تلك الخدمات المالية وتفعيل دورها في تحقيق الهدف المنشود. أما الجزء الثاني من المشروع فيتمثل في دليل تدريبي مخصص للجمعيات والمؤسسات الأهلية التي ما زالت تلعب الدور الرئيسي في تمويل الأنشطة الاقتصادية للنساء، في الريف خاصة، وفي تزويدهن بالخدمات الاجتماعية المختلفة.

ويستهدف هذا الجزء تعريف المتدربات والمتدربين بالسماوات الرئيسية لبرامج الخدمات المالية الرسمية المتاحة حالياً للنساء المصريات، في الريف خاصة، وما يرتبط بها من شروط مالية وغير مالية، وصولاً إلى تحديد أهم العقبات التي تحول دون نفاذ النساء إلى تلك الخدمات، أو تحول دون تفعيل دورها في زيادة فرصهن في العمل الحر. كما يستهدف التفاعل مع المتدربات والمتدربين لطرح التوصيات وتحديد الأدوار التي يمكن أن يسهموا بها، للتغلب على هذه العقبات.

وإنني إذ أعرب عن تقديري البالغ لمؤسسة المرأة الجديدة على تصديها لرعاية هذا العمل الضخم، لأودُّ التأكيد على وعينا العميق بأنه إذا كان الشمول المالي للنساء يمثل أحد الشروط المهمة لتمكينهن اقتصادياً، فإنه لا يكفي وحده لتحقيق ذلك التمكين ما لم يشكل جزءاً من استراتيجية متكاملة لدعم وتطوير المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وفي القلب منها مشروعات النساء، واستراتيجية متكاملة لمواجهة المعوقات الثقافية والاجتماعية والتشريعية التي تحدُّ من قدرة النساء على الإسهام في النشاط الاقتصادي من خلال فرص عمل تتمتع بشروط العمل اللائق... ونأمل أن يكون هذا المشروع التدريبي خطوة يمكن البناء عليها في هذا الطريق.

الفصل الأول

الإطار النظري للعلاقة بين الشمول المالي وزيادة فرص التشغيل من منظور نسوي

أولاً: العلاقة النظرية بين الشمول المالي للنساء والنمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل

على الرغم من أن الاهتمام بالشمول المالي قد يعكس في جزء منه الدفاع عن الحقوق الاقتصادية للإنسان، فإنه يعكس أيضاً وبشكل أساسي الدور الاحتمالي الذي يمكن أن يلعبه النفاذ للخدمات المالية في رفع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة معدلات التشغيل^٤، وتحسين مستويات معيشة الفئات المهمشة، وعلى رأسها النساء. ولعل أبلغ تعبير عن هذا الدور المأمول قد تمثل في تكرار إدماج النفاذ إلى الخدمات المالية وخاصة للنساء، ضمن أهداف وغايات استراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠، التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٥، والتي تمثل الحد الأدنى للأهداف التي تم التوافق على أن تسعى حكومات الدول المختلفة لتوفيرها لمواطنيها، أيًا ما كان المستوى الاقتصادي لتلك الدول.

وبعد الشمول المالي للنساء على وجه التحديد من القضايا التي حظيت بنصيب وافر من الاهتمام على صعيد الأدبيات الاقتصادية منذ

٤ هناك بالطبع بعض الأهداف الاقتصادية الأخرى التي يتم الربط بينها وبين الشمول المالي. ولعل من أبرز تلك الأهداف ما يؤدي إليه الشمول المالي من توسيع الجزء من معاملات المجتمع المالية الذي يتم تنفيذه من خلال القطاع المصرفي بما يعنيه ذلك من قدرة أكبر للبنوك المركزية على إدارة السياسة النقدية والسيطرة على المعروض النقدي. كما يتم الربط بين الشمول المالي وبين زيادة القدرة على حصر المنشآت غير الرسمية وتحفيز تلك المنشآت على التسجيل - وبالتالي الخضوع للضرائب - مقابل الحصول على مزايا التمويل منخفض التكلفة. وغني عن البيان أن تسجيل المنشآت وانتقالها إلى القطاع الرسمي لا يعني بالضرورة إسهامها في توفير فرص العمل اللائق، أخذاً في الاعتبار ما تشير إليه الدراسات من أن علاقات العمل غير الرسمية تشمل نحو ٥١٪ من العاملين في الشركات الخاصة الرسمية، الذين يجري تعيينهم بدون عقود قانونية ولا تأمينات اجتماعية. انظر في ذلك:

- World Bank Group, More Jobs, Better Jobs: A Priority for Egypt, June 2014, p. 104, 127.

٥ الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة السبعون، قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٥، رقم ١/٧٠ - تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

على الرغم من تعدد تعريفات الشمول المالي، فإنها تدور جميعها حول فكرة أساسية هي حق جميع فئات المجتمع في الحصول على الخدمات المالية اللازمة لها، من خلال القنوات الرسمية بجودة يُعتدُّ بها وتكلفة يمكن تحملها.

فعلى سبيل المثال، تعرّف منظمة الأونكتاد - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - للشمول المالي بأنه: «الحالة التي يتمتع فيها جميع البالغين، في سن العمل، بفرصة الحصول فعلياً على خدمات الائتمان والادخار والتأمين و سداد المدفوعات، عن طريق مقدمي الخدمات الرسميين، أي تقديم خدمات مناسبة للعميل بطريقة مسؤولة وبتكلفة معقولة وثابتة»^١.

كما يتمثل التعريف المقدم من البنك الدولي في «أن يكون للأفراد والشروعات إمكانية النفاذ الفعّال الذي يمكن تحمّل تكلفته، إلى المنتجات والخدمات المالية التي تقابل احتياجاتهم (معاملات، مدفوعات، ادخار، ائتمان، تأمين) وأن يتم تقديم تلك الخدمات بطريقة مسؤولة ومستدامة»^٢. أما تعريف البنك المركزي المصري فيتمثل في «إتاحة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع، سواء كانت مؤسسات أم أفراد، والعمل على تمكينهم من استخدام تلك الخدمات، وتقديمها لهم بجودة مناسبة وأسعار مقبولة، من خلال القنوات الرسمية للنظام المالي الرسمي»^٣.

١ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مجلس التجارة والتنمية، لجنة التجارة والتنمية، "تأثير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية على التنمية، بما يشمل إبراز أثر التحويلات المالية: التمكين الاقتصادي للنساء والشباب"، مذكرة من أمانة الأونكتاد، جنيف، نوفمبر ٢٠١٤، ص ٦.

2 "Financial inclusion means that individuals and businesses have access to useful and affordable financial products and services that meet their needs – transactions, payments, savings, credit and insurance – delivered in a responsible and sustainable way".

<http://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/overview>

٣ البنك المركزي المصري، كتاب دوري بتاريخ ٦ أبريل ٢٠١٧ بشأن الأسبوع العربي للشمول المالي.

الدراسات والتقارير المعبرة عن هذا التيار تشير إلى أهمية سد فجوة الشمول المالي كأحد السبل الفعالة في هذا الاتجاه.

فمن ناحية، تؤكد تلك الدراسات أن نفاذ النساء إلى خدمات الادخار ذات العائد، يمكن أن يشكل إحدى الوسائل الفعالة لتعبئة المدخرات الصغيرة ورفع معدلات الادخار الكلي، خاصة وأن التجربة العملية قد أثبتت أن معدلات الميل للادخار لدى النساء تساوي أو تزيد عن تلك المعدلات لدى الرجال، وأن النساء يتطلعن إلى الأوعية الادخارية ذات العائد المجزي التي يمكن توفيرها من مؤسسات مالية قريبة جغرافياً⁷. ومن ناحية أخرى، يرى أصحاب هذا الاتجاه أنه يجب استهداف النساء بالتمويل الإنتاجي للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وتشجيع ريادة النساء للأعمال؛ نظراً لارتفاع أثر إسهام النساء في النشاط الاقتصادي على معدلات النمو، كما أن لهن سجلاً جيداً في معدلات سداد القروض وفي التعاون، مما يؤدي إلى زيادة كفاءة واستدامة الخدمات المؤداة لهن⁸.

ويؤكد صندوق النقد الدولي أن توفير التمويل اللازم للنساء لتدعيم فرصهن في ممارسة الأنشطة الاقتصادية، وريادة الأعمال يشكل أحد الجوانب المهمة لرفع معدلات النمو في دول العالم الثالث، أخذاً في الاعتبار ما تتسم به تلك الدول بوجه عام من انخفاض إسهام النساء في قوة العمل، وارتفاع معدلات البطالة بينهن مقارنة بالرجال، وهو ما يعني وجود طاقة إنتاجية عاطلة لو تم تشغيلها لأسفرت عن فرصة احتمالية كبيرة لرفع معدلات النمو للمجتمع ككل. وفي هذا السياق تشير إحدى

7 Women 20 & Think 20, Financial Inclusion for Women: OP. Cit, p. 4.

8 UNDP, Evaluation Office, Microfinance, Essentials No. 3, December 1999, p. 4.

- Christopher Blattman et al., Building Women's Economic and Social Empowerment through Enterprise, World Bank, LOGICA study series No. 1, April 2013, p. 53.

التسعينيات. وقد تركّز الاهتمام آنذاك على الدور الذي يمكن أن تلعبه خدمات التمويل متناهي الصغر، التي توسعت في تقديمها منظمات المجتمع المدني بالإضافة إلى بعض البنوك في جنوب آسيا (لعل أشهرها بنك جرامين في بنجالاديش) وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، كآلية يمكن استخدامها لتخفيف حدة الفقر وتحسين مستويات معيشة النساء في دول العالم الثالث. ثم تطوّر الأمر خلال العقد الحالي إلى التأكيد على حق النساء في النفاذ إلى أنواع الخدمات المالية كافة، المقدمة من البنوك وغيرها من المؤسسات المالية الرسمية، والدور الاحتمالي الذي يمكن أن يلعبه النفاذ إلى خدمات المدفوعات والادخار والتمويل والتأمين في تحسين مستوى معيشة النساء وأسرهن ورفع معدلات النمو والتشغيل في المجتمع ككل⁶.

ويمكن إدراج الأدبيات الاقتصادية التي تناولت العلاقة بين الشمول المالي وزيادة فرص العمل للنساء في أربعة تيارات رئيسية، تتمثل فيما يأتي:

١- التيار المعني بالنمو والاستدامة المالية للخدمات المقدمة Financial self-sustainability:

تجد هذه المدرسة خير تعبير عن أفكارها في الدراسات والتقارير الصادرة عن البنك الدولي والمؤسسات التابعة له، وصندوق النقد الدولي، وبعض منظمات الأمم المتحدة، فضلاً عن بعض الجهات المانحة الدولية وعلى رأسها وكالة المساعدات الأمريكية USAID. ويتبنّى هذا التيار نموذج النمو القائم على اقتصاد السوق النيوليبرالي.

وأخذاً في الاعتبار أن رفع معدلات الادخار والاستثمار يمثل أحد المتطلبات الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي وزيادة معدلات التشغيل فإن

6 Women 20 & Argentina Think 20, Gender Economic Equity, Financial Inclusion for Women: a Way Forward, Argentina, 2018, p. 3-6.

الدراسات الصادرة عن الصندوق، إلى أنه لو كان قد تم تخفيض فجوة النوع الاجتماعي لقوة العمل، بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لتقتصر على الضعف (بدلاً من ثلاثة أضعاف) لأدى هذا إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي لتلك المنطقة خلال العقد الماضي إلى الضعف⁹.

فالافتراض إذن هو أن نفاذ النساء إلى الخدمات المالية المختلفة يساعدهن على الإسهام في النمو الاقتصادي، ليس فقط من خلال زيادة الأعمال وتأسيس المشروعات الجديدة وزيادة استثمارتهن في أنشطة قائمة، ولكن أيضاً بتحسين إدارة مواردهن الشخصية وموارد الأسرة، وهو ما يقلل من تعرّض أسرهن وأنشطتهن الاقتصادية للتقلبات والأزمات المالية. أي أن سدّ فجوة الشمول المالي للنساء يمكن أن يلعب دوراً مساعداً للنمو الاقتصادي¹⁰.

ويُلاحظ تصاعداً تركيز هذا التيار، خلال السنوات القليلة الماضية، على الدور الكبير الذي يمكن أن يلعبه التقدم التكنولوجي في ابتكار آليات تقنية جديدة Fintech، تساعد على زيادة نفاذ النساء لخدمات المدفوعات والتحويلات على وجه التحديد. حيث يتم التأكيد على أن وسائل الدفع الإلكترونية بأنواعها المختلفة (بطاقات إلكترونية، إنترنت، ماكينات صرف آلي، موبايل... إلخ)، تساعد في التغلب على عقبة البعد المكاني للمؤسسات المالية الرسمية، والقيود التي يمكن أن تفرضها القيم الاجتماعية السائدة على حركة النساء، من ناحية، والتغلب على مشكلة ارتفاع تكلفة الخدمة، من ناحية أخرى¹¹. ويُلاحظ أن خدمات المدفوعات المقدّمة من خلال الموبايل، على وجه التحديد، تأتي في مقدمة الابتكارات التقنية التي

9 IMF, Opportunity for All, Promoting Growth and Inclusion in the Middle East and North Africa, November 2018, p. 7.

10 Women 20 & Think 20, Financial Inclusion for Women, OP. Cit., p. 3- 6. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أوكتاد)، تأثير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية على التنمية بما يشمل إبراز أثر التحويلات المالية: التمكين الاقتصادي للنساء والشباب، نوفمبر ٢٠١٤، ص ١٠.

يتم التركيز عليها والترويج لها في هذا الصدد^{١٢}. كما يُلاحظ منح أهمية كبيرة للدور الذي يمكن أن يلعبه التقدم التكنولوجي في توفير آليات أكثر كفاءة لتحويلات العاملين في الخارج، الواردة للنساء في دول العالم الثالث والتي يمكن أن تساعد على رفع معدلات الادخار والاستثمار. وفي هذا السياق تأتي، على سبيل المثال، دعوة الأمم المتحدة إلى تخفيض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى الوطن الأم^{١٣}.

وتشكّل استدامة برامج التمويل وتصميم برامج للقروض قدرة على الاستمرار والتمويل الذاتي Financial self-sustainability إحدى القضايا المحورية في الدراسات الصادرة عن هذا التيار. حيث يُركّز على أهمية تحديد أسعار الفائدة بشكل صحيح بما يضمن تغطية تكاليف ومخاطر القرض، وضرورة فصل نشاط التمويل عن بقية الأنشطة التي قد تمارسها الجهة المانحة، بما يساعد على الفصل المحاسبي بينها، فضلاً عن استخدام آليات القروض الجماعية، وتوسيع نطاق البرامج للوصول إلى أعداد كبيرة من العملاء، سعياً للاستفادة مما تحقّقه اقتصاديات الحجم من تخفيض في التكاليف، مع التأكيد على أهمية حُسن إدارة المخاطر واستخدام آليات التأمين الجماعي على القروض لتغطية مخاطر عدم السداد^{١٤}. فقدرّة المؤسسات الأهلية العاملة في مجال التمويل

١٢ انظر في ذلك على سبيل المثال:

- World Bank Group, Global Findex Database 2017, p. 10 – 12.
- Center for Financial Inclusion, Accion, Banking Sector Approaches to Customer Engagement and Capability, May 2018, p. 7-8.
- ١٣ يتمثل الهدف العاشر من أهداف استراتيجية التنمية المستدامة للأمم المتحدة في خفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من ٣٪ وإلغاء قنوات التحويلات التي تربو تكاليفها على ٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠.
- ١٤ انظر على سبيل المثال: ريتشارد روزنبرج وآخرون، أسعار الفائدة على القروض الصغرى ومحدداتها ٢٠١١ - ٢٠١٤، منتدى الوصول إلى التمويل، تقارير المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (سيجاب)، العدد ٧، يونيو ٢٠١٣.
- UK aid et al. Promoting Women's Financial Inclusion- A toolkit, February 2013.

تحسين مستوى معيشتهم، والحصول على فرص أفضل في الحياة وتخفيف حدة الصدمات التي يتعرضون لها^{١٨}. ومن هنا فإنه إذا كان التركيز في تيار النمو والاستدامة المالية ينصبُّ على رفع معدلات النمو من خلال تعبئة المدَّخرات والتمويل الإنتاجي للمشروعات وريادة الأعمال، فإن التركيز في تيار تخفيف حدة الفقر ينصبُّ على تحسين مستوى معيشة الأسرة وتخفيف حدة ما قد تتعرَّض له من أزمات وتقلبات في الدخل. وهو الأمر الذي يقتضي تنمية المدَّخرات الصغيرة المدَّرة لعائد^{١٩}، والتوسُّع في منح القروض الاستهلاكية، بما في ذلك لأغراض العلاج والتعليم والإسكان^{٢٠}، فضلاً عن القروض الإنتاجية لتمويل أنشطة اقتصادية مولدة للدخل. وحيث إن الأمر يتعلَّق باستهداف الفئات الأشد احتياجاً، فإنه لا غضاضة في تقديم تمويل بأسعار فائدة مدعمة لبعض الفئات، أو مجموعة محدَّدة من العملاء، أو إعداد برامج تستهدف مناطق بعينها.

ويرى هذا التيار ضرورة استهداف النساء بالخدمات المالية؛ على أساس أنهن يعانين من مستويات أعلى للفقر، خاصة في حالة النساء المعيلات، ولأنهن عادة ما يُنفقن جزءاً أكبر من دخولهن على احتياجات أسرهن^{٢١}. وعلى ذلك فإن زيادة نفاذ النساء لخدمات الادخار والقروض، وسيطرتهن على القرارات المتعلقة بتلك الأموال، يزيد من

متناهي الصغر على تحقيق الأرباح، ومنافسة البنوك الخاصة، هي التي تضمن لها الاستمرار في النشاط دون الاعتماد على الجهات المانحة الدولية، إذ تتمكَّن من الحصول على التمويل اللازم لنشاطها بالاقتراض مباشرةً من البنوك التجارية ومن أسواق المال الدولية فضلاً عن اجتذاب المستثمرين من القطاع الخاص للإسهام في رؤوس أموالها^{١٥}.

٢- التيار المعني بتخفيف حدة الفقر Poverty alleviation

ينطلق هذا التيار أيضاً من أرضية اقتصاد السوق النيوليبرالي، وتوجُّهات مؤسساته المالية الدولية، ومنظَّماته المانحة الرئيسية. إلا أنه يختلف عن تيار النمو والاستدامة المالية في أن محور اهتمامه هو تخفيض حدة الفقر بين الشرائح الأكثر فقراً وتنمية المجتمع المحلي أو ما يُعرَف بـ community development^{١٦}، وهي السياسات التي تمَّ طرحها بقوة خلال التسعينيات، كآلية رئيسية للتخفيف من حدة الآثار السلبية للخصخصة، وبرامج التكيف الهيكلي على الفئات المهمَّشة ومحدودة الدخل في دول العالم الثالث، خاصةً في ظلِّ تراجع دور الدولة من ناحية، وتراجع المعونات الرسمية لتلك الدول من ناحية أخرى^{١٧}. فالفرضية إذن هي أن زيادة النفاذ إلى الخدمات المالية مثل القروض، وخدمات الادخار، والتأمين، والتحويلات يساعد الفقراء في دول العالم الثالث على

18 Maren Duvendack & Philip Mader, Impact of Financial Inclusion in Low and Middle – Income Countries, A Campbell Systematic Review, January 2019, p. 6.

19 IPA, Innovation for Poverty Action, Women Empowerment through Financial Inclusion, March 2017, p. 3

20 IFC, International Finance Corporation – World Bank Group, Financial Inclusion, Creating Opportunities through Financial Services in South Asia, 2013, p. 9 – 12.

21 Ramesh S. Arunachalam, Microfinance and Innovative Financing for Gender Equality: Approaches, Challenges and Strategies, Commonwealth Secretariat, London, May 2007, p. 10.

15 Elizabeth Rhyne & Maria Otero, Microfinance through the Next Decade, Accion International, November 2006, p. 45.

16 Johnson, S. and Rogaly, Microfinance and Poverty Reduction, Oxford, Oxfam, 1997.

17 Meltem Onay & Bugra Ozer, Entrepreneurship, Empowerment and the Impact of the Dimension of Female Identity on the Women Involved in Microcredit Financing Schemes, International Journal of Social Sciences and Humanity Studies, Vol. 3, No. 2, 2011, p. 299.

- Linda Mayoux, Questioning Virtuous Spirals: Microfinance and Women's Empowerment in Africa, Journal of International Development, 11, 1999, p. 958.

قدرتهن على زيادة الإنفاق على تحسين مستويات معيشتهم ومستوى معيشة أطفالهن^{٢٢}، ويمنع من تسرّب الزيادة في الدخل إلى مجالات غير إنتاجية أو لا تحقق فائدة للأسرة، وهو ما قد يحدث فيما لو آلت الزيادة في الدخل إلى الرجال^{٢٣}.

فعندما تكون هناك الفرصة لحيازة النساء حساب ادخاري دون تحمّل أعباء مالية كبيرة، فإن هذا يتيح للأسرة قدرة أكبر على تحمّل صدمات انخفاض الدخل، أو المرض دون التأثير سلباً على مستوى استهلاكها، أو اللجوء إلى الاستدانة لمواجهة الطوارئ. كما أن وجود حساب ادخاريّ ذي عائد مجزٍ للنساء، يمكن أن ينعكس على تحسّن معدّلات الإنفاق على الغذاء (مشتريات اللحوم والأسماك) والإنفاق على التعليم، بما في ذلك تعليم الفتيات. وعلى المدى الطويل يمكن أن يظهر الأثر الإيجابي لعائد الادخار في شكل زيادة في الإنفاق على شراء أصول للأسرة (إصلاحات بالمنزل، أجهزة منزلية، ...)، أو في شكل زيادة معدلات الاستثمار في نشاط اقتصادي. ومن الأمثلة العملية التي يرد ذكرها في هذا الخصوص^{٢٤} أن النساء المعيلات في نيبال قد تمكن من زيادة الإنفاق على أسرهن بنسبة ١٥٪ لأغراض الغذاء وبنسبة ٢٠٪ لأغراض التعليم، بعد حصولهن على حسابات ادخار مجانية (بدون رسوم فتح حساب). وفي كينيا تمكّن البائعون وخاصة النساء، بعد فتح حسابات ادخار، من رفع معدلات التوفير وزيادة استثماراتهم في الأنشطة

الاقتصادية التي يمارسونها بنسبة ٦٠٪/٢٥.

ويعطي هذا التيار أهمية كبيرة للدور الذي تلعبه برامج التنمية المجتمعية، التي يتعيّن أن تكون مصاحبة للخدمات المالية الممنوحة للنساء. فمجرد حصول النساء على التمويل لا يكفي وحده لإحداث الأثر المطلوب لتحسين مستويات معيشة الأسرة، بل لا بدّ من اقتران ذلك بخدمات لتحسين التغذية والرعاية الصحية ومحو الأمية وتحسين مهارات النساء، بحيث يتمّ التفاعل بين جهود تنمية المجتمع المحلي community development والزيادة في دخل الأسرة على النحو الذي يؤدي إلى تحسين مستوى معيشة النساء، وهو ما يمكنهنّ من الالتفات إلى إحداث تغييرات أوسع في مجال عدم المساواة بين الجنسين^{٢٦}.

٣- التيار المعني بالتمكين النسوي Feminist Empowerment

تتمثل نقطة البدء لأصحاب هذا الاتجاه في تحقيق المساواة، وإزالة التمييز على أساس النوع الاجتماعي، وضمان تمتّع النساء بحقوق الإنسان^{٢٧} Women's human rights. فتؤكد «ليندا مايوكس»، التي تعدّ من أبرز ممثلي هذا الاتجاه، أنّ من حق النساء أن يحصلن على خدمات مالية تتناسب مع احتياجاتهن. فهنّ في حاجة إلى أوعية ادخارية تساعدن على تكوين مدخرات وبناء أصول في مأمن من الطلبات اليومية

25 IBID, p. 9.

26 Ackerly, B. A, Testing the Tools of Development: Credit Programmes, Loan Involvement and Women's Empowerment, IDS bulletin, (3) 1995, p. 56.

٢٧ نظر على سبيل المثال:

- Linda Mayoux, Taking Gender Seriously: Towards a Gender Justice Protocol for a Diversified, Inclusive and Sustainable Financial Sector, WEMAN, August 2008, p. 3.
Commonwealth Secretariat, Microfinance and Innovative Financing for Gender Equality: Approaches, Challenges and Strategies, Women's Affairs Ministers Meeting, Uganda, June 2007.

22 SIDA, Microfinance and Women's Empowerment, Stockholm, 2006, p. 11.

23 Linda Mayoux, Micro Finance and the Empowerment of Women: a Review of the Key Issues, ILO, 2002, p. 5.

- Naila Kabeer, Conflicts over Credit: Re-Evaluating the Empowerment Potential of Loans to Women in Rural Bangladesh, World Development, Vol. 29, N. (1) 2001, p. 64.

24 World Bank Group, Global Findex Database 2017, p. 2.

الخاصة بالادخار والاقتراض ، وينخرطن في مجموعات ، ويقمن بزيادة الأعمال والاستثمار في أنشطة اقتصادية مولدة للدخل والتوسع فيها ورفع إنتاجيتها ، فإن هذا يؤدي إلى خلق فرص عمل وتحسين مستوى المعيشة لهن وربما لنساء أخريات ، فيما يمكن أن يوصف بأثر تساقط وانتشار الثمار trickle down and out effect ، وهو ما يسهم في تغيير وضعهن داخل الأسرة والبيئة المحيطة والمجتمع ككل^{٣٢} .

كما تخلص بعض التقييمات إلى أن تخفيض الفقر يمثل مكوناً مهماً في سياسة تمكين النساء ، أو أنه يصبح في الواقع الوجه الآخر للعملة على حد تعبير «ليندا مايوكس»^{٣٣} . فحتى لو لم تنخرط النساء بشكل مباشر في أنشطة مولدة للدخل ، وتم ذلك من خلال أفراد الأسرة الآخرين ممثلين في الزوج والأبناء ، فإن استخدام أموال القرض أو عائد المدخرات التي حصلت عليها النساء لصالح الأسرة ، يمكن أن يساعدهن على لعب أدوار أكثر فاعلية في عملية اتخاذ القرارات داخل المنزل . وقد لوحظ أن النساء غالباً ما يشعرن بالاعتزاز بأنفسهن عندما يساهمن بدرجة أكبر في تحسين معيشة الأسرة^{٣٤} . كما لوحظ أن الآثار الإيجابية لزيادة ثقة النساء بأنفسهن ، والمهارات والمعارف التي يكتسبونها من خلال الانخراط في العمل للسوق ، يمكن أن تجعل منهن نموذجاً تتطلع إليه النساء الأخريات في البيئة المحلية ، وهو ما يؤدي إلى تأثيرات أوسع في تلك البيئة وفي استعداد الرجال لتقبل تلك التغييرات . ففي بعض المجتمعات التي تتسم بمحدودية الفرص المتاحة للنساء لمقابلة نساء أخريات ، يمثل دخول النساء في مجموعات للحصول على خدمات الادخار والتمويل ونفاذهن إلى السوق فرصة للاحتكاك

٣٢ انظر على سبيل المثال:

- IFC, International Finance Corporation – World Bank Group, Financial Inclusion: Stories of Impact, 2013, p. 10 – 14.
- 33 Linda Mayoux, Microfinance and the Empowerment of Women, OP. Cit., p 8.
- 34 Naila Kabeer, Conflicts Over Credit, OP. Cit, p. 71.

لأعضاء الأسرة ، كما يحتجن إلى أنواع متعددة من خدمات التمويل مثل قروض لتمويل الأنشطة الجديدة ، وقروض لمواجهة تكاليف الصحة والتعليم والسكن ، وقروض (يتولّى سدادها الزوج) لتدعيم مسئولية الرجال في تحسين معيشة الأسرة ، بما في ذلك زوجاتهم وبناتهم ، كما هي الحال في قرض تعليم الابنة أو القرض المخصص لزوجها . وعلى الرغم من ذلك فإن الواقع يثبت أنه يمكن أن تكون هناك عوائق تحول دون نفاذ النساء إلى تلك الخدمات^{٢٨} .

ويمثل أثر الخدمات المالية على التمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للنساء بؤرة الاهتمام لهذا التيار ، الذي ينطلق من التجارب الفعلية لنفاذ النساء للخدمات المالية ، خاصة خدمات التمويل في آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء ، لتقييم ما قد يكون له من آثار إيجابية أو سلبية على تمكين النساء .

تخلص بعض التقييمات إلى أن زيادة نفاذ النساء للخدمات المالية سوف يؤدي ، بذاته ، إلى زيادة تمكينهن على المستوى الفردي ، سواء تعلق الأمر بتوسيع نطاق الاختيارات المتاحة لهن أو بتحقيق استقلالهن الاقتصادي وزيادة قدرتهن على الاعتماد على الذات^{٢٩} . فمن ناحية تساعد خدمات المدفوعات الإلكترونية والحسابات المصرفية ، على منح النساء قدر أكبر من الخصوصية والسيطرة على دخولهن المحققة من العمل ، وهو الأمر الذي يشكل أهمية كبيرة للنساء اللاتي يعانين من انخفاض قدرتهن التفاوضية داخل المنزل^{٣٠} ، وبما قد يشكل في ذاته حافزاً لهن على العمل^{٣١} . ومن ناحية أخرى فإنه عندما تسيطر النساء على القرارات

28 IBID, p. 13.

29 The World Bank, Does Micro Credit Empower Women? Evidence from Bangladesh, March 2003, p. 29.

30 IPA, Innovation for Poverty Action, Women Empowerment through Financial Inclusion, OP. Cit, p. 5& 9.

31 IBID, p. 9.

والتفاعل مع الأخريات^{٣٥}. وتشير العديد من الدراسات الميدانية إلى أن هذه الآثار الإيجابية كانت تلاحظ بشكل أكبر في شريحة النساء «الأقل فقراً» اللاتي حظين ببعض التعليم والعلاقات الاجتماعية على النحو الذي مكّنهن من ممارسة أنشطة اقتصادية ناجحة^{٣٦}.

ويرى تيار التمكين النسوي أنه على الرغم من وجود إمكانية احتمالية لأن يؤدي نفاذ النساء للخدمات المالية إلى تحقيق آثار إيجابية على تمكينهن اقتصادياً، إلا أن حدوث تلك الآثار الإيجابية ليس أمراً حتمياً، كما أنه لا يفضي تلقائياً إلى التمكين الاجتماعي والسياسي لهن.

فحتى لو أُتيحت للنساء فرصة الحصول على الخدمات المالية المختلفة، يمكن أن تكون هناك معوقات قانونية ومؤسسية واجتماعية وثقافية تحول بينهن وبين الاستفادة منها. فالاستفادة من الخدمات المالية في زيادة فرص النساء للعمل تتوقف، على سبيل المثال، على مدى وجود قيود على تحركات النساء، نمط القيم السائدة لدى شريحة اجتماعية معينة حيال عمل النساء خارج المنزل^{٣٧}، مدى نفاذ النساء والفتيات للتعليم والخدمات الصحية ومهارات التدريب بما في ذلك محو الأمية المالية، مدى نفاذ النساء للأصول الإنتاجية، مدى استغراق جزء مهم من وقتهن في العمل المنزلي ورعاية الأبناء^{٣٨}. وهي عوامل تختلف من مجتمع إلى آخر وتؤثر على فرص النساء في العمل، ويتعين وضعها جميعاً في الاعتبار إلى جانب عنصر الخدمات المالية.

أما البيانات الخاصة بتزايد عدد المستفيدات من برامج التمويل،

والزيادة في إجمالي رصيد القروض الممنوحة وجودة معدلات السداد، التي يتم الاستناد إليها عادة للتدليل على نفاذ النساء للخدمات المالية، فلا يمكن النظر إليها باعتبارها مؤشرات على التمكين؛ فزيادة طلب النساء على القروض يمكن أن يعكس تزايد الضغوط من جانب الزوج والأصهار للنفاذ إلى تلك الأموال من خلال الزوجة. فتسجيل القروض باسم النساء لا يعني بالضرورة سيطرتهم على القرارات الخاصة باستخدام تلك الأموال، حيث يمكن أن يضع الزوج يده على مبلغ القرض، أو يحصل على التمويل مباشرة باسم الزوجة، وفي مثل تلك الحالات فإنه حتى لو قام الزوج بسداد القرض فيمكن أن يتم هذا على حساب المبالغ المخصصة لاستهلاك الأسرة أو عبر الاقتراض من مصادر أخرى^{٣٩}. وأوضحت نتائج بعض الدراسات الميدانية في آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء أن الزوجة يمكن أن تتعرض لضغوط تؤدي إلى استخدام المدخرات أو القروض في نشاط اقتصادي يمارسه الزوج ولا يُسفر الأمر بالضرورة عن توليد دخل مستقل للزوجة. كما أوضحت أنه حتى لو استخدم التمويل في نشاط اقتصادي مدرّج لدخل للزوجة فإنه يمكن أن تكون السيطرة الفعلية على هذا الدخل للزوج، وحتى لو كان هناك حساب ادخاري باسم الزوجة فإن إمكانية السحب من هذا الحساب ببطاقة إلكترونية يمكن أن ينقل السيطرة الفعلية عليه للزوج الذي يضع يده على الكارت ويسحب ما يريد^{٤٠}. وتُعلق ليندا مايوكس على تلك النتائج متسائلة: هل نحن بصدد تمكين للنساء أم «تأنيث للدين» داخل الأسرة؟^{٤١}.

ومن ناحية أخرى، فعلى الرغم من الاعتراف بأن زيادة إسهام النساء في دخل الأسرة، يشعرهن بالرضا وبقيمة أنفسهن، فإن هذا لا

39 Linda Mayoux & Maria Hartle, Gender and Rural Microfinance, OP. Cit.

40 IPA, Innovation for Poverty Action, OP. Cit., p. 5.

41 Linda Mayoux, Women's Empowerment or Feminization of Debt? One World Action, 2002, p. 8.

35 Linda Mayoux & Maria Hartl, Gender and Rural Microfinance: Reaching and Empowering Women, IFAD, August 2009, p. 9.

36 IBID, p. 8-10.

37 Naila Kabeer, Conflicts Over Credit, OP. Cit, p. 69.

38 IPA, Innovation for Poverty Action, OP. Cit, p. 8.

- Linda Mayoux, Reaching and Empowering Women: Towards a Gender Justice Protocol for a Diversified, Inclusive, and Sustainable Financial Sector, Brill NV, Netherlands, 2010.

يضمن بالضرورة حدوث أي تغيير في علاقات النوع الاجتماعي داخل الأسرة. حيث تشير الدراسات الميدانية إلى أنه في بعض الحالات كانت الزيادة في الدخل تؤدي إلى تحسُّن العلاقات داخل الأسرة وتقليل المشاحنات حول تدبير النفقات الضرورية اللازمة لها، وفي بعض الحالات الأخرى كان إسهام النساء في تحسين الدخل تؤدي إلى زيادة التوتر والضغوط التي يتعرَّض لها.

فعندما يستمر الرجال في أن تكون لهم اليد العليا في كيفية استخدام المدخرات والقروض وما قد يتولد عن النشاط الاقتصادي من دخول فإن التمويل الممنوح للنساء يمكن أن يؤدي إلى إعادة إنتاج وتكريس النظام الأبوي⁴² Re - enforcing the patriarchal system الذي يُعانين منه؛ حيث يمكن أن يؤدي تفاقم أعباء النساء بالعمل داخل المنزل وخارجه إلى سحب الفتيات من الدراسة كي يُقمن بمعاونة الأم في تحمُّل تلك الأعباء. وفي بعض الحالات يمكن أن يزداد التوتر داخل الأسرة عندما تجد الزوجة، التي أصبحت تتمتع بقدرة اقتصادية، صعوبة في التعايش مع رجل يتسم بسلوك تقليدي ويشعر بعدم الراحة والتهديد من استقلال زوجته اقتصادياً، أو عندما يسفر الأمر عن قيامه بتخفيض ما كان يتحمَّله سابقاً في نفقات الأسرة أو حتى التحلُّل من تلك المسؤولية بالكامل وانتهاز الفرصة للزواج مرة ثانية⁴³.

وعلى صعيد آخر، تؤكد ليندا مايوكس أن الأثر الإيجابي المفترض للتمكين الاقتصادي الذي قد ينبجُم عن الانخراط في مجموعات الادخار والتمويل متناهي الصغر (على النحو المقدم من الجمعيات والمؤسسات

42 Felix Meier Zuselhausen & Erik Slam, Husbands and Wives: the Powers and Perils of Participation in Microfinance Cooperative for Female Entrepreneurs, Tjalling C. Koopers Research Institute, Utrecht University, September 2013, p. 19- 21.

43 ILO, Linda Mayoux, Micro-finance and the Empowerment of Women: A Review of the Key Issues, 2001, p. 13.

الأهلية) لا يقترن بالضرورة بالتمكين الاجتماعي والسياسي للنساء؛ فالوصول على دخل وتخصيص أوقات للاجتماعات الدورية الخاصة بعمليات الادخار والقروض يمكن أن تأخذ النساء بعيداً عن الأنشطة الأخرى، الاجتماعية والسياسية، التي كان يمكن قضاء ذلك الوقت في ممارستها. وتؤكد مايوكس أن التجربة تشير إلى أنه عندما تركَّز هذه الاجتماعات على الجوانب المتعلقة بالادخار والقروض فقط، فإن النساء غالباً ما يرغبن في تخفيض الوقت المخصَّص لجلسة الاجتماع ومعدل تواتر الجلسات.

كما تؤكد أنه حينما تكون النساء غير قادرات على زيادة الدخل تحت سيطرتهن أو التفاوض بشأن علاقات عدم المساواة داخل الأسرة والبيئة المحيطة، فإن نفاذهن إلى الخدمات المالية، وخاصة خدمات التمويل، يمكن أن يؤدي إلى آثار سلبية على التمكين. فالاقتراض لأغراض الاستهلاك لا يولد دخلاً، وهو ما يعني أنه في مرحلة ما ستواجه المدينة مشكلة في السداد وهو ما قد يعرضها للوقوع في فخ المديونية، أي الاقتراض من أكثر من مصدر لسداد ديون سابقة، ويؤدي هذا في واقع الأمر إلى الانتقاص من حرية النساء ويجعل أوضاعهن أكثر هشاشة⁴⁴. وحتى عندما تستخدم النساء التمويل الذي حصلن عليه لأنشطتهن الاقتصادية فإنهن يكنَّ مقيدات في اختيارهن لنوعية النشاط بالعديد من العوامل، يمكن أن يكون من بينها حجم التمويل المتاح وأجال السداد. فهناك نساء يمتلكن أفكاراً لمشروعات تتطلب أحجاماً كبيرة نسبياً من التمويل، إلا أنهن قد يصادفن تمييزاً ضدهن في النفاذ للقروض الأكبر حجماً والأطول أجلاً وهو ما يدفع بهن إلى البقاء في دائرة الأنشطة الأقل ربحية، أو شراء معدات ومستلزمات إنتاج أقل جودة أو العجز

44 Nara Hari Dhakal & Samikshy Siwakoti, A Panacea or a Delusion, Ekantipur, October 2017.

عن تغطية تكاليف الإنتاج . كما أنه كثيراً ما تركز برامج التمويل على صاحبات المشروعات القائمة بالفعل^{٤٥} .

ومن ناحية أخرى يمكن أن يؤدي الارتفاع الضخم في أسعار الفائدة، وتحمل أقساط للتأمين الإجباري على القرض، أو تكوين مدخرات إجبارية كضمان للحصول على دفعات جديدة منه - إلى تحميل النساء أعباءً مرتفعة يتم اقتطاعها من دخل الأسرة على حساب متطلبات الإنفاق على الاستهلاك الضروري، وعلى حساب الموارد التي كان يمكن توجيهها للاستثمار^{٤٦} . وفي هذا السياق يعلق عالم الاجتماع Jason Hickle على الارتفاع الضخم في أسعار الفائدة على القروض متناهية الصغر المتاحة للنساء بأنها قد أصبحت «آلية مقبولة اجتماعياً لاستنزاف الموارد من الفقراء»^{٤٧} .

وهكذا يمكن القول بأنه إذا كانت بعض التيارات ترى أن الأثر الإيجابي المفترض للشمول المالي للنساء على النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر سيؤدي بذاته إلى تحقيق التمكين الاجتماعي والسياسي لهن، دون أية تدخلات أخرى لتغيير العلاقة التفاوضية داخل الأسرة والبيئة المحلية أو المجتمع ككل، فعلى العكس من ذلك يرى تيار التمكين النسوي أنه يتعين النظر إلى الشمول المالي في سياق استراتيجية واضحة ومعلنة لتدعيم قدرة النساء على حماية مصالحهن الفردية والجماعية، سواء داخل الأسرة، أو البيئة المحلية، أو على المستوى الكلي، وذلك من خلال مجموعة من المحاور الرئيسية، لعل من أهمها^{٤٨}:

▪ محور السياسات الكلية، التي تقوم بالتمييز ضد النساء فيما

45 Linda Mayoux, Women's Empowerment through Sustainable Micro-Finance: Rethinking "Best Practice", September 2002, p. 12.

46 IBID, p. 13.

47 Nara Hari Dhakal & Samikshy Siwakoti, OP. Cit.

48 Linda Mayoux, Reaching and Empowering Women, OP. Cit, p. 41.

يتعلق بالأنشطة الاقتصادية التي يمارسها .

- محور انخفاض جودة وارتفاع تكلفة الخدمات والحاجات الأساسية اللازمة للنساء .
- محور التمييز الرسمي على أساس النوع الاجتماعي، وعدم القدرة على إنفاذ الحقوق القانونية للنساء في الملكية والاستقلالية .
- محور العمليات السياسية غير الديمقراطية، التي تحول دون سماع صوت النساء .

كما أنه وفقاً لهذا التيار يتعين ألا تقتصر استراتيجية التمكين على استهداف النساء، بل يجب أن تستهدف الرجال أيضاً؛ فعدم تضمين الرجال يمكن أن يؤدي ببساطة إلى أن يصبح الشمول المالي هو الطريق لجعل النساء هن المسؤولات عن سداد ديون الرجال وعن الادخار لحساب الأسرة، وهو ما يجعلهن في مركز أكثر هشاشة إذا ما انفصمت علاقة الزواج^{٤٩} .

٤- تيار التركيز على جودة الخدمات المالية المقدمة للنساء

يجد هذا التيار جذوره في محاولة إيجاد تفسير للتناقضات التي أسفرت عنها الدراسات العديدة، المتعلقة بأثر النفاذ إلى الخدمات المالية، وخاصة خدمات التمويل متناهي الصغر، على النساء . فبينما أكدت بعض تلك الدراسات الآثار الإيجابية للشمول المالي على النساء وعلى أوضاعهن داخل الأسرة، أكد العديد من الدراسات الأخرى إما محدودية تلك الآثار الإيجابية وإما ظهور نتائج سلبية لانخراط النساء في برامج التمويل متناهي الصغر على وجه التحديد^{٥٠} .

49 Linda Mayoux, Women's Empowerment through Sustainable Micro - Finance, OP. Cit, p. 14.

50 Maren Duvendack and Philip Mader, Impact of Financial Inclusion in

وفي تصوُّري أن «نايلة كبير» قد أسهمت في بلورة هذا التيار إلى حدٍّ بعيد، من خلال دراسة مهمة قامت بنشرها في عام ٢٠٠١ تحت عنوان «التضارب بشأن القروض: إعادة تقييم للأثر الاحتمالي للقروض على تمكين النساء في ريف بنجالاديش»^{٥١}. وقد أوضحت في تلك الدراسة أن النتائج المتعارضة بشأن أثر التمويل متناهي الصغر على تمكين النساء تُعزى إلى عاملين رئيسيين، يتمثل أحدهما في اختلاف طبيعة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع بالتقييم، من حيث المناهج المتبعة والأسئلة المطروحة وكيفية تفسير النتائج والنماذج الكمية المستخدمة. حيث اعتمدت بعض الدراسات على البيانات الإحصائية، في حين اعتمد بعضها الآخر على الدراسات الكيفية، وبعضها على الأدلة السرديّة مع الافتقار في الغالبية الساحقة من الحالات لشهادات النساء المعنّيات أنفسهن عن أثر النفاذ إلى الخدمات المالية على حياتهن^{٥٢}. أما السبب الثاني فيتمثل في اختلاف الأسئلة التي استُخدمت في عمليات التقييم واختلاف تفسير الإجابات التي تم الحصول عليها. كما أوضحت أن الدراسات التي خرجت بتقييم سلبي كانت تركز في أسئلتها على مواصفات عملية التمويل نفسها، أما الدراسات التي خرجت بتقييم إيجابي فكانت أسئلتها تركز بشكل أكبر على النتائج المرتبطة بالنفاذ إلى التمويل والمرتبة عليه^{٥٣}.

وترى «كبير» أن معظم الدراسات التي خرجت بتقييم سلبي لأثر النفاذ إلى الخدمات المالية على تمكين النساء، كانت هي الدراسات التي تُعطي من شأن «علاقات العدا» القائمة على النوع الاجتماعي داخل

Low and Middle-income Countries: a Systematic Review of Reviews, A Campbell Systematic Review, January 2019.

51 Naila Kabeer, Conflicts Over Credit, RE- Evaluating th Empowerment Potential of Loans I Rural Bangaladesh, World Development Vol. 29, No. 1, 2001, UK, pp. 63- 84.

52 IBID, p. 68.

53 Naila Kabeer, Conflicts Over Credit, OP. Cit, pp. 63- 84.

الأسرة، وتقلُّ من شأن علاقات التعاون. حيث ترى تلك الدراسات أن اشتراك الزوج في قرارات إدارة المشروع المملوك للأسرة أو الدخل الناجم عنه هو تعبير عن هيمنة ذكورية في صورة متنكرة، وأن ممارسة السلطة المستقلة للنساء في هذا الشأن هي فقط التي يمكن اعتبارها دليلاً على التمكين. في حين ترى نايلة كبير أن مثل تلك التفسيرات تغفل أنه في بيئة اجتماعية معينة قد يُعدُّ من المستغرب جداً أن يكون هناك ابن عاطل في الأسرة، أو يكون الزوج نفسه عاطلاً عن العمل، ثم تقوم الزوجة باستخدام شخص غريب للعمل «في مشروعها».

ومن ناحيةٍ أخرى، صحيح أن حصول النساء على تمويلٍ إنتاجي قد لا يترتب عليه تغيير جذري في النمط السائد لتقسيم العمل، بحيث تبقى أنشطتهن إلى حدٍّ كبير حبيسة في عددٍ محدد من الأنشطة «النسوية»، إلا أنه يجب تذكُّر أنه إذا كان التمكين يتطلَّب توسيع قدرة النساء على اتخاذ اختيارات، والقيام بأعمال تعبّر عن قيمهن وأولوياتهن، فيتعين إدراك أن هذه القيم وتلك الأولويات غالباً ما تكون هي نفسها قد تشكلت بفعل منظومة القيم والأولويات السائدة في البيئة المحيطة. وهذا ما يفسّر استمرار النساء في الخضوع اختياريّاً لنمط القيم السائد عند تحديدها لمجال النشاط الذي تعمل فيه.

أما فيما يتعلّق بحرية التنقل كأحد المعايير التي يتم الاستناد إليها لقياس أثر ممارسة النشاط الاقتصادي على تمكين النساء، فترى نايلة كبير أنه لا يوجد خطوط قاطعة في هذا المجال. ففي ريف بنجالاديش، على سبيل المثال، تختلف النظرة إلى العمل خارج المنزل أصلاً، باختلاف الطبقات الاجتماعية للنساء. ففي الطبقات الموسرة نسبياً يمكن أن يُعدَّ خروج النساء للعمل مدعاة لتقليل ما يتمتعن به من احترام؛ لذا فإنه على الرغم من أنه يمكن أن يكون لدى نساء من تلك الطبقة رغبة في زيادة

الأعمال وممارسة نشاط اقتصادي إلا أن هذا العُرف الاجتماعي سيُحول بينهن وبين النفاذ إلى التمويل اللازم، في حين أن الرجال من نفس الطبقة الاجتماعية أو الطبقات الأدنى بوسعهم السعي للحصول على التمويل وممارسة النشاط. ومن ناحية أخرى فإنه في حين يمكن للنساء الفقيرات التحرك بحرية لحضور برامج التدريب وتحسين المهارات المصاحبة للقرض أو للقيام بسداد أقساطه الدورية، فإنهن يمتثلن للعُرف الاجتماعي الذي لا يسمح بذهابهن إلى السوق، ويعتمدن على أعضاء الأسرة من الرجال للقيام بتلك الأنشطة لحسابهن.

وعلى صعيد آخر أكدت نايلة كبير أن شهادات النساء، اللاتي حصلن على تمويل إنتاجي ومارسن نشاطاً اقتصادياً، توضح أنهن لا يُسبغْنَ على تزايد عبء العمل ذلك التفسير السلبي الذي خلُصت إليه بعض الدراسات، وأن اقتران ذلك الجزء من نشاطهن في عمل للسوق بالحصول على دخلٍ أمرٌ «لا يُشعرهن بالألم»، بل إن إسهامهن في إخراج أزواجهن من ضائقة اقتصادية يمنحهنَّ اعتزازاً أكبر بأنفسهن. وبوجه عام تُعرب شهادات النساء عن ازدياد معدلات الإحساس بقيمة ذواتهن نتيجة ما حققته من إنجازات، وعن تحسُّن العلاقة بالزوج وباقي أفراد الأسرة، واختفاء العنف وسوء المعاملة.

أما في الحالات التي اتَّسمت بعلاقات غير ناجحة واتسام سلوك الزوج بعدم المسؤولية، فتشير شهادات النساء إلى أنهن قد استمررن في الحفاظ الشكلي على مؤسسة الزواج التي توفّر لهن مظهرًا من مظاهر الحماية الاجتماعية، إلا أنهن فصلن مواردهن المالية عن أزواجهن وقمن باتخاذ قرارات مستقلة بشأن استخدام أموالهن -في الغالب لصالح الأبناء- وقمن بشراء أصول وتسجيلها بأسمائهن. وترى نايلة كبير أن هذا كله يعبر عن درجة أكبر من الاستقلال، وليس بالضرورة التمكين،

إلا أنه يعود في النهاية إلى النتائج التي ترتبت على نفاذ النساء للخدمات المالية وما ترتب عليه من آثار.

وفى تصوُّري أن هذا التحليل من نايلة كبير لشهادات النساء، بشأن أثر نفاذهن إلى الخدمات المالية على حياتهن، يتسق إلى حد بعيد مع الآراء التي سبق أن أعلنتها للرد على «أمارتيا سن» الذي يربط بين الإسهام المادي في دخل الأسرة وبين تمكين النساء من المشاركة في اتخاذ القرار، كما يوجّه الاتهام للنساء في المجتمعات التقليدية بأنهن يملن إلى عدم التفكير في مصلحتهن الذاتية ويمنحن الأولوية للقلق على مستوى رفاهية الأسرة، وهو ما يجعلهن شريكات في تقبل واستمرار عدم تمعُّهن بالمساواة، ويعكس «وعياً خاطئاً» بمصالحهن⁵⁴. وكان الرد من جانب نايلة كبير هو أن قدرة النساء على تحديد أهدافهن والتحرك نحو تحقيقها لا يمكن أن تختزل في مدى مشاركتهن في صنع القرار؛ حيث يتضمن الأمر في الواقع العملي دائرة أوسع من الأفعال تشمل التفاوض والجدال والخداع والمناورة والمقاومة والاحتجاج، وهي أمور يمكن التعبير عنها سواء من خلال التفكير والتحرك الفردي أو الجماعي⁵⁵.

كما يتماشى هذا التحليل مع آراء «بينا أجراوال» حول قيام النساء «بتطويع تفضيلاتهن» وتخفيض سقف طموحاتهن؛ كي تتناسب مع ظروف الواقع، وأنه إذا كانت النساء ينفقن ما يحصلن عليه من دخل على الأبناء فإن هذا لا يعدُّ دليلاً على وعيهن الخاطئ بمصالحهن، بل على العكس قد يشير إلى استثمارهن في توفير الحماية الاجتماعية لهن في شيخوختهن⁵⁶.

54 Amartia Sen, Gender and Cooperative Conflicts, in I. Tinker (ed.), Persistent Inequalities, Women and World Development, New York, Oxford University Press, 1990, p. 123 – 149.

55 Naila Kabeer, Resources, Agency, Achievements: Reflections on the Measurement of Women's Empowerment, OP. Cit, p. 438.

56 Bina Agrawal, Cooperative Conflicts, False Perceptions and Relative

لذا فإنه فيما يخص العلاقة بين الشمول المالي وزيادة فرص العمل للنساء تخلصنا إلى نتيجة مهمة مقتضاها أن هناك خطراً من تحميل المؤسسات المالية (وخاصة الجمعيات الأهلية) بأهداف تتعلق بالتمكين إلى الدرجة التي تضر بقدرتها على تقديم خدمات مالية فعالة ومستدامة للنساء. وأنه إذا أمكن مساعدة النساء في الحصول مباشرة على الخدمات المالية، والتغلب على العوائق التي تؤدي إلى قهر إكسباتهن في زيادة الأعمال وممارسة النشاط الاقتصادي، فإنه يجب الترحيب بذلك على أساس من الكفاءة والمساواة. فإذا أدى قدر أكبر من الكفاءة والمساواة إلى المساعدة في تمهيد الطريق ووضع الأساس للنساء لمعالجة جوانب أخرى من انعدام العدالة في حياتهن، فإن هذا سيعني أننا وجدنا طريقاً مختلفاً – وربما أكثر استدامة – لتمكين النساء^{٥٧}.

ويمكن القول بأن العقد الحالي قد شهد تصاعداً في هذا التيار «البراجماتي»، الذي يرى أنه أياً ما كانت وجهات النظر بشأن أثر الشمول المالي على التمكين الاجتماعي والسياسي للنساء، فإنه يتعين التركيز على كيفية نفاذ النساء إلى خدمات مالية تتسم بالجودة والكفاءة وإزالة العقبات التي تحول دون استفادتهن من تلك الخدمات في زيادة فرص العمل، سواء تمثلت تلك الفرص في أنشطة تستهدف الوفاء بالاحتياجات الأساسية لهن ولأسرهن، أو تمثلت في فرص لريادة الأعمال وتأسيس مشروعات قادرة على النجاح والاستمرار والنمو وفتح فرص عمل لأخريات وأخريات. ولعل من أبرز التوجهات التي يمكن رصدها في هذا السياق ما يأتي:

أ- ضرورة أن تتضمن سياسة الشمول المالي للنساء برامج خاصة بكلِّ

Capabilities, Arguments for a Better World, Essays in Honor of Amartya Sen, Volume II: Society, Institutions and Development, Oxford Press, 2008, p. 165-166.

57 Naila Kabeer, Conflicts Over Credit, OP. Cit., p. 83.

من^{٥٨}:

- السياسات المصرفية والبنية الأساسية لمؤسسات تقديم الخدمات المالية^{٥٩}.
- التمويل متناهي الصغر.
- تمويل المشروعات الصغيرة.
- التأمين متناهي الصغر.
- التحويلات النقدية والأوعية الادخارية.
- محو الأمية المالية للنساء Financial literacy وتعريفهن بالخدمات المالية المختلفة.

ب- توجيه جزء مهم من الجهد التنظيمي والرقابي للمؤسسات المالية الرسمية إلى العناصر الآتية:

- تبني ممارسات حساسة للنوع الاجتماعي في مجال تصميم المنتجات، والمتابعة والتسويق وتقديم الخدمة^{٦٠}.
- تدعيم وتفعيل قواعد وآليات حماية المستهلك، فيما يتعلق بالخدمات المالية المقدمة للنساء^{٦١}.

58 UK aid et al. Promoting Women's Financial Inclusion – a Toolkit, Department of International Development, London, February 2013, p. 9.

- International Fund for Agricultural Development, Gender and Rural Microfinance: Reaching and Empowering Women – A Guide for Practitioners, 2009, p. 21-24.

- Linda Mayoux, Taking Gender Seriously: Towards a Gender Justice Protocol for a Diversified, Inclusive and sustainable financial Sector, WEMAN, Oxfam Novib, August 2008.

59 UN Women, Gender and Financial Inclusion through the Post, June 2015, p. 7.

60 Musa Abdullahi, Explaining the Link between Financial Inclusion and Women Entrepreneurship, Bayro University, Kano Research Gate, December 2015.

61 IBID.

- Kyle Holloway et al. Women's Economic Empowerment through

تغيير متطلبات الضمانات changes in collateral requirements على النحو الذي يسهل نفاذ النساء إلى التمويل^{٦٦}.

إتاحة الحجم المناسب للتمويل. فعادةً ما يسود الاعتقاد بأن النساء تحتاج إلى حجم أصغر من التمويل مقارنةً بالرجال، إلا أن هذا يعني حصر النساء في قروض قزمية في حين أن القروض الأكبر حجمًا تتيح لهن التوجه إلى أنشطة أكثر ربحية.

أهمية اقتران برامج التمويل بتوفير خدمات غير مالية، بما في ذلك خدمات التدريب والدعم الفني، على النحو الذي يساعد النساء على تحقيق أقصى استفادة من الخدمات المالية المقدمة.

وانطلاقًا من نفس المنطق البراجماتي الذي يمثله هذا التيار في الفكر الاقتصادي، وفي ظل الاتفاق بين التيارات المختلفة على الدور الاحتمالي الذي يمكن أن يلعبه الشمول المالي في زيادة فرص النساء للعمل الحر، يصبح السؤال المطروح هو: كيف يمكن زيادة نفاذ النساء في مصر إلى خدمات مالية تتسم بالجودة والتكلفة الملائمة، وكيف يمكن تفعيل الدور الاحتمالي لتلك الخدمات في توفير فرص عمل مُدرةً للدخل وتتمتع بالحد الأدنى من الحماية الاجتماعية للنساء، وخاصةً في الريف المصري؟ ولا شك أن نقطة البدء للإجابة على هذا السؤال تتمثل في التعرف على الخريطة الحالية للشمول المالي في مصر وموقع النساء فيها.

66 Carolina Trivelly et al. Financial Inclusion for Women: OP. Cit, p. 13.

الاستناد إلى الابتكارات التكنولوجية لتقديم خدمات مالية أكثر كفاءة وأقل تكلفة^{٦٢}.

تخفيض الأعباء المالية لفتح وحيازة حساب للتعاملات في المؤسسات المالية الرسمية.

زيادة عدد النساء في المناصب القيادية في المؤسسات المالية الرسمية^{٦٣}.

ج- إصلاح برامج التمويل المتاحة لمشروعات النساء، وذلك على عدد من المحاور لعل من أهمها^{٦٤}:

تخفيض أسعار الفائدة والكف عن «الصمت التأمري» عن حقيقة الارتفاع المبالغ فيه في أسعار الفائدة على القروض الصغيرة ومتناهية الصغر مقارنةً بالقروض الأكبر.

إصلاح أساليب حساب سعر الفائدة وجدول السداد (هل أسعار الفائدة متناقصة أم ثابتة، مدى وجود فترة سماح، مدى ملاءمة أجل القرض لدورة النشاط الممول) نظرًا لما لها من أثر ضخم على قدرة النساء على استخدام القرض بشكل مربح^{٦٥}.

Financial Inclusion, IPA, March 2017, p. 10.

62 Mayoux, Taking Gender Seriously, OP, Cit., p.8.

63 Carolina Trivelly et al. Financial Inclusion for Women: A Way Forward, WOMEN 20, Argentina, 2018, p. 13.

٦٤ انظر في ذلك كلاً من:

- Linda Mayoux, Women's Empowerment through Sustainable Micro-Finance, OP. cit., p. 15-16.

- International Fund for Agricultural Development, Gender and Rural Microfinance, OP. Cit., p. 25.

65 UK aid et al. Promoting Women's Financial Inclusion – a Toolkit, OP. Cit., p. 15.

- Holloway et al. Women's Economic Empowerment through Financial Inclusion, OP, Cit., p. 8.

الفصل الثاني

الخريطة الحالية للشمول المالي في مصر وموقع النساء فيها

يُلاحظ أنه لا توجد بيانات رسمية مُعلنة في مصر للخريطة التفصيلية لمدى نفاذ النساء للخدمات المالية، لذا فقد تمّ الاعتماد بشكل أساسي على قاعدة بيانات المسح العالمي للتعميم المالي Global Findex الذي يعدّه البنك الدولي، وذلك للتعرف على المؤشرات الأساسية الشمول المالي في مصر، وموقع النساء فيها.

أولاً: السمات الرئيسية لخريطة الشمول المالي في مصر ١ - انخفاض معدلات الشمول المالي مقارنةً بالدول المثيلة

تعدّ مصر من الدول التي تتسم بتواضع معدلات الشمول المالي، سواء بالمقارنة بالمتوسط العالمي أو بدول العالم الثالث ذات الظروف المماثلة. فطبقاً لمؤشر Findex الذي يُعدّه البنك الدولي، لا تزيد نسبة من يملكون حساباً للتعاملات النقدية في إحدى القنوات الرسمية^١ للسكان البالغين (١٥ سنة فأكثر) في مصر عن ٣٢,٨٪ مقابل نحو ٦٩٪ كمتوسط عالمي. وتزداد الصورة وضوحاً عند المقارنة بدول العالم الثالث ذات الظروف المثيلة سواء من حيث مستويات الدخل أو المنطقة الجغرافية.

جدول رقم (١)

مؤشرات الشمول المالي في مصر في ٢٠١٧ مقارنةً بمجموعات الدول المثيلة ٪

المؤشر	مصر	الشرق الأوسط* وشمال أفريقيا	الشريحة الدنيا للدول متوسطة الدخل
امتلاك حساب للمعاملات النقدية	٣٢,٨	٤٣,٥	٥٧,٨
امتلاك حساب في مؤسسة مالية	٣٢,١	٤٣,٠	٥٦,١
امتلاك حساب للتعامل النقدي على الموبايل	١,٨	٥,٨	٥,٣

* لا يشمل دول الخليج

المصدر: The World Bank, the Little Data Book on Financial Inclusion 2018, p. 57

١ أي حساب للمعاملات في أي مؤسسة مالية رسمية (بنك، مؤسسة تمويلية متناهي الصغر، مكتب بريد...) أو أي مورد لخدمات الموبايل النقدية. انظر:

- World Bank Group, Global Findex Database 2017, Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution, p. 4.

يشير الجدول رقم (١) إلى أن نسبة حائزي حسابات رسمية للمعاملات النقدية في مصر (٣٢,٨٪)، تقل كثيراً عن النسب المثيلة سواء بالمقارنة بمجموعة دول الشرق الأوسط - باستبعاد دول الخليج - وشمال أفريقيا (٤٣,٥٪) والتي يُفترض أنها تتشابه معنا من حيث العادات والتقاليد ومستويات النمو الاقتصادي، أو بالمقارنة مع الشريحة الدنيا للدول متوسطة الدخل (٥٧,٨٪) التي يندرج تحتها تصنيف مصر على الصعيد العالمي.

ونشير بدءاً إلى أن تواضع معدلات الشمول المالي في مصر، مقارنةً بالدول ذات الظروف المثيلة، يعكس في جانب كبير منه مستوى البنية الأساسية لوسائل تقديم الخدمات المصرفية ونوعية تلك الخدمات في مصر؛ أي العوامل المتعلقة بجانب العرض. فعلى سبيل المثال بلغ معدل الكثافة المصرفية (أي عدد السكان لكل وحدة مصرفية) في يونيو ٢٠١٩، نحو ٢٣,٢ ألف شخص^٢، في حين أن المتوسط العالمي لعدد الأشخاص الذين تخدمهم وحدة مصرفية واحدة لا يتجاوز ٨ آلاف شخص^٣.

ويُبرز قصور البنية الأساسية لتقديم الخدمات المصرفية بوجه خاص في الريف. فعلى الرغم من عدم وجود أي بيانات منشورة عن التوزيع الجغرافي لشبكة وحدات الجهاز المصرفي المصري، إلا أن الواضح على الأقل أن شبكة وحدات بنوك القرى التابعة للبنك الزراعي، التي تخدم الريف المصري، لم تطرأ عليها أية زيادة خلال السنوات الماضية، حيث ثبت عددها عند ١٠١٧ وحدة منذ عام ٢٠١٤. لذا فإن مكاتب الخدمات البريدية التي تغطي كافة القرى والمحافظات الحدودية، تمثل في واقع الأمر الوسيلة البديلة المتاحة لتوفير بعض الخدمات المالية للنساء الريفيات في مجال المدفوعات والتحويلات النقدية والادخار. كما

٢ البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، سبتمبر ٢٠١٩، ص ٤٢.
٣ مجموعة البنك الدولي، دراسة عن التمكين الاقتصادي للمرأة في مصر، مايو ٢٠١٨، ص ٦٩.
٤ البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، مصدر سبق ذكره.

تمثل مؤسسات التمويل متناهي الصغر (جمعيات أهلية وشركات) الوسيلة البديلة المتاحة لهن للحصول على خدمات الإقراض .

٢- وجود فجوة للشمول المالي في غير صالح النساء

تتسم معدلات الشمول المالي في مصر ليس فقط بتواضعها مقارنة بالدول ذات الظروف المثيلة، وإنما أيضاً بوجود فجوة كبيرة في غير صالح النساء فضلاً عن سكان الريف، سواء تعلّق الأمر بحيازة أي شكل من أشكال الحسابات لإجراء المعاملات المالية أو بطاقات الخصم والبطاقات الائتمانية.

جدول رقم (٢)

فجوة الشمول المالي في مصر عام ٢٠١٧
للسكان في الشريحة العمرية ١٥ سنة فأكثر %

البيان	طبقاً للنوع الاجتماعي			طبقاً للموقع الجغرافي	
	المستوى القومي	رجال	نساء	المستوى القومي	الريف
امتلاك حساب للمعاملات النقدية	٣٢,٨	٣٨,٧	٢٧,٠	٣٢,٨	٢٩,٣
امتلاك حساب في مؤسسة مالية	٣٢,١	٣٧,٢	٢٧,٠	٣٢,١	٢٩,١
امتلاك حساب للتعامل النقدي على الموبايل	١,٨	٣,١	٠,٥	١,٨	٠,٧
امتلاك بطاقة خصم	٢٤,٨	٢٩,٠	٢٠,٥	٢٤,٨	٢٣,٠
امتلاك بطاقة ائتمانية	٣,٣	٤,١	٢,٦	٣,٣	٢,٢

المصدر: World Bank, Global Financial Inclusion Database

<http://datacatalog.worldbank.org/dataset/global-financial-inclusion-global-index-database>

ويوضح الجدول رقم (٢) مدى اتساع فجوة الشمول المالي طبقاً للنوع الاجتماعي في مصر، حيث تصل الفجوة بين الرجال والنساء فيما

يتعلق بامتلاك حسابات للمعاملات النقدية إلى ما يقرب من ١٢ نقطة مئوية. كما يوضّح الجدول وجود فجوة أيضاً، وإن كان بدرجة أقل، في غير صالح سكان الريف.

وتعكس فجوة الشمول المالي، في غير صالح النساء وفي غير صالح الريف، مجموعة من العوامل تخصّ كلاً من عرض الخدمات المالية والطلب عليها. حيث يشير مسح تعميم الخدمات المالية^٥ إلى أن أبرز سبب على الإطلاق لعدم امتلاك حساب للمعاملات النقدية في مصر هو عدم وجود موارد مالية كافية (٩, ٥٨% من المبحوثين)، يليه بفارق كبير ارتفاع تكلفة الخدمات المالية (٥, ١٢% من المبحوثين). ولا شك أن أثر هذين العاملين أشد وطأة على كل من سكان الريف، والنساء. فبيما يتعلّق بسكان الريف، هناك حقيقة ارتفاع معدلات الفقر لتصل إلى نحو ٥٢% في ريف الوجه القبلي و٣, ٢٧% في ريف الوجه البحري مقابل ٧, ٢٦% في المحافظات الحضرية^٦. ومن الطبيعي أن يرى هؤلاء السكان أنه لا توجد لديهم مستويات الدخل التي تستدعي التعامل مع المؤسسات المالية، وأن تكلفة التعامل مع تلك المؤسسات أعلى من أن تحتلها دخولهم المنخفضة.

أما فيما يتعلّق بأثر عدم كفاية الموارد المالية وارتفاع تكلفة الخدمات المصرفية على النساء فيبدو واضحاً، في ظل ما تؤكده البيانات الرسمية من ارتفاع معدلات البطالة بين النساء لتبلغ ٤, ٢٢% مقابل ٢, ٤% فقط للرجال^٧، وتركز نحو ٤٥% من عمالتهن في القطاع غير

5 World Bank, Global Financial Inclusion Database.
<http://datacatalog.worldbank.org/dataset/global-financial-inclusion-global-index-database>

٦ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك أكتوبر ٢٠١٧ - سبتمبر ٢٠١٨، ص ٧٨.

٧ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بيان النشرة ربع السنوية لبحث القوى العاملة عن الربع الثاني لعام ٢٠١٩.

الرسمي، كما أن الجزء الأكبر من عملهن في ذلك القطاع يتمثل في عمل لدى الأسرة بدون أجر (٨٤٪)٨. وفي الحدود التي تعمل فيها النساء بأجر فإنهن يعانين من التمييز، بحيث تصل فجوة الأجور بين الرجال والإناث على المستوى القومي إلى نحو ٩,٧٪ وترتفع في القطاع الخاص إلى ٣,٢٧,٩٪... فضلاً عن أن ١,٥٪ فقط من النساء يقعن في فئة «صاحب عمل ويستخدم آخرين» مقابل نحو ٢,١٣٪ للرجال١٠. وفي كل الأحوال، وأياً ما كان مصدر الدخل الذي تحصل عليه النساء، فإن ٢٩٪ منهن فقط يمكن قرار التصرف في العائد الذي يحصلن عليه١١.

وعلى الرغم من أن عدم امتلاك المستندات اللازمة، وبعدها المسافة عن المؤسسات المالية، يُعدان من العوامل المُفسِّرة لفجوة الشمول المالي لكل من سكان الريف والنساء، فإن أثر هذين العاملين يعدان -في تصورنا- أشد وطأة على النساء. ففرصة النساء في إعداد المستندات اللازمة تعدُّ أضعف سواء كان ذلك لارتفاع نسبة الأمية بينهن (٨,٣٠٪ للنساء مقابل ١,٢١٪ للذكور)١٢، أو لانخفاض معدلات امتلاكهن لبطاقات الرقم القومي، وافتقارهن إلى امتلاك الأصول التي يمكن أن تقدم كضمان.

فوفقاً لتصريحات رئيسة المجلس القومي للمرأة في مصر هناك ما لا يقل عن ٥ ملايين سيدة في القرى والريف ليس لديهن بطاقة رقم

قومي١٣. كما أنه على الرغم من أن القوانين المدنية والتجارية المصرية تمنح النساء حقوقاً متساوية في تملك الأرض والحصول عليها إلا أن الواقع الفعلي شيءٌ مختلف. حيث تشير تقديرات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) إلى أن النساء لا يملكن سوى ٢,٥٪ من الأراضي١٤، وما لا يتجاوز ١٪ من جملة الحيازات الزراعية١٥ في مصر. ففي الريف، حيث ملكية الأرض أحد الموارد، وتعبيراً عن المكانة الاجتماعية، يمكن ألا تتمكن النساء من ممارسة حقهن في الإرث أو يتعرضن لضغوط لبيع أراضيهن لأقربهن الذكور.

ومن ناحية أخرى فإن بُعد المسافة عن المؤسسات المالية يمكن أن يشكل عائقاً معتبراً أمام نفاذ النساء على وجه التحديد للخدمات المالية، في ظل ما تفرضه التقاليد السائدة، وخاصة في الريف، من قيود على حريتهن في التنقل، والتي قد يدعمها انتشار ظاهرة التحرش في الشوارع ووسائل النقل١٦. فمع تدني مستوى خدمات النقل العام وارتفاع تكلفة سيارات الأجرة، تضطر النساء من المناطق الفقيرة والريفية إلى استخدام الميكروباص والتوكتوك، بما قد يعنيه ذلك من افتقارهن إلى ظروف التحرك الآمن.

وعلى صعيد آخر يوضح مسح التعميم المالي أن العوامل الثقافية،

- ١٣ تصريح للدكتورة مايا مرسى -رئيس المجلس القومي للمرأة- في المؤتمر السنوي الرابع للمنطقة الروتارية "المرأة قوة هادفة"، الغردقة، ١٣ مايو ٢٠١٧.
- ١٤ نقلاً عن: مجموعة البنك الدولي، دراسة عن التمكين الاقتصادي للمرأة في مصر، مايو ٢٠١٨، ص ٢٩.
- ١٥ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التقرير الإحصائي الوطني لمتابعة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ في جمهورية مصر العربية ٢٠١٨، ص ٤٠.
- ١٦ طبقاً للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تصل معدلات التحرش بالنساء في الشارع إلى ٩,٦٪ وفي المواصلات العامة إلى ٦,٦٪. انظر: مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي في مصر ٢٠١٥، ص ١١٦-١٢١.

- ٨ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، المرأة والرجل ٢٠١٥، الصادر في فبراير ٢٠١٧، ص ٤٦.
- ٩ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بيان صحفي بتاريخ ٧ يونيو ٢٠١٨ بإصدار "النشرة السنوية لإحصاءات التوظيف والأجور وساعات العمل ٢٠١٧".
- ١٠ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، المرأة والرجل ٢٠١٥، الصادر في فبراير ٢٠١٧، ص ٤١.
- ١١ وزارة الصحة والسكان، التقرير الكامل للمسح للسكاني الصحي ٢٠١٤، الصادر في يونيو ٢٠١٥، ص ٢١٦.
- ١٢ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، البيان الصحفي بمناسبة اليوم العالمي لمحو الأمية، سبتمبر ٢٠١٨.

www.capmas.gov.eg/pages/General|News.aspx?

بما في ذلك العادات والتقاليد والقيم الدينية، يمكن أن يكون لها بعض الأثر في انخفاض طلب النساء على التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية، وهي عوامل ربما تكون أشد تأثيراً في الأوساط الريفية المحافظة.

ثانياً: طبيعة معاملات النساء في الريف المصري مع المؤسسات المالية الرسمية

نظراً لافتقار قاعدة بيانات المسح العالمي لتعميم الخدمات المالية Findex Global، إلى جوانب أكثر تفصيلاً فيما يتعلق بالتعاملات المالية للنساء في الريف المصري، وخاصةً فيما يتعلق بخدمات الادخار والاقتراض، وأخذاً في الاعتبار أهمية تلك التفاصيل فيما يتعلق بخلق فرص عمل لهؤلاء النساء، فقد تم اللجوء إلى البيانات الخام للمسح التتبُّعي لسوق العمل في مصر ٢٠١٢١٧؛ لاستخلاص المزيد من تلك التفاصيل. وقد تم التركيز على الشريحة العمرية ٢١ سنة فأكثر، حيث إنه وفقاً للتشريعات المصرية يُعدُّ سن الأهلية القانونية لإبرام التعاقدات المتعلقة بالتصرفات المالية، خاصةً القروض، هو ٢١ عاماً ميلادياً^{١٧}. وقد

١٧ أعدَّ هذا المسح بمعرفة كلِّ من: منتدى البحوث الاقتصادية ERF، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وبرعاية منظمة العمل الدولية. ويغطي هذا المسح أكثر من ١٢ ألف أسرة تتضمن ٤٩,١٨٦ ألف شخص. ويغطي المسح كافة المحافظات المصرية (باستثناء المحافظات الحدودية الخمسة، الممثلة في: مطروح والوادي الجديد والبحر الأحمر وشمال سيناء وجنوب سيناء) ويمثل فيها كل من الريف والحضر، كما يوفر المسح بيانات المبحوثين طبقاً للنوع، والمستوى التعليمي، والسن، والحالة الاجتماعية، وموقف التوظيف/ البطالة، ونوع العمل، والدخل، ومؤشرات المستوى الاقتصادي.

١٨ تنص المادة ٤٤ من القانون المدني المصري رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ على ما يأتي: "١- كل شخص بلغ سن الرشد متمتعاً بقواه العقلية ولم يُحجر عليه يكون كامل الأهلية لمباشرة حقوقه المدنية. ٢- وسن الرشد هي إحدى وعشرون سنة ميلادية كاملة.

- كما تنص المادة ١١ من القانون التجاري المصري رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ على ما يأتي: "١- يكون أهلاً لمزاولة التجارة مصرياً كان أو أجنبياً؛ أ- من بلغت سنه إحدى وعشرين سنة كاملة، ولو كان قانون الدولة التي ينتمي إليها بجنسيته يعتبره قاصراً في هذه السن".

أوضحت البيانات التي تم استخراجها لهذه الشريحة العمرية ما يأتي:

أ- تفضيل النساء الريفيات الاحتفاظ بمدخراتهن في صورة ذهب ونقود سائلة:

يشير الجدول رقم (٣) إلى أن الاحتفاظ بالمدخرات في صورة ذهب يأتي في مقدمة أشكال الادخار لدى النساء في الريف المصري (٧, ٤٦%) يلي ذلك النقود السائلة (٩, ٢٧%) ليصل مجموعهما معاً إلى ما يقرب من ٧٥% من جملة أشكال ووسائل الادخار المتاحة. أما الأوعية الادخارية التي تطرحها المؤسسات المالية الرسمية فلا تشكل إلا ٣, ٢٣% من جملة تلك الوسائل بالنسبة للنساء، مقابل ٣, ٤٩% للرجال.

وقد يكون من المفهوم جاذبية الذهب كأداة ادخار لدى النساء، فبالإضافة إلى ميزته الأساسية كمخزن للقيمة التي تتزايد عادة مع الزمن، فإنه قابل للاستخدام للزينة والتفاخر الاجتماعي. إلا أن هذا السبب لا يكفي وحده لتفسير انخفاض معدلات تعامل النساء في الريف مع المؤسسات المالية الرسمية، فيما يتعلق بخدمات الادخار. حيث يثور التساؤل عن مدى إمكانية أن يعكس ذلك في جزء منه عزز تلك المؤسسات عن توفير أوعية ادخارية بشروط مناسبة تتلاءم مع احتياجات النساء.

ب- تحتل مكاتب البريد المركز الأول بين المؤسسات المالية الرسمية التي تتوجّه إليها مدخرات النساء الريفيات:

تأتي مكاتب الخدمات البريدية في مقدمة المؤسسات المالية الرسمية التي يمكن أن تلجأ إليها النساء الريفيات للاحتفاظ بمدخراتهن، حيث تستأثر تلك المكاتب بنحو ٧, ١٤% من مدخراتهن، مقابل ٦, ٨% فقط للبنوك (من بينها ٧% لبنوك القطاع العام).

ولا شك في أن تلك الظاهرة تعكس في جزءٍ منها الانتشار

الجغرافي الكبير لشبكة مكاتب الخدمات البريدية في كافة القرى ، بعكس الحال بالنسبة لشبكة الوحدات المصرفية . ونشير هنا إلى أن شبكة مكاتب الخدمات البريدية تشمل ٤٦٠٠ فرع وأكثر من ٦٥٠٠ وكالة بريدية ، تنتشر في كافة المحافظات^{١٩} ، في حين أن إجمالي وحدات الجهاز المصرفي لا تزيد على ٤٢٩٨ وحدة يتركز غالبيتها في المدن الكبرى^{٢٠} .
ولكن هل يمكن أن يرجع جزء من السبب أيضاً إلى مواصفات الخدمات المقدمة من تلك المكاتب؟ في تصورنا أن الإجابة على هذا السؤال تقتضي التعرف بشكل أكبر على خصائص البرامج الادخارية التي تطرحها مكاتب البريد مقارنةً بالبنوك ، وهو الأمر الذي سنتعرض له بشيء من التفصيل في جزء تالٍ من هذه الدراسة .

جدول رقم (٣)

أشكال وقنوات الادخار لكل من الرجال والنساء في الريف المصري للشريحة العمرية ٢١ سنة فأكثر %

وسيلة الادخار	رجال	نساء
مكتب بريد (دفتر توفير)	٢٦,٥	١٤,٧
بنك ناصر الاجتماعي	٠,٧	٠,٤
بنك عام آخر	١٧,٧	٧,٠
بنك خاص	٤,٤	١,٢
نقدًا	٤٤,٢	٢٧,٩
ذهب	٢,١	٤٦,٧
مجوهرات	٠,٣	١,٢
أخرى	٤,١	٠,٩
الإجمالي	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: مستخرج بمعرفة الباحثة من البيانات الخام للمسح التتبُّعي لسوق العمل في مصر ٢٠١٢ .

١٩ مجموعة البنك الدولي، دراسة عن التمكين الاقتصادي للمرأة في مصر، مايو ٢٠١٨، ص ٧١ .
٢٠ البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، سبتمبر ٢٠١٩، ص ٤٢ .

ج- ضعف الاقتراض من جانب النساء لأغراض تمويل المشروعات:

تقترض النساء في الريف بشكل أساسي لأغراض تتعلق بمشكلات الحياة وليس لتمويل نشاط اقتصادي . وفيما يتعلق بالاقتراض من المصادر الرسمية، تأتي مواجهة نفقات الزواج في مقدمة أسباب الاقتراض بنسبة ٢٣,٤ %، يليها الاقتراض لسداد الديون (٣,٢١ %)، في حين لا يمثل الاقتراض لأغراض تمويل نشاط اقتصادي إلا ١٦ % من جملة الأسباب ، مقابل ما يقرب من ٢٦ % فيما يتعلق بقروض الرجال ، وذلك على النحو الموضح في الجدول رقم (٤) .

جدول رقم (٤)

السبب الرئيسي للاقتراض من المصادر الرسمية لسكان الريف في الشريحة العمرية ٢١ سنة فأكثر %

السبب	رجال	نساء
تمويل مشروع غير زراعي	١٣,٦	١٢,٨
تمويل مشروع زراعي	١٢,٣	٣,٢
شراء سيارة	٢,٩	٢,١
الزواج	٢٢,٢	٢٣,٤
الدراسة	١,٧	٦,٤
شراء منزل	١٢,٥	١٠,٦
حالة طبية طارئة	٦,٤	٤,٣
فقدان وظيفة	-	١,٠
سداد الديون	١٨,٠	٢١,٣
بناء أو ترميم منزل	٤,٧	٦,٤
أخرى	٥,٧	٨,٥
الإجمالي	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: مستخرج بمعرفة الباحثة من البيانات الخام للمسح التتبُّعي لسوق العمل في مصر ٢٠١٢ .

أسباب اقتراض النساء الريفيات. وفي تصوري أن تواضع إسهامه في القيام بهذا الدور يمكن أن يُعزى جزئياً إلى أوجه القصور الشديد في بنيتها التحتية، خاصة وأن عدد وحدات هذا البنك لا تتجاوز ٩٣ وحدة فقط على مستوى الجمهورية.

جدول رقم (٥)
المصادر الرسمية لقروض الرجال والنساء في الريف المصري
للشريحة العمرية ٢١ سنة فأكثر %

المصدر	رجال	نساء
بنك ناصر الاجتماعي	١١,٤	٨,٥
بنك الائتمان الزراعي+	٢٩,٧	١٤,١
الصندوق الاجتماعي للتنمية*	٦,٥	٩,٥
بنك قطاع عام	٢٩,٧	٢٠,٧
بنوك خاصة	٦,٤	٧,٦
منظمات أهلية أو خيرية	٩,١	٢٥,٥
شركات قطاع خاص	٣,٦	٦,٦
أخرى	٣,٦	٧,٥
الإجمالي	١٠٠,٠	١٠٠,٠

+ حالياً البنك الزراعي. * حالياً جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
المصدر: مستخرج بمعرفة الباحثة من البيانات الخام للمسح التتبعي لسوق العمل في مصر ٢٠١٢.

أما فيما يتعلق بالبنك الزراعي، الذي يتمتع بشبكة وحدات واسعة الانتشار في القرى والأقاليم، فإن الأمر يستدعي التعرف تفصيلاً على ما

الذي يهدف إلى تحقيق التنمية الاجتماعية للمواطنين... ومنح قروض اجتماعية للمواطنين... ٢- النشاط المصرفي والاستثماري الذي يهدف إلى العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية للأفراد والجهات... ومنح التمويلات اللازمة لرفع مستوى المعيشة...

وخلافًا لما هو متصور، يُلاحظ أنه في الحدود التي تتوجّه فيها النساء للاقتراض من المصادر الرسمية لتمويل مشروع اقتصادي، فإن هذا المشروع يكون في الغالب خارج نطاق الزراعة. وتظهر الفجوة بين الرجال والنساء بشكل واضح فيما يتعلق بتوجيه القروض إلى المشروعات الزراعية، حيث لا يتجاوز ٣,٢% بالنسبة للنساء مقابل ١٢,٣% للرجال. وفي تصوّرنا أن جزءاً من هذه الفجوة قد يُعزى إلى ضآلة نصيب النساء من الحيازة الزراعية أصلاً، كما سلفت الإشارة، وهو ما يحفزهن على التوجه إلى مشروعات خارج نطاق الزراعة.

د- الدور المهم للمنظمات الأهلية والخيرية كمصدر لإقراض النساء في الريف:

تمثل المنظمات الأهلية والخيرية مصدرًا رئيسياً لنفاذ النساء إلى التمويل الرسمي في الريف، حيث تشكل وحدها نحو ٢٥,٥% من جملة مصادر التمويل مقابل ١٤,١% للبنك الزراعي و٢٠,٧% لبنوك القطاع العام الأخرى، و٨,٥% لبنك ناصر الاجتماعي^{٢١}.

ولا شك في أن تواضع الدور الذي يقوم به كل من البنك الزراعي وبنك ناصر الاجتماعي، مقارنةً بالبنوك العامة الأخرى، كمصادر لتوفير التمويل الرسمي للنساء في الريف، يعدُّ بحق أمرًا مثيرًا للاهتمام. فبنك ناصر هو البنك المنوط به رسمياً تقديم القروض للأغراض الاجتماعية^{٢٢}، التي تشكل -كما سلفت الإشارة- الجزء الأغلب من

٢١ يمثل بنك ناصر هيئة اقتصادية تابعة لوزارة التضامن الاجتماعي ولا يتبع البنك المركزي المصري ولا يخضع لرقابته.

٢٢ تنص المادة ٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ بشأن إنشاء هيئة عامة باسم بنك ناصر الاجتماعي على أن "غرض الهيئة المساهمة في توسيع قاعدة التكافل الاجتماعي بين المواطنين".

- كما تنص المادة ٣ من الفصل الأول لللائحة التنفيذية للبنك رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١١ على أن "له في سبيل ذلك القيام بالأنشطة التالية: ١- نشاط التكافل الاجتماعي

يقدمه من برامج تمويل، ومدى استجابتها لاحتياجات النساء في الريف المصري، ومدى معرفة النساء بتلك البرامج. وهو ما سيتم التعرض له في جزء تالٍ من هذه الدراسة.

هـ- يمثل استكمال المستندات أهم عقبة تواجه النساء الريفيات عند الاقتراض من المصادر الرسمية:

يمثل عدم كفاية المستندات نحو ٥٠٪ من أسباب الفشل الذي تواجهه النساء الريفيات عند محاولة الاقتراض من المصادر الرسمية، يلي ذلك بنفس القدر من الأهمية كلٌّ من الافتقار إلى الضمانات اللازمة، وعدم وجود معارف يمكنهم المساعدة في هذا الشأن (واسطة).

جدول رقم (٦)

أسباب الفشل في الحصول على القرض من المصادر الرسمية في الريف للسكان في الشريحة العمرية ٢١ سنة فأكثر %

السبب	رجال	نساء
عدم كفاية الضمانات	٥٤,٧	٢٥,٠
عدم كفاية المستندات	١٤,٣	٥٠,٠
عدم وجود واسطة	١٤,٣	٢٥,٥
أخرى	١٦,٧	-
الإجمالي	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: مستخرج بمعرفة الباحثة من البيانات الخام للمسح التتبُّعي لسوق العمل في مصر ٢٠١٢.

وحيث يشير الجدول رقم (٦) إلى أن استكمال المستندات اللازمة لا يمثل عائقًا بنفس القدر للرجال فإن التساؤل الذي يثور: هل ترجع تلك الفجوة إلى عوامل ترتبط بمستوى النساء الريفيات من حيث التعليم والخبرات وحرية التنقل بما ينعكس سلبيًا على قدرتهن على استيفاء

المستندات المطلوبة، أم أن الشروط التي تطلبها المؤسسات المالية الرسمية يمكن أن تكون أكثر تشددًا مع النساء مقارنة بالرجال؟^{٢٣}. مرة أخرى، نجد أن الإجابة على هذا السؤال تستدعي نظرة تفصيلية أكثر عمقًا على برامج التمويل المتاحة للنساء، وهو الأمر الذي سيتم التعرض له بالتحليل في الفصل التالي من هذه الدراسة.

خلاصة كل ما سبق أن الخريطة الحالية للشمول المالي في مصر تتسم بوجود فجوة كبيرة في غير صالح النساء وخاصة في الريف. ومع التسليم بأن جزءًا من هذه الفجوة يرتبط بعوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية تؤثر على طلب النساء على تلك الخدمات (انخفاض مستويات الدخل، انخفاض مستويات التعليم، العوامل الثقافية بما في ذلك العادات والتقاليد والقيم الدينية)، إلا أن التساؤل يثور عما إذا كانت تلك الفجوة يمكن أن تُعزى أيضًا إلى طبيعة وشروط برامج الخدمات المالية الرسمية المتاحة للنساء. كما يثور التساؤل عن مدى ملاءمة تلك البرامج لهدف زيادة فرص النساء للعمل الحر، وخاصة في الريف.

ولا شك في أن الإجابة عن هذين السؤالين تتطلب التعرف على السمات الرئيسية لخدمات المدفوعات والادخار والتمويل والتأمين، المتاحة للنساء في مصر، وما يقترن بها من شروط، وهو ما نحاول التعرُّض له بالتحليل في الفصل القادم.

٢٣ وفقًا للبنك الدولي فإن الشواهد تؤكد أن النساء يلقين معاملة أكثر تشددًا من جانب البنوك، من حيث قبول طلبات القروض أو رفضها، ومتطلبات الضمانات وحجم القروض التي تتم الموافقة عليها. انظر: مجموعة البنك الدولي، دراسة عن التمكين الاقتصادي للمرأة في مصر، مايو ٢٠١٨، ص ٨٤. وانظر أيضًا:

- UN WEMEN, Gender Financial Inclusion through the Post, OP. Cit., p. 7.

الفصل الثالث

برامجُ الخِدماتِ الماليَّةِ الرسميَّةِ
المتاحةُ للنِّساءِ وخاصَّةً في الرِّيفِ

أولاً: خدمات المدفوعات

تقوم المؤسسات المالية بدور مهم في تسهيل تسوية المدفوعات، وتسلم المستحقات المالية بشكل آمن، ودون حاجة للالتقاء الفعلي بين طرفي التعامل. سواء تعلّق الأمر بالمعاملات بين المواطنين، أو بمعاملات هؤلاء المواطنين مع الجهات الحكومية والمؤسسات المختلفة.

وفي مصر تلعب مكاتب خدمات البريد الدور الرئيسي في نفاذ النساء إلى خدمات المدفوعات، سواء تعلّق الأمر باستخدام آلية الحوالة البريدية لدفع وتلقي الأموال، أو بتحصيل المعاشات الشهرية، والتحويلات الاجتماعية. وقد ازداد هذا الدور أهمية مؤخرًا في ظلّ البروتوكول الموقع مع جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، الذي يستهدف إتاحة صرف قروض المشروعات الصغيرة على كارت البريد وسداد الأقساط من خلال مكاتب البريد في سائر أنحاء البلاد.

وتشير بعض الكتابات إلى الدور المهم الذي تلعبه ميكنة مدفوعات المعاشات وتحويلات الدعم النقدي -مثل برامج تكافل وكرامة- في تعميق الشمول المالي للنساء^١. كما تنوّه بعض الأدبيات الخاصة بتخفيف حدة الفقر -كما سلفت الإشارة- إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه ميكنة تلك المدفوعات في تدعيم سيطرة النساء على ما يؤول إليهن من دخول، وتوجيهها نحو الإنفاق على الأبناء وتحسين معيشة الأسرة.

وتشير التوجّهات الحالية للجهاز المصرفي المصري إلى التركيز، فيما يتعلّق بالشمول المالي للنساء، على تطوير خدمات المدفوعات، من خلال التوسّع في استخدام الوسائل الإلكترونية المختلفة (إنترنت، بطاقات إلكترونية، موبايل). ويرتبط هذا التوجّه إلى حدّ كبير بالسياسة

١ مجلة "المصرفيون"، عدد خاص بمناسبة انعقاد المؤتمر الدولي للشمول المالي في مصر، أكتوبر ٢٠١٤، ص ٢٤.

المعلنة للدولة، منذ أبريل ٢٠١٩، بإلزام الأجهزة الحكومية وكافة المتعاملين معها باستخدام الوسائل الإلكترونية والحسابات المصرفية لسداد المدفوعات التي تزيد عن حدّ أدنى معين^٢. وقد ترتّب على ذلك قيام البنوك بإصدار بطاقات مسبوقه الدفع (بطاقة ميزة) يتم إتاحتها لمن يرغب، حتى ممّن لا يملكون حسابات مصرفية، ليتم استخدامها في إجراء المدفوعات الإلكترونية^٣. كما تزايد التوجه من جانب المؤسسات المالية، وعلى رأسها البنوك، إلى التوسع في خدمات المدفوعات من خلال الموبايل، وذلك استنادًا على أن نسبة من يملكون هاتفًا محمولًا في مصر قد بلغت نحو ٩١٪ للذكور و ٨٤٪ للإناث^٤، وهو ما يتيح -نظرًا- فرصة أكبر لنفاذ النساء

٢ استخدام الوسائل الإلكترونية صار إلزاميًا للمستحقات الحكومية التي تزيد عن ٥٠٠ جنيه، واختياريًا للمبالغ دون ذلك. وقد حدّد القانون فترة انتقالية مدتها ستة شهور تقوم خلالها الأجهزة الحكومية والأشخاص الاعتبارية الخاصة والمنشآت المختلفة بتوفيق أوضاعها. انظر:

- القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩ بشأن تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي.

- وزارة المالية، الموقع الإلكتروني للوزارة.

- <http://www.mof.gov.eg/Arabic/%D8%B9%D9%86%D8%A7%D9%88%D9%8A%D9%86%20%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D9%87/Pages/GPOS-4-2019.aspx>

- الهيئة العامة للرقابة المالية، كتاب دوري رقم ٢ لسنة ٢٠١٩، الصادر بتاريخ ٢٦ مايو ٢٠١٩ بشأن تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي في إتمام المعاملات المالية للمؤسسات المالية غير المصرفية. ويقضي القرار بإلزام كافة الجهات التابعة للهيئة وكافة المتعاملين مع تلك الجهات باستخدام الوسائل الإلكترونية والحسابات المصرفية، في إجراء المدفوعات والمتحصّلات والتبرعات المتعلقة بأنشطتها، وعلى رأسها نشاط التمويل متناهي الصغر.

٣ حددت وزارة المالية خمسة بنوك، هي: الأهلي المصري، مصر، القاهرة، الزراعي المصري، والتجاري الدولي؛ لتوفير بطاقات "ميزة" مسبقة الدفع للمواطنين مجانًا دون أي مصاريف خلال الشهور الستة التالية لتطبيق القانون. وتشير التصريحات المصرفية إلى أن البنك المركزي يعترّم إصدار ٢٠ مليون بطاقة "ميزة" من خلال كافة البنوك العاملة في مصر، على مدى ٣ سنوات، لتطبيق خطة الدولة الرامية إلى تخفيض الاعتماد على "الكاش" وزيادة معدلات الدفع الإلكتروني. انظر: جريدة الوطن، السبت ١٣ يوليو ٢٠١٩، ص ٢.

٤ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التقرير الإحصائي الوطني لمتابعة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ في جمهورية مصر العربية ٢٠١٨، ص ٤٠.

إلى تلك الخدمات بتكلفة ملائمة ومخاطرة متدنية، والتغلب على عقبة بُعد المسافة عن المؤسسات المالية والقيود على حركتهم^٥.

وتتيح هذه الخدمات للنساء إرسال الأموال ودفع فواتير استهلاك المنافع العامة (الكهرباء، الغاز، المياه... إلخ) وإجراء التبرعات، ودفع أثمان العديد من السلع والخدمات (مصرفات جامعات، خدمات المرور، خدمات الاتصالات، تذاكر سفر داخلي وخارجي، خدمات ثقافية وترفيهية... إلخ). ويتم إجراء تلك المدفوعات سواء من خلال ماكينات الصارف الآلي ATM التابعة للبنوك أو مكاتب البريد أو ماكينات نقاط البيع POS التابعة لعدد من شركات الخدمات المالية (مثل شركة فوري) التي تقدم خدماتها من خلال منافذها في القاهرة والأقاليم ومحلات التجزئة المنتشرة في كافة أنحاء البلاد^٦.

ولا شك في أن تلك التطورات جميعها تطرح إمكانية لاحتمالية زيادة نفاذ بعض شرائح النساء المصريات إلى الخدمات المالية الرسمية بتكلفة ملائمة. إلا أن هناك عددًا من الأمور المهمة التي يتعين تذكرها، أولها حقيقة ارتفاع نسبة الأمية بين النساء، التي تشكل في حد ذاتها عائقًا معتبرًا أمام التعامل مع تلك التطبيقات التكنولوجية باختلاف أنواعها التي تفترض جميعها المعرفة بالقراءة والكتابة، ناهيك عن توافر حد أدنى من المعرفة بتطبيقات الإنترنت. وثانيهما أن تفعيل تلك الخدمات باستخدام الهاتف المحمول والوسائل الإلكترونية وزيادة معدلات استخدامها يظل رهناً بمدى انتشار وكفاءة واستدامة البنية الأساسية لشبكة تكنولوجيا المعلومات، وهو الأمر الذي يشوبه العديد من جوانب القصور في الوقت

^٥ يؤكد البنك المركزي المصري أن تقديم خدمات المدفوعات باستخدام الهاتف المحمول تستهدف تحقيق الشمول المالي والوصول بالخدمات المصرفية لكل أفراد المجتمع بمن فيهم غير القادرين والشباب والقاطنين بالأماكن النائية". انظر: البنك المركزي المصري، القواعد المنظمة لتقديم خدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول، نوفمبر ٢٠١٦، ص ٣.

^٦ <https://fawry.com/?lang=ar>

الحالي... ولنتذكر فقط عدد المرات التي واجهتنا فيها عبارة (السيستم واقع).

وفي كل الأحوال فإن الأمر الذي يتعين تذكره، فيما يتعلق بموضوع انشغالنا في هذا الكتاب، هو أن خدمات المدفوعات، على أهميتها، لا تعد من الخدمات المالية ذات العلاقة المباشرة بفتح فرص العمل للنساء. بل إن دور وأهمية تلك الخدمات لهن يبدأ بعد حصولهن على عمل وامتلاكهن لدخول يطمحن إلى السيطرة عليها وعلى كيفية التصرف فيها.

ثانيًا: خدمات الادخار

يمثل تكوين حد أدنى من المدخرات لدى النساء أحد الشروط المهمة اللازم توافرها لبدء أي مشروع مدرّ للدخل. حيث تشترط المؤسسات المالية عادةً أن يتحمل صاحب المشروع نسبة معتبرة من إجمالي الاحتياجات المالية للمشروع. وذلك على النحو الذي سنتعرض له تفصيلًا في موضع تال من هذا الكتاب.

وكما سلفت الإشارة في الفصل السابق، يمثل الاحتفاظ بالذهب والنقود السائلة الشكل المفضل للادخار بين النساء، وخاصة في الريف المصري. وعلى الرغم من أن هذا الشكل من أشكال الادخار يوفر للنساء أصولًا ذات قيمة يمكن تحويلها إلى نقود سائلة عند الحاجة واستخدامها كجزء من رأس المال اللازم لبدء نشاط اقتصادي، إلا أن هذه الأصول طوال مدة الاحتفاظ بها تكون بمثابة أموال عاطلة لا تدر أي عائد لصاحبتها، فضلًا عن أنها لا تفيد في رفع معدل الاستثمار في المجتمع ككل. بعكس الحال فيما لو قامت النساء بالاحتفاظ بالمدخرات في شكل وعاء ادخاري بالمؤسسات المالية الرسمية. ففي هذه الحالة تحصل النساء على عائد من تلك الأموال المودعة لحين الحاجة إلى سحبها، ومن ناحية أخرى فإن هذه المدخرات تصبح تحت تصرف المؤسسات المالية الرسمية،

ويمكن استخدامها لتمويل المشروعات المختلفة ورفع معدلات التشغيل في المجتمع ككل.

والسؤال الآن هو: إلى أي مدى تشكّل خدمات الادخار المتاحة للنساء من المؤسسات المالية الرسمية عنصراً جاذباً لهن، وقادراً على مساعدتهن في توفير حدٍّ أدنى من رأس المال اللازم لبدء نشاط اقتصادي؟ هنا لا بدّ من الإشارة إلى أن المؤسسات المالية الرسمية في مصر تضع مجموعة من الضوابط لإتاحة الخدمات الادخارية للجمهور، لعل من أهمها اشتراط حدٍّ أدنى للمبلغ اللازم لفتح حساب ادخاري، وفرض رسوم على فتح الحساب ومقابل إدارته، واشتراط ألا يقل رصيد الحساب عن مبلغ معين حتى يحصل العميل على عائد، فضلاً عن فرض عقوبات مالية لو انخفض رصيد الحساب عن الحد الأدنى المقرر.

وباستعراض التكاليف والأعباء المالية اللازمة للحصول على حساب ادخاري في مجموعة متنوعة من المؤسسات المالية الرسمية المصرية يتضح بجلاء أن تلك الأعباء المالية تفوق إمكانيات شريحة واسعة من النساء، خاصة في الريف المصري. ويشير الجدول رقم (٧) إلى أن الحد الأدنى اللازم لفتح حساب توفير في بنوك القطاع العام يتراوح بين ٥٠٠ جنيه - ١٥٠٠ جنيه، ويصل إلى ٥٠٠٠ جنيه - ١٠٠٠٠ جنيه في بعض بنوك القطاع الخاص. كما تتسع بنود تكلفة الحصول على حساب توفير في البنوك لتشمل مصروفاتٍ متعدّدة منها ما هو سنوي ومنها ما هو دوري مقابل كشوف الحسابات، فضلاً عن تحمّل عقوبات مالية عند انخفاض الرصيد عن الحد الأدنى المقرر. أما فيما يتعلّق بالعائد على تلك المدخرات فيلاحظ أن أسعار الفائدة في الغالبية الساحقة من البنوك تتحدّد في شرائح متدرّجة وفقاً لرصيد المبلغ المدّوع. أي أن المبالغ الكبيرة تتمتع بسعر فائدة أعلى.

ومع ذلك، يُلاحظ أن الموقف المقارن لكلٍّ من مكاتب خدمات البريد، والبنك الزراعي المصري يوضّح انخفاض تكلفة الحصول على حسابات الادخار في كلٍّ منهما مقارنةً بالمؤسسات المالية الأخرى، وهو ما يعني وجود إمكانية لاحتمالية تحسين معدلات نفاذ النساء إلى خدمات الادخار من خلال هاتين المؤسستين، لتكوين الحد الأدنى من رأس المال الذي يُمكن استخدامه للبدء في أحد المشروعات المدرّة لدخل.

وتتزايد هذه الإمكانية الاحتمالية، فيما يتعلّق بمكاتب خدمات البريد بوجه خاص، في ظلّ تقديم تلك المكاتب لخدمة التحويلات النقدية الدولية. حيث يُعلن الموقع الإلكتروني للهيئة القومية للبريد أنه يوفّر خدمة توصيل التحويلات النقدية الواردة من الخارج للمستفيدين، الذين يمكنهم تسلّمها بالعملة المحلية من أقرب مكتب لهم. ويعني هذا أن مكاتب البريد يمكن أن تلعب دوراً في تعبئة جزء من تحويلات المصريين العاملين في الخارج، والواردة إلى زوجاتهم في الريف، في شكل مدخرات. صحيح أن تسليم المبالغ المحوّل بالجنبيه المصري، يمكن أن يضع مكاتب البريد في موقف أقلّ تنافسية من البنوك، التي تعطي المستفيدة حق الاختيار بين تسلّم التحويلات الواردة من الخارج إما بالنقد الأجنبي أو بالجنبيه المصري، إلا أننا نتصوّر أنه يمكن لمكاتب البريد اجتذاب قدر أكبر من التحويلات الخارجية بتطبيق أسعار صرف تنافسيّة تتسق مع المستوى السائد في مكاتب الصرافة.

والواقع أن التأكيد على الدور الذي يمكن أن تلعبه مكاتب خدمات البريد في زيادة نفاذ النساء، والفئات المهمّشة بوجه عام، إلى الخدمات المالية قد أصبح من الأمور التي تلقى اهتماماً كبيراً سواء على مستوى الدراسات الاقتصادية أو على مستوى التجارب الفعلية. ونشير على سبيل

لا يتجاوز ٦, ١٪، مقابل معدل زيادة في ودائع البنوك بالعملية المحلية خلال نفس الفترة يصل إلى ٤, ٢٧٪. كما تشير المعلومات المتاحة^{١٢} عن أداء البنك الزراعي المصري إلى أن إجمالي الودائع في يونيو ٢٠١٨ لم يتجاوز ٥٠ مليار جنيه^{١٣}، أي ما يعادل ٢٥٪ من إجمالي ودائع مكاتب خدمات البريد.

وفي تصوُّرنا أن هذه الفجوة تعكس مجموعة من المشكلات التي ترتبط بأداء كل من مكاتب خدمات البريد، والبنك الزراعي المصري، لعل من أهمها ضعف معدلات الميكنة والاعتماد الكبير على العمل اليدوي، والتواضع الشديد في شبكة الصارف الآلي لكلتا المؤسساتين^{١٤}، فضلا عن ضعف كفاءة شبكة نظم المعلومات التي تنعكس في تكرار «سقوط السيستم» مما يفاقم من مشكلة الزحام وبطء الخدمة. ونشير -على سبيل المثال- إلى أن خطة الهيئة العامة للبريد لتطوير الفروع حتى نهاية ٢٠١٨^{١٥} كانت تغطي بالكاد نحو ٢٥٪ من تلك الفروع. أما البنك الزراعي المصري فلا يزال يستكمل استراتيجية متوسطة الأجل لتحديث بنيته التكنولوجية بدءًا بالربط الإلكتروني بين شبكة فروع ونشر ماكينات

١١ البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، فبراير ٢٠١٩، ص ١٢.
١٢ لم يتم حتى الآن نشر ميزانية معتمدة للبنك بعد صدور قانون إعادة هيكلة البنك الرئيسي للتنمية رقم ٨٤ لسنة ٢٠١٦ وإخضاعه لرقابة البنك المركزي المصري، ودمج بنكي الوجه البحري والوجه القبلي في بنك واحد باسم البنك الزراعي المصري.

١٣ تصريح لرئيس مجلس إدارة البنك الزراعي المصري بتاريخ ٢١ نوفمبر ٢٠١٨ منشور على موقع جريدة التحرير الجديد /<https://www.tahrirnews.com/50/1207724/Story>

١٤ لا يتجاوز عدد الماكينات المستهدف توفيرها لشبكة خدمات البريد حتى منتصف عام ٢٠١٩ نحو ٣٥٠ ماكينة ATM. انظر تصريح لرئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للبريد في ١٢ مايو ٢٠١٨ منشور على موقع:

- <http://www.dotmsr.com/news/>

١٥ تصريح لرئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للبريد في ١٢ مايو ٢٠١٨ منشور على موقع:

- <http://www.dotmsr.com/news/>

المثال إلى دراسة مهمة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة^٧ UN Women تمت فيها المقارنة بين شروط وأنواع الخدمات المالية الرسمية المتاحة للنساء في دول العالم المختلفة، بما فيها مصر، وخلصت إلى ما تتمتع به مكاتب البريد من ميزة نسبية مقارنةً بالبنوك سواء من حيث انخفاض التكاليف أو الانتشار الجغرافي. كما تشير إلى تجربة كل من الصين^٨ والمغرب^٩ في تطوير وإعادة هيكلة شبكة مكاتب البريد كآلية رئيسية لتعبئة المدخرات الصغيرة، وتوصيل الخدمات المالية للمناطق النائية.

إلا أنه يجب التأكيد على ما يشير إليه الواقع المصري من وجود فجوة كبيرة بين الدور الاحتمالي الذي يمكن أن يلعبه كل من مكاتب خدمات البريد والبنك الزراعي المصري في توفير الخدمات المالية للنساء، وتعبئة المدخرات في الريف، وبين المستوى الحالي لأداء هاتين المؤسساتين. حيث تشير بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن إجمالي أرصدة العملاء لدى مكاتب خدمات البريد في نهاية يونيو ٢٠١٨ قد بلغت ٧, ٢٠٠ مليار جنيه، مقابل ٥, ١٩٧ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٧^{١٠}. وعلى الرغم من أن هذه الأرقام تعبر عن حصيلة معتبرة من المدخرات، إلا أنها تعبر أيضًا عن معدل متواضع للزيادة،

7 UN Women, Gender and Financial Inclusion through the Post, June 2015, p. 22-23.

8 Chen Yeng, Development and Strategies of Postal Savings Bank of China, 2012.

- Mark J. Scher, Postal Savings and the Provision of financial Services: Policy Issues and Asian Experiences in the Use of Postal Infrastructure for Savings Mobilization, United Nations, December 2001, p. 20.

9 Aleandre Berthaud, Morocco: Key Success Factors for the Creation of a Postal Bank, Universal Postal Union, February 2013.

- SCBF, Barid Cash as Innovative Distribution Channel of the Postal Bank of Morocco, January 2016.

١٠ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بيان صحفي بالنشرة السنوية لإحصاءات الخدمات البريدية ٢٠١٧/٢٠١٨، الصادرة في ١٣/٣/٢٠١٩. www.capmas.gov.eg/pages/GeneralNews.aspx

الصارف الآلي .

وعلى الرغم من أن كلتا المؤسستين تستهدفان تعويض القصور في شبكة الصارف الآلي بالاعتماد على شبكة فوري للمدفوعات المالية وشبكات الصارف الآلي للبنوك ، فضلاً عن الإعداد لتوفير بعض الخدمات المالية باستخدام الإنترنت (كما في حالة مكاتب البريد) ، أو الموبايل (كما في حالة البنك الزراعي المصري) إلا أن استفادة النساء من تلك الخدمات يصطدم بارتفاع نسبة الأمية وانخفاض مستويات التعليم من جهة ، ويتوقف على مدى كفاءة البنية التكنولوجية لكلتا المؤسستين من جهة أخرى ، فضلاً عن أن نتائج هذه التوجهات ستظهر بشكل أساسي في الأجل المتوسط .

وبالإضافة إلى كل ما سبق فإن استفادة النساء من خدمات الادخار التي توفرها مكاتب خدمات البريد تصطدم أيضاً بالقصور الشديد في الإعلان عن الخدمات المقدمة من تلك المؤسسة . ونشير -على سبيل المثال- إلى نتائج ورش العمل التي أجرتها مؤسسة المرأة الجديدة مع مجموعة من النساء المستفيدات بقروض بعض الجمعيات الأهلية في خمسة من محافظات الوجهين القبلي والبحري . حيث أوضحت تلك النتائج أن غالبية النساء المشاركات في ورش العمل لا يتعاملن مع مكاتب البريد كما لا يعرف بعضهن مكان هذه المكاتب أصلاً^{١٦} .

جدول رقم (٧)
ضوابط وتكلفة الحصول على حساب توفير
في القطاع المالي الرسمي في مصر * جنيهاً

البيان	الحد الأدنى للحساب	الحد الأدنى للحصول على عائد	رسوم فتح حساب	رسوم إدارة حساب سنوية	رسوم كشف حسابات ربع سنوية	رسوم عند انخفاض الرصيد عن الحد الأدنى	سعر الفائدة %
مكاتب خدمات البريد المصري	٥٠	٥٠	-	٢٠	-	-	١٠%
البنك الزراعي	١٠٠	١٠٠	م.غ	م.غ	م.غ	-	١٠%
البنك الأهلي المصري	١٠٠٠	٣٠٠١	٣٠	٨٠	١٢٠	م.غ	متدرج طبقاً للمبلغ المودع (يصل إلى ١١,٢٥)
بنك مصر	١٥٠٠	م.غ	م.غ	م.غ	م.غ	م.غ	م.غ
بنك الإسكندرية	١٠٠٠	١٠٠٠	٣٠	١٠٠	٤٠	م.غ	متدرج طبقاً للمبلغ المودع
بنك التنمية الصناعية	٥٠٠	م.غ	م.غ	م.غ	م.غ	م.غ	١١,٢٥
البنك العربي الأفريقي الدولي	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٣٠	٦٠	٤٠	٥٠ جنيهاً عن كل شهر	متدرج طبقاً للمبلغ المودع (يصل إلى ١٢,٥)
البنك التجاري الدولي	**٥٠٠٠	٥٠٠٠	م.غ	١٠٠	٩٠	م.غ	متدرج طبقاً للمبلغ المودع
البنك العربي	١٠٠٠٠	م.غ	٣٥ جنيهاً + ضريبة الدمغة	٩٦	٦٠	٥٠ جنيهاً عن كل شهر	م.غ

* طبقاً للموقف في نهاية يوليو ٢٠١٩ .
** حساب توفير تحويل المرتبات .
المصدر : المواقع الإلكترونية لكل من :
الهيئة العامة للبريد www.egyptpost.org
البنك الزراعي www.abe.com.eg
البنك الأهلي المصري www.nbe.com.eg
بنك مصر www.banquemisr.com
بنك الإسكندرية www.alexbank.com
بنك التنمية الصناعية www.idb.com.eg
البنك العربي الأفريقي الدولي www.auib.com
البنك التجاري الدولي www.cibeg.com
البنك العربي <http://www.arabbank.com>

١٦ انظر التقرير الكامل لنتائج ورش العمل في الفصل الرابع من هذا الكتاب.

ثالثاً: خدمات التمويل الإنتاجي المتاحة للنساء

على الرغم من أن نفاذ النساء إلى خدمات التمويل الرسمية، بأنواعها المختلفة، يمثل ركناً أساسياً من أركان الشمول المالي، فإننا لن نتطرق بالتحليل إلى التمويل الاستهلاكي (تمويل عقاري، سيارات، نظم شراء السلع بالتقسيط باستخدام بطاقات الائتمان...)؛ حيث ينصبُّ موضوع انشغالنا على زيادة فرص العمل للنساء، وهو ما يعني بالضرورة التركيز على التمويل الإنتاجي، أي التمويل المتاح للأنشطة الاقتصادية للنساء.

كما نشير إلى أن الشكل الغالب والمتوقَّع لدخول النساء إلى مجال العمل الحر، سواء لتصبح «صاحبة عمل» أو «صاحبة عمل وتستخدم آخريين»، هو تأسيس مشروع متناهي الصغر، أو مشروع صغير. علماً بأن التعريف المعمول به لتلك المشروعات في الجهاز المصرفي المصري ينطبق في واقع الأمر على نسبة ضخمة من المشروعات العاملة في كافة الأنشطة الاقتصادية. فتعريف المشروعات متناهية الصغر يتسع ليشمل الأنشطة القزمية جنباً إلى جنب مع الأنشطة التي يقترب رأسمالها من ٥٠ ألف جنيه، ويقترب حجم أعمالها السنوي من مليون جنيه. أما تعريف المشروعات الصغيرة فينصبُّ على المشروعات التي يبدأ رأسمالها من ٥٠ ألف جنيه حتى تلك التي يقترب رأسمالها من ٥ ملايين جنيه، ويقترب حجم أعمالها السنوي من ٥٠ مليون جنيه.

جدول رقم (٨)

تعريف البنك المركزي للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر

الشركات والمنشآت	القائمة		الجديدة (حديث التأسيس)
	عدد الأعمال المبيعات/ الإيرادات السنوية	عدد العمال	
متناهية الصغر	أقل من مليون جنيه	أقل من ١٠ أفراد	أقل من ١٠ ألف جنيه
الصغيرة	من مليون جنيه إلى أقل من ٥٠ مليون جنيه	أقل من ٢٠٠ فرد	من ٥٠ ألف إلى أقل من ٥ ملايين جنيه للمشروعات الصناعية، وأقل من ٣ ملايين جنيه لغير الصناعية

المصدر: البنك المركزي المصري، كتاب دوري بتاريخ ٥ مارس ٢٠١٧ بشأن تعديل بعض بنود مبادرات الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وفي ضوء هذا التعريف، يصبح من الطبيعي أن ينصبَّ اهتمامنا على تحليل خدمات تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة المتاحة للنساء^{١٧}. ونبادر إلى القول بأن منظومة المؤسسات الرسمية التي تتيح التمويل لتلك المشروعات في مصر تتمثل فيما يأتي:

- أ- جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، ويخضع لرقابة مجلس الوزراء.
- ب- جميع البنوك العاملة في مصر، التي يبلغ عددها ٣٨ بنكاً، وتخضع لرقابة البنك المركزي المصري. وذلك بالإضافة إلى بنك ناصر الاجتماعي الذي يمثل هيئة عامة اقتصادية تخضع لرقابة

^{١٧} وفي هذا السياق يمكن تفسير سعي المجلس القومي للمرأة إلى توقيع مذكرة تفاهم مع البنك المركزي المصري، في سبتمبر ٢٠١٧، لتنسيق الجهود الرامية إلى تعزيز الشمول المالي للنساء (من خلال زيادة الإلمام بالأمور المالية بين النساء والطالبات، والتشجيع على الادخار وريادة الأعمال، ووضع سياسات تشجيعية للبنوك لتحفيزها على تقديم خدمات ومنتجات مصرفية مخصصة للمرأة، خاصة فيما يتعلق بالمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر). انظر في ذلك: مجموعة البنك الدولي، دراسة عن التمكين الاقتصادي للمرأة في مصر، مايو ٢٠١٨، ص ٦٨.

وزارة التضامن .

ج- الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر ، وتخضع لرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية .

وسوف نحاول فيما يلي تحليل السمات الرئيسية لبرامج التمويل المتاحة للنساء من خلال هذه المنظومة وما يقترن بها من شروط .

١- برامج التمويل المتاحة للنساء من جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهي الصغر:

تشير البيانات الصادرة عن الجهاز إلى أنه يعتمد على البنوك ، والجمعيات الأهلية ، والشركات العاملة في مجال التمويل متناهي الصغر؛ لتوفير الجزء الأعظم مما يقدمه من تمويل للمشروعات . حيث يقوم بموجب تلك الاتفاقات بتوفير التمويل للبنك أو الجمعية ، ويحدّد لها سعر الفائدة ومجالات التمويل والفئات المستهدفة ، على أن تتولّى تلك الجهات منح وإدارة القروض ومتابعة السداد . كما يمكن أن يتمّ النص في تلك العقود على توجيه ما لا يقل عن ٢٥٪ من قيمتها للمشروعات المملوكة للنساء^{١٨} .

كما تشير البيانات الصادرة عن الجهاز إلى أن مشروعات النساء المقترضات قد شكّلت نحو ٥١٪ من إجمالي عدد المشروعات المموّلة ، إلا أنه لا يوجد ما يدعو للاعتقاد بأن نصيبهن من إجمالي رصيد القروض الممنوحة يصل إلى هذه النسبة . حيث تشير دراسات سابقة إلى انخفاض متوسط حجم القروض التي تحصل عليها النساء مقارنةً بالرجال^{١٩} .

١٨ انظر: جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهي الصغر، المكتب الفني - إدارة المعلومات.

http://www.msmeda.org.eg/NewsDetails59.html

١٩ مجموعة البنك الدولي، دراسة عن التمكين الاقتصادي للمرأة في مصر، مايو

جدول رقم (٩) التمويل المقدم من جهاز تنمية المشروعات في نهاية مارس ٢٠١٩

البيان	المنصرف الفعلي (بالمليار جنيه)	عدد المشروعات (بالمليون)	إجمالي فرص العمل (بالمليون)
١- المشروعات الصغيرة	٢٦,٠	٠,٤٤٠	١,٧٣٢
- إقراض مباشر	٤,٢	٠,٠٣٩	٠,١٢١
- من خلال الجهات الوسيطة	٢١,٨	٠,٤٠١	١,٦١١
٢- المشروعات متناهية الصغر	١٤,٦	٢,٦٣٩	٣,١١٨
الإجمالي (٢+١)	٤٠,٦	٣,٠٧٩	٤,٨٥٠

المصدر: جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهي الصغر، المكتب الفني - إدارة المعلومات، تقرير إنجازات جهاز تنمية المشروعات حتى ٣١ مارس ٢٠١٩ .
<http://www.msmeda.org.eg/Files/1stYearAchievements.pdf>

وتتمثّل أهم أشكال التمويل المتاحة للنساء من الجهاز في إقراض مشروع فردي ، إقراض جماعي لسيدات متضامنات (كل سيدة منهن تضمن الأخريات) ، إقراض مشروعات ذوي الاحتياجات الخاصة والمرأة المعيلة لذوي احتياجات خاصة ، فضلاً عن مشروعات التنمية الريفية والزراعية^{٢٠} .

ولعلّه من الأمور الجديرة بالاهتمام في برامج القروض المموّلة من خلال الجهاز أن المشروعات الجديدة start up قد مثّلت أكثر من ٦٥٪ من عدد المشروعات الصغيرة المقترضة وحصلت على نحو ٤٥٪ من رصيد التمويل في نهاية مارس ٢٠١٩^{٢١} . وتمثّل هذه الملاحظة أهمية

٢٠١٨، ص ١٦ .

٢٠ جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهي الصغر، منصة المشروعات الصغيرة

http://www.msme.org/ar/Pages/FAQ.aspx

٢١ جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهي الصغر، المكتب الفني

كبيرة فيما يتعلق بنفاذ النساء إلى التمويل اللازم لبدء نشاط اقتصادي وتأسيس مشروع جديد، وضعا في الاعتبار ما يجري عليه العرف المصرفي من «الحذر» في تمويل المشروعات الجديدة، واعتبارها تشكل مخاطرة أعلى من المشروعات القائمة.

ومن ناحية أخرى، فإنه يُلاحظ أن جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر يعتمد في تمويل نشاطه على خطوط ائتمانية ميسرة، ومنح يحصل عليها من منظمات دولية ومؤسسات إقليمية عديدة^{٢٢}، وهو ما يفترض أن يتيح الفرصة لحصول النساء على التمويل اللازم لنشاطهن بأسعار فائدة ميسرة. وسوف يتم التحقق من مدى صحة هذه الفرضية في الواقع الفعلي عند التعرض للشروط المالية المقترنة ببرامج القروض الممولة من الجهاز، التي يتم تقديمها للنساء من خلال البنوك والجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات.

الخدمات غير المالية:

يمثل نفاذ النساء إلى خدمات المشورة المالية والتدريب والدعم الفني والتسويق أهمية كبيرة في تحقيق الاستخدام الأمثل للتمويل المتاح ودعم فرص النجاح للمشروع الممول. وتشير المعلومات التي يعلنها

٢٢ - إدارة المعلومات، تقرير إنجازات جهاز تنمية المشروعات حتى ٣١ مارس ٢٠١٩، مصدر سبق ذكره.

٢٢ تتضمن تلك المنظمات الدولية والمؤسسات الإقليمية على سبيل المثال: البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولية، صندوق الأوبك للتنمية الدولية، مجموعة البنك الإسلامي، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية، الصندوق الائتماني الأوروبي للطوارئ من أجل أفريقيا، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق التحول لمنطقة الشرق الوسط وشمال أفريقيا، بنك التنمية الأفريقي، الصندوق الكويتي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الصندوق السعودي للتنمية، صندوق خليفة لتطوير المشاريع... انظر:

- http://www.msmeda.org.eg/partners_global.html

جهاز تنمية المشروعات عن نشاطه إلى أنه يولي الاهتمام لتوفير هذا النوع من الخدمات. وقد لاحظنا أنه يتيح على موقعه الإلكتروني دليلاً إرشادياً موجهاً للنساء يشرح الخطوات والإجراءات التفصيلية الخاصة ببدء مشروع جديد، والجهات التي يمكن اللجوء إليها في كل خطوة^{٢٣}. كما لاحظنا أنه يعلن على موقعه الإلكتروني عن أفكار جديدة لمشروعات يمكن تأسيسها ومجموعة من الفرص الاستثمارية المتاحة^{٢٤}، وعن المساعدة في استخراج المستندات والموافقات اللازمة لتأسيس المشروعات وترخيصها، وخدمات التدريب والمساعدة في إعداد دراسات الجدوى، فضلاً عن خدمات التسويق لتيسير عرض وبيع منتجات المشروعات الممولة.

ويبقى السؤال عن مدى إتاحة هذه المعلومات للنساء المستهدفات، وهل يقتصر الإعلان عنها على الموقع الإلكتروني للجهاز، أم يتم التعرف بها وبكيفية الاستفادة منها من خلال مكاتب الجهاز في المحافظات المختلفة وفروع البنوك والجمعيات والمؤسسات التي يعهد إليها بتنفيذ برامج التمويل؟

٢- برامج التمويل المقدمة من البنوك (ملحق رقم ١، وملحق رقم ٢):

على الرغم من أن كبار المسؤولين في البنوك لا يكفون عن التصريح بأن النساء يحصلن على نسبة كبيرة من قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، فلا توجد حتى الآن أية بيانات رسمية منشورة في هذا الخصوص، كما لا توجد وسيلة لمعرفة هل المقصود هو نسبة النساء ضمن عدد الحاصلين على التمويل أم نصيبهن من إجمالي

٢٣ دليل المرأة المصرية لريادة الأعمال، المجلس القومي للمرأة بالتعاون مع المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

- <http://www.msme.eg/ar/Pages/Media.aspx>

24 <http://www.msme.eg/ar/Pages/Media.aspx>

رصيد التمويل الممنوح . أما على أرض الواقع ، فتشير المعلومات المعلنة من البنوك في مصر إلى الغياب الواضح في الغالبية الساحقة من تلك البنوك لبرامج التمويل المخصصة للنساء .

ففيما يتعلق ببرامج تمويل المشروعات الصغيرة المصممة خصيصاً للنساء ، ربما يقتصر الأمر على البنك المصري لتنمية الصادرات الذي يطرح برنامج Expo Lady . ويستهدف هذا البرنامج النساء اللاتي تتراوح الإيرادات السنوية لمشروعاتهن بين مليون جنيه - ١٠ ملايين جنيه^{٢٥} .

أما فيما يتعلق بالمشروعات متناهية الصغر فيكاد يقتصر ذلك في واقع الأمر على كل من البنك الزراعي المصري ، وبنك ناصر الاجتماعي (ملحق رقم ١) ، حيث يطرح البنك الزراعي برنامج «بدايتي» للمرأة الريفية تحت خط الفقر ، وبرنامج «مشروعات المرأة المعيلة» ، وكلاهما ممول من جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في إطار مبادرة (بنت مصر) . كما يطرح بنك ناصر الاجتماعي التابع لوزارة التضامن برنامج «مستورة» الممول بمنحة من صندوق تحيا مصر .

وقد لوحظ أنه في الحالات التي أعلنت فيها بعض البنوك عن تخصيص نسبة لا تقل عن ٢٥٪ للنساء في برامج للقروض ، كانت تلك البرامج ممولّة من جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ، وأن الجهاز هو الذي وضع هذا الشرط . ولعل من أبرز الأمثلة في هذا الشأن برنامج «بدايتي» في بنك القاهرة ، وبرنامج «بشاير الخير» في بنك التنمية الصناعية . أمّا الوضع السائد في معظم البنوك فهو الاكتفاء بالإشارة في برامج التمويل المختلفة بأنها تولي النساء اهتماماً (وخاصةً

٢٥ جريدة الوطن، ملحق الوطن الاقتصادي، ٧ أبريل ٢٠١٩.

المرأة المعيلة) ضمن الفئات المستهدفة، دون إعلان أية تفاصيل محددة في هذا الشأن .

لذا يمكن القول بأن برامج التمويل المصممة خصيصاً للنساء في البنوك تتسم بالحدودية الشديدة، كما تخاطب إماً المرأة المعيلة وإماً المرأة التي أصبحت سيدة أعمال بالفعل، ولا توجّه اهتمامها إلى الشرائح الأخرى من النساء، وخاصة الخريجات الشابات الباحثات عن فرصة عمل أو النساء الساعيات إلى دخول مجال ريادة الأعمال . والسؤال الآن: ما السمات الرئيسية لبرامج التمويل المتاحة للنساء من البنوك، وما الشروط المصاحبة لها؟

أ- حجم ومجالات التمويل:

تشير معظم البنوك التي تطرح برامج للتمويل متناهي الصغر إلى أنها تقدّم قروضها لكل من المشروعات الجديدة والمشروعات القائمة. إلا أن بعض البنوك تعلن صراحة أنها تقتصر على تمويل المشروعات القائمة فقط ولا تموّل المشروعات الجديدة، وهو ما يمثّل عقبة كبيرة أمام فرص النساء في بدء نشاط اقتصادي من خلال تأسيس مشروع جديد، حيث يتطلّب الأمر إما الاعتماد على مدخرات سابق تكوينها أو الاقتراض من الأسرة والأصدقاء والمصادر غير الرسمية. ويمثّل هذا في حد ذاته قيداً معتبراً على حجم ونوع النشاط الذي يمكن ممارسته .

وتضع معظم برامج تمويل المشروعات متناهية الصغر المطروحة من البنوك حداً أقصى للقروض يبلغ ٢٥ ألف - ٣٠ ألف جنيه. إلا أن بعض البنوك تطرح برامج للتمويل بشرائح أعلى كثيراً، يمكن أن يصل فيها الحد الأقصى للتمويل إلى ٣٠٠ ألف جنيه أو أكثر (ملحق رقم ٢). أما فيما يتعلق بمجالات النشاط الممولة، فغالباً ما تشير البنوك إلى أنها تشمل كافة الأنشطة الاقتصادية من زراعية وصناعية وتجارية وخدمية.

ب- التكلفة والشروط المالية:

يختلف العبء المالي الذي تتحمّله المقترضة طبقاً لسعر الفائدة المقرّر على القرض، والمدة التي يتعيّن عليها سداد القرض فيها، ومدى وجود عمولات أو مصروفات أخرى يتم تحملها للحصول على التمويل. ويقلّ هذا العبء المالي كلّما كانت أسعار الفائدة منخفضة، وآجال السداد أطول، فضلاً عن وجود فترة سماح (أى مرور فترة زمنية) قبل أن يبدأ سداد الأقساط. حيث يعني هذا كله منح المقترضة فرصة كي تحصل على عائدات مجزية من المشروع، وأن تتناسب مواعيد تدفّق تلك العائدات مع برنامج السداد وحجم الأقساط المطلوبة.

ويلاحظ أن البنك المركزي المصري قد قام في يناير ٢٠١٦ بطرح مبادرة لإلزام كافة البنوك بتوفير تمويل مدعم للمشروعات الصغيرة بأسعار فائدة لا تتجاوز ٥٪ متناقصة^{٢٦}، على أن يتحمّل البنك المركزي المصري تكلفة هذا الدعم^{٢٧}. أما المشروعات متناهية الصغر، والتي يغلب أن تتوجّه إليها النساء عند بدء نشاط اقتصادي، فلا تتمتع بأسعار الفائدة المدعمة. وعلى الرغم من أنه تم استثناء المشروعات التي

٢٦ البنك المركزي المصري، كتاب دوري بتاريخ ١١ يناير ٢٠١٦ بشأن تشجيع البنوك على منح القروض والتسهيلات للشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة

- <http://www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsPages/Circular-banks-to-finance-SMEsAr.aspx>

٢٧ بعد إبرام اتفاقية القرض مع صندوق النقد الدولي في نوفمبر ٢٠١٦، اعترض الصندوق على منح قروض بأسعار فائدة مدعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، باعتبار أن هذا يحدّ من فاعلية السياسة النقدية الانكماشية التي تعهّد البنك المركزي باتباعها. وانتهى الأمر باستجابة البنك المركزي والتعهد بأن تتحمّل الموازنة العامة تكلفة دعم هذه القروض. انظر في ذلك:

- IMF, Country Report no. 17/290, Arab Republic of Egypt: First Review under the Extended Arrangement under the Extended Fund Facility and Requests for Waivers for Nonobservance and Applicability of Performance Criteria, September 2017, p. 8.
- IMF, Arab Republic of Egypt, Fourth Review under the Extended Arrangement under the Extended Fund Facility, April 2019, p. 49.

تعمل في مجال التصنيع الزراعي والألبان والأعلاف والثروة السمكية والداجنة والحيوانية^{٢٨}، بحيث تسري عليها أسعار الفائدة المدعمة، إلا أن البرامج المطروحة في إطار هذا الاستثناء تخاطب شريحة معينة من العملاء، قد لا تشمل بالضرورة القاعدة العريضة من النساء الريفيات. ففي برنامج تسمين البتلو المطروح من البنك الزراعي (الممول من وزارة الزراعة وجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر) لا يتجاوز سعر الفائدة ٧٪، ويتم السداد مرة واحدة بعد سنة، أي بعد المدة المقترضة لاكتمال التسمين وبيع الماشية والحصول على ثمنها. إلا أن الحصول على هذا التمويل الميسر يتطلب أن يكون لدى المقترضة حيازة زراعية، وأن تكون مشتركة في الرابطة المصرية لمنتجي الجاموس. وفي تصوّرنا أن تلك المتطلبات قد لا تكون متاحة بالضرورة للقاعدة العريضة من النساء الريفيات، وخاصة الشابات الخريجات. إلا أن تصريحات المسؤولين بوزارة الزراعة تعلن أن النساء قد شكّكن نحو ٣٠٪ من جملة المستفيدين من هذا البرنامج^{٢٩}.

هذا وتفاوتت أسعار الفائدة المطبقة على برامج التمويل المتاحة للنساء طبقاً لما إذا كان البرنامج ممولاً من البنك أم من جهة أخرى، وطبقاً لما إذا كان التمويل المقدم من تلك الجهة ميسراً أم لا. وعادة لا توفّر البنوك معلومات عن أسعار الفائدة على البرامج الممولة من مواردها وتكتفى بالقول بأنها ملائمة أو تنافسية، في حين يقدم معظمها معلومات عن أسعار الفائدة في البرامج الممولة من جهات أخرى، وعلى رأسها جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

فيلاحظ أن أسعار الفائدة في البنك الزراعي المصري تبلغ

٢٨ البنك المركزي المصري، كتاب دوري بتاريخ ١٢ يونيو ٢٠١٧ بشأن تمويل المشروعات الصغيرة العاملة في المجال الزراعي.

٢٩ تصريح للدكتورة منى محرز - نائب وزير الزراعة للثروة الحيوانية والسمكية والداجنة، جريدة الوطن، الخميس ٢٣ مايو ٢٠١٩، ص ٢.

١٠,٥٪ سنوياً في برنامج «بدايتي للمرأة الريفية»، الذي يستهدف المرأة المعيلة تحت خط الفقر، في حين تصل إلى ١٥,٧٥٪ سنوياً ٣٠ في برنامج «مشروعات المرأة المعيلة». وذلك على الرغم من أن كلا البرنامجين ممولان من جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وكلاهما موجه للمرأة المعيلة. أما برنامج «مستورة» الذي يقدّمه بنك ناصر الاجتماعي والممول بمنحة من صندوق تحيا مصر فيبلغ سعر الفائدة عليه ٧٪ يتم تقاضيها مقدماً من مبلغ القرض تحت مسمى مصروفات إدارية ٣١.

ومن الأمثلة الأخرى، برنامج «بشاير الخير» في بنك التنمية الصناعية (الذي يتاح فيه القروض للمستفيدة النهائية من خلال الجمعيات الأهلية والمؤسسات والشركات العاملة في مجال التمويل متناهي الصغر). فعلى الرغم من أن المصدر الأصلي لأموال هذا البرنامج هو جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، فإن التمويل يصل للمستفيدة النهائية بسعر فائدة ٢٠٪ مقطوعة (أي أن المدينة تظل تدفع نفس قيمة الفوائد طوال مدة القرض رغم تناقص أصل الدين مع سداد كل قسط)، ويعني هذا أن عبء هذه الفوائد على النساء المقترضات يعادل في حقيقة الأمر أكثر من ٣٦٪ سنوياً فائدة متناقصة.

وتشير هذه الأمثلة إلى أنه حتى لو كان المصدر الأصلي للتمويل موارد مالية ميسرة تم الحصول عليها من جهة مانحة دولية أو إقليمية، فإن تعدد القنوات الوسيطة (جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ثم البنك ثم الجمعية الأهلية وإضافة مصروفات إدارية وهامش ربح لكل وسيط منها، يؤدي إلى وصول التمويل للمستفيدة النهائية بمعدل فائدة،

٣٠ يتحدد سعر الفائدة في هذا البرنامج بواقع ٢٪ فوق سعر الإقراض والخصم بالبنك المركزي، الذي بلغ إبان الانتهاء من إعداد الدراسة ١٣,٧٥٪ سنوياً.

٣١ تجدر الإشارة إلى أن إيرادات وأرباح بنك ناصر الاجتماعي مُعفاة من جميع أنواع الضرائب. انظر قانون إنشاء بنك ناصر رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٩، مادة ١١.

مرتفعة أبعد ما تكون عن التمويل الميسر.

أما فيما يتعلق بآجال السداد للقروض متناهية الصغر فإنها تتراوح بين ٦ شهور وستين في معظم البرامج المطروحة من البنوك، وتصل إلى ٣ سنوات في بعضها، طبقاً لطبيعة المشروع الممول والغرض من التمويل. ويمكن أن يتضمّن أجل القرض فترة سماح تدور في المتوسط حول ٣ شهور، يتم خلالها الاكتفاء بسداد الفوائد فقط دون سداد أقساط أصل الدين، كما يغلب أن يكون السداد في شكل أقساط شهرية، وهو ما يجعل قيمة القسط أصغر مما لو كانت فترات السداد متباعدة. كما يتيح بعض البنوك -كما هي الحال في بنك القاهرة- سداد الأقساط من خلال شركة فوري دون حاجة النساء للانتقال إلى فرع البنك.

ويشير كل ذلك إلى أن العنصر السلبي الأساسي في الشروط المالية للقروض التي يمكن أن تكون متاحة للنساء من البنوك هو عدم تمتع التمويل متناهي الصغر بأسعار الفائدة المدعمة على النحو المطبق في مبادرة البنك المركزي بالنسبة للمشروعات الصغيرة. ويزداد الأثر السلبي لارتفاع أسعار الفائدة عند تعدد سلسلة الوسطاء بين المصدر الأصلي للأموال والمستفيدة النهائية بالتمويل.

ج- الشروط غير المالية والضمانات:

تتشرط جميع البنوك أن تكون المقترضة كاملة الأهلية، لا يقل سنها عن ٢١ سنة، وملمة بالقراءة والكتابة كحدّ أدنى، فضلاً عن امتلاكها بطاقة رقم قومي سارية. كما تشترط عادة أن يكون محل إقامتها في النطاق الجغرافي لفرع البنك الذي يُقترَض منه. أما فيما يتعلق بالضمانات فتتشرط جميع البرامج بلا استثناء وجود ضامن كامل الأهلية ملمّ بالقراءة والكتابة على الأقل، وألا يكون هناك ضمانات تبادلية بينه وبين المقترضة، أو ضامناً لعميل آخر.

وقد لوحظ في البرامج المخصصة للنساء في البنك الزراعي المصري اشتراط التفرض للمشروع وإدارته، والإقامة في نفس المحافظة محل النشاط . وهو ما يعدُّ منطقيًا أخذًا في الاعتبار أن تلك البرامج تستهدف المرأة المُعيلة . وعلى الرغم من أن البنك يسمح بالإعفاء من شرط وجود ضامن في حالة وجود كفالة تضامنية بين السيدات القائمات على المشروع ، إلا أنه ينصُّ على وجود ضمان من شركة ضمان مخاطر الائتمان أو أي جهة تقوم بالتأمين ضد مخاطر عدم السداد ، بما يتراوح بين ٥٠٪ - ١٠٠٪ من قيمة القرض ، ويشترط تعهد العميلة بتحمل مصروفات تلك الضمانة طوال مدة سريانها . كما يشترط برنامج «مستورة» في بنك ناصر الاجتماعي ضمان لجنة الزكاة التي يُمنح القرض عن طريقها .

د- المستندات المطلوبة:

تعكس المستندات المطلوبة لأي قرض بوجه عام مجموعة الشروط والضمانات التي تم تحديدها للحصول على القرض ، فضلًا عن طبيعة القرض وحجمه والفئات المستهدفة .

وكقاعدة عامة لا تشير البنوك إلى وجود أي فرق بين المستندات المطلوبة لتمويل مشروعات النساء ومشروعات الرجال . وفي هذا الإطار تتضمن المستندات الخاصة بتمويل المشروعات متناهية الصغر ما يأتي:

- صورة بطاقة رقم قومي سارية لكل من المقترض والضامن .
- إيصال مرافق حديث (كهرباء ، غاز ، مياه) لمحل إقامة المقترض .
- صورة عقد الإيجار أو التملك لمحل الإقامة ولمقر المشروع (مدة الإيجار لا تقل عن أجل السداد) .
- دراسة جدوى مبسطة استرشادية توضح كيفية ومراحل استخدام القرض ودورة النشاط .

- شهادة من الوحدة المحلية ، الواقع في نطاقها المشروع محل القرض ، بعدم وجود ممانعة في إقامته .
- رخصة مزاولة النشاط .
- السجل التجاري .
- بطاقة ضريبية وتأمينات .
- شهادة بروتستو .

وكما سلفت الإشارة يمكن أن تُضاف مستندات أخرى إلى تلك القائمة ، وفقًا لطبيعة وحجم القرض ، والفئات المستهدفة ، والجهة الممولة . ففيما يتعلّق بالقروض التي تستهدف المرأة المعيلة الفقيرة يضاف إلى المستندات ما يُثبت وقوعها ضمن الفئات المستهدفة ، كما هي الحال في برنامج «بدايتي للمرأة الريفية» في البنك الزراعي المصري ، وبرنامج «مستورة» في بنك ناصر الاجتماعي . وفيما يتعلّق بالبرامج الممولة من خلال وزارة التنمية المحلية ، مثل برنامج «مشروعك» ، يضيف بنك مصر إلى قائمة المستندات المطلوبة خطابًا من الوحدة المحلية ، أو الحي الذي يقع في نطاقه مقر النشاط ، بمعاونة البنك في متابعة المشروع الممول وقطع المرافق عن مقرّ النشاط في حالة عدم التزام العميل/ العميلة بسداد ٣ أقساط ، مع إعفاء المشروعات التي تُدار من خلال المنازل .

ويشير العرض السابق إلى أن الغالبية الساحقة من هذه المستندات تبدو منطقية؛ لذا يثور التساؤل عما إذا كانت الشكوى من عدم قدرة النساء على استيفاء المستندات اللازمة للقروض ترجع بصفة أساسية إلى ارتفاع مستويات الأمية بينهن والقيود المفروضة على تنقلاتهن ، وصعوبة الحصول على ضامن .

هـ- الخدمات غير المالية:

خلافًا لما تمّ عرضه فيما يتعلّق بجهاز تنمية المشروعات الصغيرة

والتوسطة ومتناهية الصغر تقتصر البنوك في برامج التمويل التي تطرحها على الجانب المالي فقط ولا تقدم أي خدمات مصاحبة، سواء في مجال إعداد دراسات الجدوى، أو التدريب أو الدعم الفني أو الاستشارات المتخصصة، أو التسويق. ولعلّه من نافلة القول إن تلك الخدمات تشكل أهمية بالغة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وخاصة للنساء.

وتجدر الإشارة إلى الإعلان مؤخرًا عن وجود خطة لدى البنك المركزي المصري لافتتاح ٣٠ مركزًا لخدمات تطوير الأعمال، تابعة لأحد عشر بنكًا، في عدد من محافظات الدلتا والصعيد، وذلك بنهاية عام ٢٠١٩٣٢، بهدف تقديم الدعم الفني والإداري للمشروعات الصغيرة والتوسطة.

وعلى الرغم من أن اتجاه البنوك لإنشاء مراكز خدمات تطوير الأعمال يعدّ خطوة جيدة ومهمة، إلا أن هذا التوجه لا يزال في بدايته، ولم يتضح بعد مدى قدرته على الوفاء بهذا الدور وخاصة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر للنساء.

٣- برامج الجمعيات الأهلية والمؤسسات والشركات العاملة في مجال التمويل متناهي الصغر (ملحق رقم ٣):

في عام ٢٠١٤ صدر القانون رقم ١٤١ لتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر المقدم خارج نطاق البنوك. ونص ذلك القانون على أن يكون هذا النشاط خاضعًا لإشراف الهيئة العامة للرقابة المالية، التي لها وحدها حق الترخيص للجهات المختلفة بممارسته، سواء اتخذت

٣٢ انظر تصريحات كل من: لبنى هلال نائب محافظ البنك المركزي المصري، وهشام عكاشة رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري، ومحمد الأتربي رئيس مجلس إدارة بنك مصر، بمناسبة افتتاح مركز خدمات أعمال تابع للبنك الأهلي المصري في مدينة العاشر من رمضان، ومركزين تابعين لبنك مصر في كل من مدينة السادات ومدينة الأثاث بدمياط الجديدة، جريدة الأهرام يوم الأحد ١٤ يوليو ٢٠١٩، ص ١٨، والأحد ٢١ يوليو ٢٠١٩، ص ١٦.

تلك الجهات شكل جمعيات أو مؤسسات أهلية أو اتخذت شكل شركات مساهمة.

وطبقًا لقرارات الهيئة العامة للرقابة المالية^{٣٣} يقتصر تقديم التمويل متناهي الصغر على الأنشطة الاقتصادية المولدة لدخل، أي التمويل الإنتاجي، كما يجب ألا تتجاوز قيمة التمويل للعميل الواحد ١٠٠ ألف جنيه مصري.

ويحظر القانون على الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات العاملة في مجال التمويل متناهي الصغر قبول الودائع (مادة ٤ من القانون رقم ١٤١ بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر). ويعني ذلك أن قدرة تلك الجهات على ممارسة نشاطها والتوسع فيه تتوقف على حجم مواردها الذاتية، من ناحية، وما تتمكّن من اقتراضه من البنوك المحلية، فضلًا عما تتمكّن من الحصول عليه من منح أو تمويل ميسر، من ناحية أخرى. هذا وقد شهدت الفترة منذ صدور القانون ١٤١ لسنة ٢٠١٤ بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، حتى الآن، زيادة كبيرة في عدد الجهات التي تقوم بممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر ليصل في نهاية يونيو ٢٠١٩ إلى ٩ شركات و٩٣٨ جمعية ومؤسسة أهلية.

ويلاحظ أنه على الرغم من أن الجمعيات والمؤسسات الأهلية هي التي كانت تسيطر تقليديًا على مجال التمويل متناهي الصغر، وخاصة للنساء، فإن دور الشركات قد تصاعد بوتيرة سريعة بحيث أصبحت تستأثر بأكثر من ٤٦٪ من إجمالي فروع الجهات القائمة بنشاط التمويل متناهي الصغر، وبنحو ٣٥،٤٪ من إجمالي عدد المستفيدين، ونحو ٥٠،٥٪ من رصيد التمويل الممنوح في نهاية يونيو ٢٠١٩٣٤.

٣٣ قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٥٨ لسنة ٢٠١٤ بشأن مجالات التمويل متناهي الصغر وقيّمته.

٣٤ الهيئة العامة للرقابة المالية، تقرير نهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٩ وتقرير عام ٢٠١٦ عن نشاط التمويل متناهي الصغر.

جدول رقم (١٠)
تطور النصيب النسبي للشركات والجمعيات الأهلية المختلفة
من نشاط التمويل متناهي الصغر %

البيان	نهاية يونيو ٢٠١٩	٢٠١٦
١- عدد المستفيدين:		
- الجمعيات والمؤسسات الأهلية فئة أ	٥٥,١	٦٧,٦
- الجمعيات والمؤسسات الأهلية فئة ب	٣,٩	٩,٨
- الجمعيات والمؤسسات الأهلية فئة ج	٥,٦	٦,٨
- الشركات	٣٥,٤	١٥,٨
إجمالي عدد المستفيدين	١٠٠,٠	١٠٠,٠
٢- رصيد التمويل:		
- الجمعيات والمؤسسات الأهلية فئة أ	٤١,٥	٥٨,٧
- الجمعيات والمؤسسات الأهلية فئة ب	٣,٢	٩,٢
- الجمعيات والمؤسسات الأهلية فئة ج	٤,٨	٨,٨
- الشركات	٥٠,٥	٢٣,٣
إجمالي رصيد التمويل الممنوح	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية، تقرير نهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٩، وتقرير عام ٢٠١٦ عن نشاط التمويل متناهي الصغر.

ويوضح الجدول رقم (١٠) أن الشركات أصبحت تمثل منافساً قوياً للجمعيات الأهلية الكبيرة، وأن الارتفاع في نصيب الشركات من إجمالي النشاط فيما بين نهاية ٢٠١٦ ونهاية يونيو ٢٠١٩ كان على حساب نصيب الجمعيات والمؤسسات الأهلية الكبيرة (الفئة «أ» والفئة «ب») التي تراجع نصيبها من عدد العملاء المستفيدين ومن إجمالي الرصيد الممنوح

بشكل واضح. أما الجمعيات الأصغر حجمًا (الفئة «ج») فكانت أقل تأثرًا، كما أن ذلك التأثير كان أوضح في نصيبها من إجمالي رصيد التمويل الممنوح.

ولا شك أن تزايد نصيب الشركات من إجمالي نشاط التمويل متناهي الصغر يُعزى في جزء كبير منه إلى الزيادة المستمرة في عدد تلك الشركات، الذي ارتفع من ٣ فقط في نهاية عام ٢٠١٦ إلى ٩ شركات في نهاية يونيو ٢٠١٩. إلا أنه قد يُعزى أيضًا، إلى ما تتمتع به تلك الشركات من رؤوس أموال ضخمة^{٣٦}، وقدرة أكبر على الوصول إلى مصادر الأموال وإدارة المخاطر الائتمانية الأعلى، خاصة وأن نسبة معتبرة من إدارتها العليا تتمثل في قيادات مصرفية وتنفيذية سابقة^{٣٧}.

٣٥ صنفت الهيئة العامة للرقابة المالية الجمعيات والمؤسسات الأهلية الممارسة لنشاط التمويل متناهي الصغر إلى ثلاث فئات، وفقًا لحجم محفظة التمويل لديها: الفئة (أ) هي التي تصل قيمة محفظة التمويل القائمة لديها إلى ٥٠ مليون فأكثر، الفئة (ب) هي التي تتراوح قيمة محفظة التمويل القائمة لديها بين ١٠ ملايين جنيه وأقل من ٥٠ مليونًا، الفئة (ج) هي التي تقل محفظة التمويل القائمة لديها عن ١٠ ملايين جنيه. انظر: قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٣١ لسنة ٢٠١٥ بشأن قواعد ومعايير ممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر للجمعيات والمؤسسات الأهلية، مادة ٤.

٣٦ على سبيل المثال يبلغ رأس المال المدفوع لشركة "تنمية" ٥٠ مليون جنيه، كما يبلغ رأس المال المصدر والمدفوع لشركة "سندة" ١١٥ مليون جنيه، وهي شركة مملوكة لكل من البنك العربي الأفريقي الدولي وصندوق سند التابع لبنك التعمير الألماني. كما يبلغ رأسمال شركة تساهيل ٤٠ مليون جنيه. ويبلغ رأسمال شركة "أمان" المملوكة لمجموعة راية القابضة ٥٠ مليون جنيه وجار زيادته إلى ١٠٠ مليون جنيه. أما شركة "تمويلي" المملوكة لكل من شركة أيادي للاستثمار وبنك الاستثمار القومي وشركة البريد للاستثمار فيصل رأسمالها المصدر إلى ٥٠ مليون جنيه والمصرح به ٥٠٠ مليون جنيه.

٣٧ يُلاحظ على سبيل المثال أن رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة "ريفي" هو أحمد البردعي، رئيس مجلس إدارة بنك القاهرة الأسبق؛ أما شركة "تنمية لخدمات المشروعات متناهية الصغر" فيتواجد فيها كرئيس مجلس إدارة وعضو منتدب عمرو أبو عيش رئيس قطاع التمويل متناهي الصغر الأسبق في بنك الإسكندرية سان باولو ومساعد وزير الاقتصاد الأسبق لشئون المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما يضم مجلس إدارة الشركة كلا من فاطمة لطفي نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب الأسبق في كل من بنك الإسكندرية سان باولو وبنك عودة. أما شركة "سندة" فيوجد على رأسها حسن عبد الله رئيس مجلس إدارة البنك العربي الأفريقي سابقًا وعضو مجلس إدارة البنك المركزي الأسبق.

وقد لوحظ وجود برامج تمويل مصممة خصيصاً للنساء، خاصةً المرأة المعيلة، في عدد كبير من الجمعيات (ملحق رقم ٣). كما لوحظ أن بعض الجمعيات والمؤسسات الأهلية يتدرج مع العملية فيبدأ التعامل معها بقروض جماعية بمبالغ صغيرة، وعندما يتطور نشاط العملية ويثبت انتظامها في السداد، تصبح مؤهلة للحصول على مبالغ أكبر والانتقال إلى برامج التمويل الفردي.

جدول رقم (١١)
تطور نصيب النساء من التمويل متناهي الصغر
بالمليار

البيان	نهاية يونيو ٢٠١٩		٢٠١٦	
	العدد/الرصيد	%	العدد/الرصيد	%
١- عدد المستفيدين بالمليون:				
- ذكور	١,٠	٣٤	٠,٥	٢٨
- إناث	١,٩	٦٦	٠,٣	٧٢
إجمالي عدد المستفيدين	٢,٩	١٠٠	١,٨	١٠٠
٢- رصيد التمويل بالمليار جنيه:				
- ذكور	٦,٩٧	٥٠,٥	٢,٢	٤٩
- إناث	٦,٨٢	٤٩,٥	٢,٣	٥١
إجمالي رصيد التمويل	١٣,٧٩	١٠٠	٤,٥	١٠٠

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية، تقرير نهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٩ وتقرير عام ٢٠١٦ عن نشاط التمويل متناهي الصغر.

ب- حجم ومجالات التمويل:

حدد القانون الحد الأقصى للتمويل متناهي الصغر، كما سلفت الإشارة بمائة ألف جنيه، إلا أن أغلب البرامج المطروحة لتمويل النساء

وبوجه عام، يمكن القول بأن هناك استقطاباً لصالح الجهات الأكبر حجماً لكي تصبح تدريجياً هي اللاعب الرئيسي في نشاط التمويل متناهي الصغر. فمن ناحية يُلاحظ التصاعد المتنامي لانتشار شبكة وحجم نشاط الشركات التسعة التي تمكنت من مد شبكة فروع وصلت في نهاية يونيو ٢٠١٩ إلى ٥٧٩ فرعاً، بما يزيد عن شبكة فروع جمعيات الفئة (أ) (٥٠٦ فروع) وبما يمثل أكثر من ٤٦% من إجمالي شبكة كل الجهات القائمة بنشاط التمويل متناهي الصغر. ومن ناحية أخرى، يُلاحظ أنه خلال النصف الأول من عام ٢٠١٩ خرج من النشاط عدد ٢٣ جمعية ومؤسسة من الفئة الصغيرة (ج) بناء على طلب منها ٣٨، فيما قد يعدّ إعلاناً بعدم قدرتها على منافسة الشركات والجمعيات الأكبر حجماً.

أ- نصيب النساء من إجمالي التمويل:

تمثل النساء العدد الأكبر من جملة عملاء الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات العاملة في مجال التمويل متناهي الصغر (٦٦% من عدد المستفيدين)، إلا أن نصيبهن من الرصيد الإجمالي للتمويل يمثل ٤٩,٥% فقط، وهو ما يؤكد مجدداً ظاهرة انخفاض متوسط حجم القرض الممنوح للنساء عنه بالنسبة للرجال. ومصدّقاً لذلك تشير بيانات الجدول رقم (١١) إلى أن متوسط نصيب الرجل من الرصيد الإجمالي للقروض يبلغ نحو ٦٩٠٠ جنيه، بينما لا يتجاوز نصيب المرأة ٣٥٠٠ جنيه.

انظر في ذلك:

- الهيئة العامة للرقابة المالية، قائمة الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر
- <http://www.fra.gov.eg/jtags/microfinance/companies/Companies%20list.pdf>
- الموقع الإلكتروني لشركة تنمية <https://tanmeyah.com/our-people>
- ٣٨ الهيئة العامة للرقابة المالية، تقرير نهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٩ عن نشاط التمويل متناهي الصغر، ص ١٦.

تضع حداً أقصى للتمويل يقل كثيراً عن ذلك، وخاصةً فيما يتعلق ببرامج إقراض المرأة المعيلة، التي يمكن إدراج معظمها تحت بند تخفيف حدة الفقر. ففي غالبية تلك البرامج يتراوح حجم التمويل بين ١٠٠٠ جنيه - ٥ آلاف جنيه، بل ويمكن أن يكون التمويل قزمياً يتراوح بين ١٥٠ جنيهاً - ٩٠٠ جنيه فقط (كما هي الحال في برنامج بشاير الخير في جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية على سبيل المثال).

ويختلف الأمر بالطبع بالنسبة لبرامج التمويل المتاحة لصاحبات المشروعات القائمة، التي يمكن أن يرتفع فيها حجم التمويل ليصل إلى ٥٠ ألف جنيه (كما هي الحال في برامج مؤسسة التضامن) أو ٧٥ ألف جنيه لو كان النشاط يمارس من خلال محل تجاري، و ٢٠ ألف جنيه لو كان يمارس من المنزل (كما هي الحال في برامج جمعية تنمية المشروعات ببورسعيد).

أما فيما يتعلق بمجالات النشاط التي تغطيها تلك البرامج، فيلاحظ أن غالبيتها تنص على أنها متاحة لكل مجالات النشاط، إلا أن بعض الجهات يعلن صراحةً أنه لا يقوم بتمويل أنشطة محددة، كما هي الحال، على سبيل المثال، في شركة «ريفي» وشركة «تنمية» ومؤسسة «أمان» حيث تستبعد كل منها الأنشطة الزراعية.

ومن ناحية أخرى فإنه وفقاً لورش العمل التي أجرتها مؤسسة المرأة الجديدة مع مجموعة من المستفيدات بقروض عدد من الجمعيات الأهلية في خمسة من محافظات الوجهين القبلي والبحري، يرتبط اختيار المقترضات لمجال النشاط إلى حد كبير بطبيعة النشاط السائد في القرية، كما يرتبط بإمكانية ممارسة العمل من المنزل^{٣٩}. وفي تصوري أن هذا يعكس إلى حد كبير طبيعة وحجم القروض المنوحة من تلك الجمعيات،

٣٩ انظر التقرير الكامل لنتائج ورش العمل في الفصل الرابع من هذا الكتاب.

التي يمكن إدراجها تحت مظلة تخفيف حدة الفقر.

ج- الشروط المالية للقروض المتاحة للنساء^{٤٠}:

لا تعلن معظم الجهات المقرضة في برامجها عن أسعار الفائدة ونمط السداد. وفي حدود المعلومات القليلة المعلنة لاحظنا (باستثناء البرامج الممولة من وزارة التضامن والتي لا يتجاوز سعر الفائدة عليها ٥%) أن أسعار الفائدة قد تكون أعلى في قروض النساء وفي قروض المشروعات التي تمارس من المنازل (ففي عام ٢٠١٦ على سبيل المثال، بلغت أسعار الفائدة في برامج جمعية تنمية المشروعات ببورسعيد ٢٦% للقروض الجماعي للنساء و ٢١% للمشروعات التي تعمل من المنازل مقابل ١٦% فقط للمشروعات التي تعمل من محل تجاري). كما لوحظ أن أسعار الفائدة غالباً ما تكون «مقطوعة» أي أنها تدفع على كامل قيمة القرض طوال المدة وليس على الجزء المتبقي فقط، والدليل على ذلك أن برامج السداد تكون «على أقساط متساوية». وقد سلفت الإشارة إلى أن العبء الحقيقي للفائدة المقطوعة تكون أعلى كثيراً من المعدل المصرح به.

ونظراً لعبء الفائدة المرتفع فقد لوحظ أن نمط السداد، خاصة بالنسبة للمرأة المعيلة والقروض الجماعية، غالباً ما يكون في شكل أقساط أسبوعية أو نصف شهرية، وذلك كوسيلة لجعل عبء القسط الواحد محتملاً رغم ارتفاع سعر الفائدة.

ولعله من المثير للاهتمام أن مستويات الفائدة المرتفعة التي تطرحها الجمعيات والمؤسسات الأهلية في برامجها قد فتحت الباب لشركات التمويل متناهي الصغر لفرض أسعار مماثلة في الارتفاع، ونشير مثلاً إلى أحد التقارير المالية المقدمة للبورصة من الشركة المالكة الرئيسية لشركة «تساهيل»، الذي يوضح أن الشركة تحصل على التمويل اللازم

٤٠ انظر ملحق رقم (٣).

لنشاطها من البنوك بتكلفة إجمالية ٢١٪، إلا أنها تحدد سعر الفائدة للعملاء عند ٤٢٪ «لأن هذا هو المستوى السائد حالياً في السوق»^{٤١}.

وتجدر الإشارة إلى أن الجمعيات والمؤسسات الأهلية تتمتع بخدمات الاستعلام الائتماني التي تمكنها من التعرف على التاريخ الائتماني للعميل، ومديونيته تجاه الأطراف الأخرى، ومدى انتظامه في سداد مديونياته السابقة لتلك الجهات، وتساعد بالتالي على حُسن إدارة مخاطر محفظة القروض^{٤٢}. كما تتيح التعليمات المنظمة لنشاط الجمعيات والمؤسسات الأهلية القيام بالتأمين على حياة العملاء والمشروعات والأصول الممولة^{٤٣}، بما يحمي الجهة المقرضة من مخاطر عدم السداد. بل تعلن الجمعيات عادةً أن نسبة التعثر لديها لا تُذكر^{٤٤}.

فإذا كان حجم المخاطر لا يبرر ارتفاع أسعار الفائدة في برامج قروض الجمعيات والمؤسسات الأهلية، فضلاً عن أن نشاطها في مجال التمويل متناهي الصغر مُعفى أصلاً من الضرائب، فإن السبب الوحيد الذي يتبادر إلى الذهن، فيما يتعلق بارتفاع أسعار الفائدة، هو السعي إلى

٤١ تقرير المستشار المالي المستقل عن القيمة العادلة في أول أغسطس ٢٠١٨ لشركة إن إم تي لتنمية المشروعات الصغيرة، المالكة لنحو ٧٥٪ من رأسمال شركة "سَاهيل للتمويل متناهي الصغر"، خطاب موجه إلى البورصة المصرية - إدارة الإفصاح، ص ٨.

٤٢ طبقاً لضوابط ومعايير ممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر التي حدتها الهيئة العامة للرقابة المالية، يتعين على الجهات الممارسة للنشاط الاشتراك في نظام للاستعلام الائتماني من خلال إحدى الجهات المرخص لها بذلك من البنك المركزي المصري. كما تلتزم بالقيام بهذا الاستعلام الائتماني فيما يخص تمويل العملاء بمبلغ يزيد على ١٥٠٠ جنيه والاحتفاظ بتقرير الاستعلام الائتماني بملف العميل. انظر قرار الهيئة العام للرقابة المالية رقم ٣١ لسنة ٢٠١٥ بشأن قواعد ومعايير ممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر، مادة ٢٢.

٤٣ أصبح التأمين على حياة عملاء التمويل متناهي الصغر إلزامياً بالنسبة للشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية فئة (أ) و(ب)، مع استمراره اختياريًا للجمعيات فئة (ج) اعتباراً من فبراير ٢٠١٩، بموجب قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٥ لسنة ٢٠١٩.

٤٤ على سبيل المثال، يشير التقرير السنوي ٢٠١٧ لجمعية "الهيئة القطبية الإنجليزية للخدمات الاجتماعية" إلى أن نسبة التعثر في محفظة التمويل متناهي الصغر لديها لا تتجاوز ٠,٢٪. انظر التقرير المذكور ص ١٥.

رفع هامش الربحية؛ وهو أمرٌ يثير الكثير من الدهشة، أخذاً في الاعتبار أننا نتحدث عن نشاط جمعيات ومؤسسات يُفترض أنها «غير هادفة للربح».

والواقع أن القوائم المالية المعتمدة التي توافرت لدينا عن نشاط بعض الجمعيات تؤكد بالفعل هذا السعي للربحية. فعلى سبيل المثال، توضح القوائم المالية المعتمدة لجمعية رجال الأعمال والمستثمرين لتنمية المجتمع بالدقهلية عن نشاط التمويل متناهي الصغر في السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ أنه قد تم تحقيق فائض في الإيرادات عن المصروفات بنحو ٣,٣ مليون جنيه، بما يمثل عائداً على إجمالي الأصول بنحو ٩٪. كما أن القوائم المالية المعتمدة للجمعية المصرية لتنمية وتطوير المشروعات «لييد» عن نشاط التمويل متناهي الصغر في السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ توضح تحقيق فائض في الإيرادات عن المصروفات يبلغ ٩,٥ مليون جنيه، بما يمثل عائداً على إجمالي الأصول يبلغ ١٢,٥٪، وبما يشكل ارتفاعاً عن الأرقام المقارنة لعام ٢٠١٥ حين بلغ فائض الإيرادات عن مصروفات النشاط نحو ١,٣٧ مليون جنيه، وبلغ العائد على إجمالي الأصول ما يقرب من ١٠٪.

ويشير المثالان السابقان بوضوح إلى معدلات الربحية المحققة للجمعيات والمؤسسات الأهلية من نشاط التمويل متناهي الصغر.

وربما كانت معدلات الربحية العالية لنشاط التمويل متناهي الصغر هي التي تفسر إقبال اتحاد الصناعات واتحاد الغرف التجارية وبنوك محلية وصناديق استثمار أجنبية ورجال أعمال وقيادات سابقة في الجهاز المصرفي على تأسيس شركات هادفة للربح، وخاضعة للضرائب، لممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر.

د- الشروط غير المالية^{٤٥}:

تعلن غالبية الجمعيات أنها لا تضع شروطاً على تقديمها للتمويل متناهي الصغر لمشروعات النساء، ومع ذلك ففي الحدود التي توافرت فيها معلومات اتضح أنه غالباً ما يتم اشتراط ألا يقل سن المقترضة/ المقترض عن ٢١ عاماً وأن تمتلك بطاقة رقم قومي . . الاستثناء الوحيد كان في القرض الجماعي المطروح للنساء من «مؤسسة التضامن» الذي سمح بأن يكون سن العميلة ١٨ عاماً.

ويبدو أن الإلمام بالقراءة والكتابة لا يمثل شرطاً أساسياً في برامج القروض القرضية، ولكنه يمكن أن يظهر في المبالغ الأكبر نسبياً، كما هي الحال على سبيل المثال في برامج «جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية»، التي تضع هذا الشرط على القروض أكثر من ٧,٥ آلاف جنيه. كما تشترط أن يفتح العميل/ العميلة حساباً في أحد البنوك لو زادت قيمة القرض عن ١٥ ألف جنيه. وبالإضافة إلى ما سبق تشترط جميع الجهات في البرامج المطروحة للمشروعات القائمة أن يكون قد مضى على ممارسة النشاط عاماً كاملاً على الأقل.

هـ- الضمانات^{٤٦}:

تشير المعلومات المتوافرة إلى حرص معظم الجهات العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر على وجود ضامن للقرض في الإقراض الفردي، والحصول على الضمان الجماعي المتبادل للنساء في حالة الإقراض الجماعي. ولعله من المثير للاهتمام استمرار حرص بعض الجمعيات على شرط الضامن، حتى ولو كانت هناك وثيقة تأمين على حياة المدينة تغطي مخاطر عدم السداد. بل إن اللقاء المباشر مع ممثلي

٤٥ انظر الملحق رقم (٤).

٤٦ انظر ملحق رقم (٤).

بعض الجمعيات في ورش العمل أوضح أن توقيع المدينة على «إيصال أمانة» يعد من الممارسات المعتادة في هذا النشاط.

و- المستندات المطلوبة^{٤٧}:

يختلف حجم المستندات المطلوبة اختلافاً كبيراً حسب حجم التمويل الممنوح للنساء. ففي برامج التمويل القرضية التي تستهدف المرأة المعيلة الفقيرة غالباً ما يقتصر الأمر على صورة بطاقة الرقم القومي وإيصال مرافق حديث (كهرباء، مياه، غاز . . .) لمحل الإقامة. أما في المبالغ الأكبر والمشروعات القائمة فتُضاف عادة صورة لعقد إيجار أو تملك محل النشاط، رخصة النشاط، السجل التجاري، بطاقة التأمينات، البطاقة الضريبية، فضلاً عن المركز المالي والضريبي. أي نفس قائمة المستندات التي تتطلبها عادة برامج تمويل المشروعات في البنوك.

ز- الخدمات غير المالية:

تشير نتائج ورش العمل التي أجرتها مؤسسة المرأة الجديدة مع عدد من الجمعيات الأهلية ومجموعة من النساء المستفيدات بقروضها في خمسة من محافظات الوجهين القبلي والبحري^{٤٨} إلى أن ضعف خبرة المقترضات بإدارة المشروع وحساباته تمثل أحد الأسباب المهمة للتعثر. وهو ما يؤكد مجدداً حاجة النساء إلى اقتران برامج التمويل بخدمات الدعم الفني المختلفة.

وتشير البيانات المتوافرة، فضلاً عن نتائج ورش العمل، إلى قيام بعض الجمعيات بتوفير عدد من الخدمات غير المالية لعمليات القروض متناهية الصغر، وخاصة خدمات التدريب والدعم الفني، والمساعدة على تسويق المنتجات من خلال المعارض. كما تهتم بعض الجمعيات، التي

٤٧ انظر ملحق رقم (٤).

٤٨ انظر التقرير الكامل لورش العمل في الفصل الرابع من هذا الكتاب.

تقدّم برامج لتمويل المرأة المعيلة، بتوفير خدمات محو الأمية للعمليات. أما فيما يتعلق بالشركات فلا يبدو أنها توجّه اهتماماً مماثلاً للخدمات غير المالية.

ويشير كل ما سبق إلى أنه لا يوجد اختلاف جذري في الشروط غير المالية وطبيعة المستندات والضمانات المطلوبة بين الجمعيات والمؤسسات والشركات المقدمة للتمويل متناهي الصغر، وبين البنوك، إلا فيما يتعلّق بالتمويل القزمي وبرامج التمويل الجماعي للنساء. فهذه وحدها هي التي تكاد تنعدم فيها الشروط غير المالية، كما يحلّ الالتزام الجماعي للنساء محلّ اشتراط وجود الضامن. ويتعلّق الفرق الكبير بين البنوك وبين الجهات الأخرى المقدّمة لخدمات التمويل متناهي الصغر في الأساس بالشروط المالية، حيث نجد أن البنوك تقدّم شروطاً مالية أفضل، سواء من حيث حجم التمويل أو آجال السداد وفترات السماح أو أسعار الفائدة. وتعد هذه النتيجة أمراً مثيراً للاهتمام في ظلّ الاعتقاد السائد بأن البنوك تضع شروطاً أكثر تشدّداً. ونشير على سبيل المثال إلى نتائج ورش العمل التي أجرتها مؤسسة المرأة الجديدة مع مجموعة من النساء المستفيدات بقروض عدد من الجمعيات الأهلية في الوجهين القبلي والبحري، حيث أكّدت النساء المشاركات أنهن لا يفضّلن الاقتراض من البنوك لأنهن سمعن أن إجراءات الحصول على قرض بنكيّ شديدة التعقيد^{٤٩}. كما نشير إلى دراسة ميدانية عن الطلب على التأمين متناهي الصغر في مصر، تم إعدادها بتمويل من وكالة اليابان للتعاون الدولي (جايجا) تحت إشراف الهيئة العامة للرقابة المالية، وقد أوضحت تلك الدراسة أن المبحوثات يُحجمن عن الاقتراض من البنوك لاعتقادهن أن

٤٩ انظر التقرير الكامل لورش العمل ونتائجها في الفصل الرابع من هذا الكتاب.

أسعار الفائدة بها مرتفعة، في حين أنهن يدفعن بالفعل فوائد تتراوح بين ١٢,٥% - ١٧% شهرياً على قروضهن من الجمعيات الأهلية^{٥٠}.

والواقع أننا نخلص من تحليل منظومة التمويل الإنتاجي الرسمي المتاح للنساء في مصر إلى وجود ثلاثة تناقضات رئيسية: فجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر الذي يتمتع بالقدرة على توفير التمويل الميسر وتوفير خدمات المشورة والدعم الفني والتدريب للنساء يقوم بدور محدود في مجال التمويل المباشر، ويعتمد بشكل أساسي على الوسطاء للقيام بهذا الدور، ويؤدي تعدّد حلقات هؤلاء الوسطاء إلى الإطاحة بميزة التمويل الميسر. أما التناقض الثاني فيتمثل في أن البنوك التي يمكن أن تتيح لمشروعات النساء شروطاً مالية أكثر ملاءمة تعاني من وجود صورة ذهنية سلبية عنها لدى النساء، كما يتسم أدائها بالعزوف عن التمويل المباشر للمشروعات متناهية الصغر (بل والصغيرة أيضاً^{٥١}) وتفضّل أن تقوم بإقراض الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات كي تتولّى هي تقديم التمويل^{٥٢}. أما التناقض الثالث فيتمثل في أن الجمعيات

50 Kenato Oho – consultant to the project of JAICA, supervised and supported by Financial Regulatory Authority, "Preliminary Demand Survey for Product Development of Micro Insurance in Egypt", March 2018, p. 8.

٥١ أسفر الأداء الفعلي للبنوك عن محاولات للتحويل على قرار البنك المركزي بالزام البنوك بتقديم قروض بأسعار فائدة مدعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث قام كبار رجال الأعمال بتأسيس شركات صغيرة للاستفادة من أسعار الفائدة المدعمة، ولم تقم البنوك بالتأكد من تبيعة تلك المنشآت الصغيرة للشركات الكبرى. ويتردّد، في هذا السياق، أن البنك المركزي قد فرض عقوبات مالية على ١٨ بنكاً لمنحها قروضا لعملاء غير مستحقين لأسعار الفائدة المدعمة. انظر على سبيل المثال الخبر المنشور في جريدة الوطن، الخميس ٤ أبريل ٢٠١٩.

<https://www.elwatannews.com/news/details/4098658>

٥٢ ففي الوقت الذي تؤكد فيه تصريحات الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر أن حجم التمويل المباشر الذي قدمته البنوك لتلك المشروعات في نهاية مارس ٢٠١٩ قد بلغ نحو ٦,٩ مليار جنيه، تشير التصريحات الصادرة عن محافظ البنك المركزي المصري إلى أنه "تم ضخ ١٥ مليار جنيه نحو ٣ مليون مواطن في التمويل متناهي الصغر..... وذلك من خلال تمويلنا الجمعيات الأهلية". انظر كلا من:

والمؤسسات الأهلية التي تتمتع بثقة النساء تقدّم التمويل اللازم لمشروعاتهن بشروط مالية مُحفّفة، كما ينصبُّ نشاطها بصفة أساسية على التمويل القزمي للأنشطة الاقتصادية منخفضة الإنتاجية. ويعنى هذا كُله أن خدمات التمويل الإنتاجي المتاحة حالياً للنساء من المؤسسات المالية الرسمية لا تتسم بالجودة والكفاءة اللازمين للقيام بدورها في زيادة فرص النساء في العمل الحر وريادة الأعمال.

رابعاً: خدمات التأمين متناهي الصغر

يمثّل النفاذ إلى خدمات التأمين أحد الجوانب المهمة للشمول المالي. وتحتاج النساء إلى خدمات التأمين على الحياة والتأمين الصحي، أخذاً في الاعتبار افتقارهن إلى الحماية الاجتماعية الرسمية. فكما سلفت الإشارة لا تتجاوز نسبة النساء في قوة العمل في مصر ١٥,٥٪، وترتفع معدلات بطالة الإناث لتبلغ ٢٢,٤٪ مقابل ٤,٢٪ للذكور^{٥٣}، كما أن ٤٥٪ من النساء العاملات يعملن في القطاع غير الرسمي^{٥٤} وتعمل الغالبية العظمى منهن (ما يقرب من ٨٤٪)^{٥٥} لدى الأسرة بدون أجر وبدون حماية قانونية أو تأمينات اجتماعية.

وعلى صعيدٍ آخر، فإن المشروعات متناهية الصغر للنساء (مثلها مثل المشروعات الأكبر حجماً) تتعرّض لمخاطر الحريق والسطو والسيول، إلى غير ذلك من المخاطر التي ينجم عنها أعباء وتكلفة مالية كبيرة، يمكن للخدمات التأمينية أن تساعد في مواجهتها، بشرط أن تكون تلك الخدمات متاحةً بشروط وتكلفةٍ مناسبتين. وهذا هو الدور المفترض للتأمين متناهي الصغر.

ويتمثّل التعريف الذي تبنته الهيئة العامة للرقابة المالية للتأمين متناهي الصغر في أنه «كل خدمة تأمينية تستهدف ذوي الدخل المنخفضة في مجالات تأمين الممتلكات والأشخاص لحمايتهم من أخطارٍ قد يتعرّضون لها، مقابل سداد أقساطٍ تتناسب مع طبيعة الخطر المؤمن عليه»^{٥٦}.

٥٣ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بيان النشرة ربع السنوية لبحث القوى العاملة عن الربع الثاني لعام ٢٠١٩ www.capmas.gov.eg

٥٤ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، المرأة والرجل ٢٠١٥، الصادر في فبراير ٢٠١٧، ص ٤٥.

٥٥ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، المصدر السابق، ص ٤٦.

٥٦ الهيئة العامة للرقابة المالية، قرار رقم ٩٠٢ لسنة ٢٠١٦ بشأن تعريف التأمين متناهي الصغر والضوابط التنفيذية لإصدار وتوزيع وثائقه إلكترونياً من خلال شبكة نظم المعلومات.

- بيان لرئيس الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر، منشور على الموقع الإلكتروني للاتحاد بتاريخ ٢١ مايو ٢٠١٩

<http://www.emff-eg.com/2019/05/21/>

- جريدة الأهرام، الجمعة ٢٤ مايو ٢٠١٩، ص ٧.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من الانطباع السائد بأن النساء، وخاصةً الفقيرات، ربما يفتقرن إلى الوعي بأهمية خدمات التأمين، فإن الدراسات الميدانية تؤكد أن هذا الانطباع غير دقيق. فمن ناحية، توضح دراسة ميدانية أجريت عام ٢٠١٣ على عميلات برنامج «بشاير الخير» بجمعية رجال الأعمال بأسبوط^{٥٧} أن ٧٣٪ من المبحوثات قد أعربن عن موافقتهن على أن يفتقرن برنامج القرض بتغطيات تأمينية. وتمثلت أكثر التغطيات أهمية لديهن بالترتيب في: التأمين الصحي، تأمين مخاطر عدم السداد، تأمين الشيوخوخة، تأمين العجز الكلي أو الجزئي. كما أوضحت الدراسة أن وعي العميلات بالأخطار التي يمكن أن يتعرضن لها والتغطيات التأمينية التي يرغبن في الحصول عليها يزداد كلما كانت العميلة أكبر سنًا، وحاصلة على قدر ما من التعليم، وكلما كان حجم القرض أكبر ومدة السداد أطول. وفي تصورنا أن هذه النتائج، في مجملها، تتسق تمامًا مع حقيقة افتقار النساء في القطاع غير الرسمي للحماية القانونية والتأمينات الاجتماعية، والحاجة بالتالي إلى بديل ما للقيام بهذا الدور.

وعلى صعيد آخر، نشير إلى نتائج دراسة منشورة في عام ٢٠١٨ عن الطلب على التأمين متناهي الصغر في مصر، تم إعدادها بتمويل من وكالة اليابان للتعاون الدولي (جايجا) تحت إشراف الهيئة العامة للرقابة المالية^{٥٨}. فقد أوضحت تلك الدراسة أن المبحوثات/المبحوثين يعرفن أن

^{٥٧} إنجي فاروق أحمد مراد، دور التأمين متناهي الصغر في تدعيم عملاء التمويل الأصغر في مصر: دراسة ميدانية على عميلات مشروع بشاير الخير بجمعية رجال الأعمال بأسبوط، كلية التجارة - جامعة أسبوط، ٢٠١٣.

<https://search.mandumah.com/Record/760290>

^{٥٨} Kenato Oho – consultant to the project of JAICA, supervised and supported by Financial Regulatory Authority, "Preliminary Demand Survey for Product Development of Micro Insurance in Egypt", March 2018.

هناك نظامًا للتأمين الاجتماعي وأنهن يفتقرن إليه، وأن أكثر المخاطر التي يحتجن إلى تغطيتها هي خطر المرض وخطر موت عائل/عائلة الأسرة، فضلًا عن خطر السيول (أو مجرد الأمطار) التي يمكن أن تؤدي إلى انهيار المنازل المبنية بالطين. وتوصلت الدراسة إلى أنه لا يمكن القول بغياب الوعي لدى المبحوثات/المبحوثين بأهمية التأمين والحاجة إليه، وأن المشكلة تكمن في عدم توافر الخدمات التأمينية المطلوبة لهن بتكلفة منخفضة^{٥٩}.

وفي تصورنا أن محدودية الخدمات التأمينية الملائمة للنساء ومشروعاتهن، تظهر بجلاء عند استعراض أهم أنواع خدمات التأمين متناهي الصغر المتاحة لهن في الوقت الحالي، والتي تتمثل فيما يأتي:

١. التأمين الإلزامي المصاحب للتمويل متناهي الصغر:

يستهدف هذا التأمين تغطية مخاطر عدم السداد، ويتمثل في تأمين على حياة عميلات التمويل متناهي الصغر لصالح الشركة أو الجمعية المقرضة. وتجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من أنواع التأمين كان يتم بشكل اختياري من جانب العديد من الجمعيات والشركات العاملة في مجال التمويل متناهي الصغر. ثم صدر قرار من الهيئة العامة للرقابة المالية في فبراير ٢٠١٩^{٦٠} بأن تلتزم الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ) والفئة (ب) والشركات «بتوفير تغطية تأمينية لعملائها الحاصلين على تمويل متناهي الصغر، ضد حالات الوفاة والعجز الكلي المستديم، من خلال عقد تأمين جماعي مع إحدى شركات التأمين المرخص لها،

^{٥٩} IBID, p. 20.

^{٦٠} الهيئة العامة للرقابة المالية، قرار رقم ١٥ لسنة ٢٠١٩ بتعديل قرار رقم ١٧٣ لسنة ٢٠١٤ الخاص بقواعد وضوابط ممارسة الشركات لنشاط التمويل متناهي الصغر، والقرار رقم ٣١ لسنة ٢٠١٥ الخاص بقواعد ومعايير ممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر للجمعيات والمؤسسات الأهلية.

ويكون مبلغ التأمين مساوياً لرصيد القرض المستحق على العميل». كما يشير نفس القرار إلى أنه «يجوز للجمعية/ للمؤسسة/ للشركة اشتراط تغطية تأمينية على المشروع أو أصول ممولّة بحسب الحالة، بشرط ألا تُلزم العميل بالتعامل مع شركة تأمين بعينها».

وتعني تلك القرارات أن الهدف من هذا التأمين هو تغطية مخاطر عدم السداد في حالة وفاة العميلة أو إصابتها بعجز كلي يمنعها من السداد، حيث تقوم شركة التأمين بسداد قيمة أقساط القرض المتبقية للشركة أو الجمعية. وعلى الرغم من أن هذه الآلية تعني عدم تحميل الورثة أو أسرة المقترضة بأعباء الوفاء ببقية الأقساط المتبقية، إلا أن المستفيد المباشر بالحماية التأمينية هو الشركة أو الجمعية وليس العميلة.

وطبقاً لهذا المفهوم يأخذ التأمين شكل عقد تأمين جماعي على إجمالي الجزء المتبقي من قروض عملاء الشركة أو الجمعية ككل. وتحمل كل عميلة قيمة القسط الشهري للقرض وقيمة القسط الشهري للتأمين، الذي حددته الهيئة العامة للرقابة المالية بواقع ٣٥ قرشاً كحد أقصى لكل ١٠٠٠ جنيه^{٦١}. ومن المفهوم أن القسط الشهري للتأمين يتناقص طوال مدة القرض حيث يحسب على الجزء المتبقي فقط بعد استئزال ما تم سداده.

٢. التأمين الإختياري المصاحب للتمويل متناهي الصغر:

سلفت الإشارة إلى أن التأمين الإلزامي على حياة عملاء التمويل متناهي الصغر يخص فقط الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئتين (أ) و(ب). ولكنه يظل اختياريًا للجمعيات من الفئة (ج). كما أنه يمكن لجميع الجهات الممارسة لنشاط التمويل متناهي الصغر أن تقوم بالتأمين على المشروعات أو الأصول الممولة.

٦١ حديث لنائب رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية منشور على موقع الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر بتاريخ ١٨ أبريل ٢٠١٩. <http://www.emff-eg.com/blog>

ونبادر إلى القول بأن التأمين على حياة عميلات القروض كان أمراً مطبقاً بالفعل، بشكل اختياري، في العديد من الجهات الممارسة لنشاط التمويل متناهي الصغر، فضلاً عن البنوك.

الأمر الملاحظ أن بعض أشكال التأمين الاختياري التي أتاحتها الجمعيات والمؤسسات الأهلية كانت تكفل ليس فقط حماية الجهة المقرضة من مخاطر عدم السداد، ولكن أيضاً تقديم مزايا تأمينية للعميلة نفسها ضد مخاطر الوفاة والعجز والمرض. ففي بعض البرامج المطروحة من الجمعيات (الجمعية المصرية لتنمية وتطوير المشروعات - لييد) كان يتم تحديد قيمة التغطية التأمينية بأكثر من قيمة القرض، بحيث إذا حدثت الوفاة يتم سداد الجزء المتبقي من القرض ويؤول باقي قيمة الوثيقة لأسرة العميلة/ العميل. وفي بعض الحالات كان التأمين يغطي أيضاً نفقات الإقامة في المستشفيات للعميلة/ العميل بحد أقصى مبلغ محدد (مؤسسة تضامن، وجمعية لييد).

والسؤال الآن: ما مصير تلك الأشكال من التأمين الاختياري التي يمكن أن تستفيد منها النساء بشكل مباشر؟ هل ستخفي اكتفاءً بالتأمين الإلزامي الذي لا تستفيد منه العميلة؟ هل ستسمح الهيئة العامة للرقابة المالية باستمرار تلك النظم الاختيارية للتأمين؟ وإلى أي مدى يمكن أن يشكّل ذلك عبئاً مزدوجاً على النساء؟

٣. التأمين متناهي الصغر غير المرتبط بالقروض:

خلافًا لأنظمة التأمين المرتبطة بالتمويل متناهي الصغر الموجهة بصفة أساسية لتغطية مخاطر عدم السداد، والتي يمكن أن تقترن في بعض الحالات بتقديم مزايا للعميلة نفسها. هناك أنظمة للتأمين متناهي الصغر موجهة مباشرة لتوفير الحماية للمستفيدة. ولعل من أبرز نماذج تلك الأنظمة:

أ- شهادة أمان للمصريين:

تمثل هذه الشهادة وثيقة للتأمين الادخاري على الحياة تُصدرها شركة مصر لتأمينات الحياة بالتعاون مع أربعة بنوك، هي: البنك الأهلي المصري، وبنك مصر، وبنك القاهرة، والبنك الزراعي المصري.

وتوفّر الشهادة تغطية تأمينية على حياة العمالة الحرّة والمؤقتة والموسمية وعمال التراحيل والفلاحين وأصحاب المشروعات متناهية الصغر والمرأة المعيلة، وذلك للفئة العمرية بين ١٨ عامًا - ٥٩ عامًا. وتُباع الشهادات بدون مصروفات إدارية وبدون كشف طبي من خلال البنوك الأربعة، في حين يتم صرف المزايا التأمينية من شركة التأمين.

وتصدر شهادة أمان بفئات تتراوح بين ٥٠٠ جنيه و ٢٥٠٠ جنيه كحدّ أقصى. وبحيث لا يتجاوز مجموع ما يصدر للمستفيدة/المستفيد من كل البنوك الأربعة ذلك الحد الأقصى. ومدة الشهادة ٣ سنوات تُجدد مرتين كحدّ أقصى.. أي أن المدة الإجمالية لا تتجاوز ٩ سنوات. ويحتسب على هذه المبالغ عائدٌ سنوي (حاليًا ١٦٪) لا يُصرف إلا في نهاية مدة الشهادة مخصومًا منه قيمة قسط التأمين، الذي يتراوح بين ٤ جنيهات و ٢٠ جنيهًا شهريًا وفقًا لعدد الوثائق المشتراة.

ويتمثل الشق الادخاري للوثيقة في حصول المستفيدة في نهاية مدتها على مبلغ الوثيقة والفوائد السنوية مخصومًا منها قيمة الأقساط. أما الشق التأميني فيتمثل في أنه في حالة الوفاة تحصل أسرة المستفيدة إما على تعويض يُسدّد دفعة واحدة أو معاش شهري يُصرف لعدد محدد من السنوات، طبقًا للنظام الذي سبق وأن اختارته العميلة. وتختلف قيمة التعويض أو المعاش الشهري وفقًا لما إذا كانت الوفاة طبيعية أو في حادث ٦٢.

٦٢ تبلغ قيمة التعويض الذي يمكن سداده دفعة واحدة للورثة في حالة الوفاة الطبيعية

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن هذا النظام التأميني يخدم بصفة أساسية النساء التي لا تحظى بالحماية الاجتماعية الرسمية، فإنه لا يقتصر على تلك الفئة حيث إنه متاح أيضًا للنساء اللاتي يعملن في القطاع الرسمي ويتمتعن بالتأمينات الاجتماعية، في الفئة العمرية ١٨ - ٥٩ عامًا.

كما يُلاحظ أنه على الرغم من أن الوثيقة تمثل خطوة جيدة لسد جزء من فجوة الحماية الاجتماعية للنساء، فإنها تقتصر على تغطية خطر الوفاة، ولا توفّر أية حماية لهن في مواجهة خطر العجز أو المرض أو الشيخوخة.

ب- وثيقة «حساب المواطن» من الهيئة العامة لخدمات البريد ٦٣:

تتيح الهيئة العامة لخدمات البريد نظامًا للتأمين الادخاري على

١٠ آلاف جنيه، إذا كانت الشهادة بقيمة ٥٠٠ جنيه، وتصل إلى ٥٠ ألف جنيه إذا كانت الشهادة بقيمة ٢٥٠٠ جنيه.

أما في حالة الوفاة نتيجة حادث، فإن التعويض يبلغ ٥٠ ألف جنيه، إذا كانت قيمة الشهادة ٥٠٠ جنيه، ويصل إلى ٢٥٠ ألف جنيه إذا كانت قيمة الشهادة ٢٥٠٠ جنيه.

أما المعاش الشهري فيتراوح في حالة الوفاة الطبيعية بين ٢٠٠ جنيه - ألف جنيه، إذا كان المعاش لمدة ٥ سنوات، ويتراوح بين ١٢٠ جنيهًا - ٦٠٠ جنيه إذا كان المعاش لمدة ١٠ سنوات. وذلك طبقًا لعدد الشهادات المشتراة.

أما إذا كانت الوفاة نتيجة حادث، فإن المعاش يتراوح بين ألف جنيه - ٥ آلاف جنيه، إذا كان المعاش لمدة ٥ سنوات، ويتراوح بين ٦٠٠ جنيه - ٢٠٠٠ جنيه، إذا كان المعاش لمدة ١٠ سنوات. وذلك طبقًا لعدد الشهادات المشتراة. انظر كلاً من:

الموقع الإلكتروني للبنك الأهلي المصري - www.nbe.com.eg/Default.aspx?AID=30&CID=5

الموقع الإلكتروني لبنك مصر

- <http://www.banquemisr.com/ar/smes/AccountsDeposits/Pages/Aman-Elmasreen.aspx>

٦٣ انظر الموقع الإلكتروني للهيئة العامة لخدمات البريد www.egyptpost.org

ذلك الوفاة، والعجز المستديم (الكلي أو الجزئي) والمصاريف الطبية والأجهزة التعويضية ومصروفات الجنازة. وذلك مقابل قسط سنوي يبلغ ٦٠ جنيهاً.

أما شق التأمين على الممتلكات فيغطي المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المتجر وما يحتويه من بضائع ونقدية، بما في ذلك أخطار الحريق والصاعقة، انفجار مواسير المياه وطفح الخزانات، السطو، اصطدام المركبات، سقوط الطائرات، الشغب، والاضطرابات الأهلية والعمالية. وذلك مقابل قسط سنوي يبلغ ٦٠ جنيهاً.

ولا شك أن هذه الوثيقة تمثل تغطيةً لدائرة أوسع من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها النساء الممارسات للعمل الحر. إلا أن حمايتها التأمينية تقتصر على شريحة محدودة للغاية هي النساء العاملات بالتجارة العضوات في غرفة التجارة والمنتظمات في سداد اشتراكات العضوية حتى نهاية عام ٢٠١٩.

ويشير كل ما سبق إلى محدودية أنواع الخدمات التأمينية متناهية الصغر المتاحة للنساء، وقصورها الشديد عن تغطية المخاطر ذات الأولوية لهن ممثلة في الوفاة والشيخوخة والعجز والمرض، فضلاً عن القصور الشديد في التعريف بتلك الخدمات من جانب المؤسسات الرسمية المقدمة لها.

النساء من خلال «حساب المواطن»، الذي يتمثل في حساب توفير تعاوني يطرح للأفراد ويمنح صاحبه ميزة التأمين على الحياة، بالإضافة إلى منحها فائدة على مدخراتها، وذلك مقابل دفع مبلغ شهري ثابت قيمته ٥٠ جنيهاً. حيث يتم إيداع ٣٩ جنيهاً في حساب العميلة وتحويل ١١ جنيهاً لحساب القسط التأميني.

وتتمثل الشريحة العمرية المستهدفة في النساء/الرجال من سن ١٨ حتى ٥٩ عاماً. ولا يُسمح للفرد بفتح أكثر من حساب واحد من هذا النوع. ويلاحظ أنه على الرغم من أن هذا النظام يستهدف المدخرات الصغيرة، ويمكن أن يوفر للنساء خدمة تأمينية بتكلفة مقبولة يسهل الوصول إليها في الأقاليم والقرى الصغيرة، في ظل الانتشار الواسع لشبكة الهيئة العامة لخدمات البريد، إلا أن الإعلان عن تلك الخدمة يكاد يكون منعماً، ناهيك عن غياب أي تفاصيل عن المزايا التأمينية المنوحة وشروط الحصول عليها.

ج- وثيقة «التجار»^{٦٤}:

تمثل هذه الوثيقة نظاماً للتأمين متناهي الصغر على حياة وممتلكات التجار الأعضاء في غرفة التجارة، وذلك بموجب اتفاقية مبرمة بين الغرفة وشركة الدلتا للتأمين. ويشمل شق التأمين على الحياة تغطية المخاطر الناجمة عن الحوادث الشخصية للتاجر/التاجر^{٦٥} بما في

٦٤ انظر كلاً من:

- إعلان وثيقة التأمين، المنشور في جريدة الأهرام، ١٩ مايو ٢٠١٩.

- حديث إبراهيم العربي (رئيس غرفة القاهرة التجارية) في جريدة المال بتاريخ ٢ مايو ٢٠١٩.

٦٥ تتمثل المزايا التأمينية في صرف ١٠٠ ألف جنيه في حالة الوفاة والعجز الكلي المستديم الناتج عن الحوادث، وصرف نسبة من مبلغ الـ ١٠٠ ألف جنيه في حالة العجز الجزئي المستديم، حسب نسبة العجز. كما تشمل صرف ٥ آلاف جنيه قيمة مصاريف طبية ناتجة عن الحادث، ومبلغ ٣ آلاف جنيه قيمة أجهزة تعويضية ناتجة عن الحادث، ومبلغ ٣ آلاف جنيه مصاريف الجنازة الناتجة عن الحادث.

ملاحق الفصل الثالث

ملحق رقم (١) برامج التمويل متناهية الصغر المصممة خصيصاً للنساء في البنوك

المستندات	الضمانات	أهم الشروط غير العالية	أهم الشروط العالية	البيان	
<p>- صورة طبق الأصل من بطاقة الرقم القومي.</p> <p>- إيصال من إئقن حديث (كهرباء، غاز، مياه) محل إقامة المقترضة، أو الحد أقرب الدرجة الأولى مطابق للنوعان في بطاقة المقترضة.</p> <p>- السكارة: بيانات توضح دخل الأسرة ومتوسط الدخل السنوي للفرد*.</p> <p>- بيان متوسط الموجودات المشروعة يوضح أنها لا تقل عن ١٠٪ من قيمة القرض.</p> <p>- دراسة جدوى مبسطة السنو مشابهة توضح كيفية ومراسل استخدام القرض ودورة النشاط.</p>	<p>- ضمان.</p> <p>- وثيقة ضمان من شركة ضمان مختل الائتمان تتحمل المقترضة مصروفاتها طوال مدة القرض.</p>	<p>- السن لا يقل عن ٢١ عاماً.</p> <p>- بطاقة رقم قومي سارية.</p> <p>- الإقامة بالقراءة والكتابة: التوقيع على مستندات الحصول على القرض، ولا يُسمح للمقترضة والمتأمين باستخدام الختم.</p> <p>- الإفراج للمشروع وإدارته.</p> <p>- الإقامة في المحافظة نفسها محل النشاط.</p>	<p>- السن لا يقل عن ٢١ عاماً.</p> <p>- بطاقة رقم قومي سارية.</p> <p>- الإلم بالقراءة والكتابة: التوقيع على مستندات الحصول على القرض، ولا يُسمح للمقترضة والمتأمين باستخدام الختم.</p> <p>- الإفراج للمشروع وإدارته.</p> <p>- الإقامة في المحافظة نفسها محل النشاط.</p>	<p>حجم القرض: من ألف إلى خمسة وعشرين ألف جنيه. الأجل: حد أقصى ٢٤ شهرًا. فترة السماح: حد أقصى ٣ شهور*. سعر الفائدة: ١,٥٪. نمط السداد: أقساط شهرية. مساهمة ذاتية من العميل: قيمة موجودات المشروع تمثل ١٠٪ من قيمة القرض.</p>	<p>١- برنامج بائني المرأة الربحية: - برنامج ممول من جهان تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر (مبادرة بنت مصر). - يستهدف البرنامج المرأة الريفية المعيلة تحت خط الفقر*. - يقدم المشروعات الجديدة والقائمة الحد الأقصى للعاملين ٥ عمال. - مجالات النشاط: زراعة، صناعية، تجارية، خدمية.</p>

٢٠

<p>- صورة طبق الأصل من بطاقة الرقم القومي.</p> <p>- إيصال من إئقن حديث (كهرباء، غاز، مياه) محل إقامة المقترضة، أو الحد أقرب الدرجة الأولى مطابق للنوعان في بطاقة المقترضة.</p> <p>- صورة عقد الإيجار أو التملك لمحل الإقامة ولعق المشروع (إمدة الإيجار لا تقل عن أجل السداد) مع الإطلاع على الأصل.</p> <p>- شهادة من الوحدة الصحية الواقع في نطاقها المشروع محل القرض بحد وجود مضافة في إقامته.</p> <p>- دراسة جدوى مبسطة السنو مشابهة توضح كيفية ومراسل استخدام القرض ودورة النشاط.</p>	<p>- ضمان من الدرجة الأولى، ويستثنى من هذا الشرط في حالة وجود كفالة تضامنية بين السيدات القائلات على المشروع.</p> <p>- ضمانه من شركة ضمان مختل الائتمان أو أي جهة تقوم بالتأمين ضد مخاطر عدم السداد، بحد أدنى ٥٠٪ من قيمة القرض.</p> <p>- ينكح أو سند لأمر لصالح البنك من المقترضين والضامن إن وجد.</p>	<p>- السن لا يقل عن ٢١ عاماً.</p> <p>- بطاقة رقم قومي سارية.</p> <p>- الإلم بالقراءة والكتابة: التوقيع على مستندات الحصول على القرض، ولا يُسمح للمقترضة والمتأمين باستخدام الختم.</p> <p>- الإفراج للمشروع وإدارته.</p> <p>- الإقامة في المحافظة نفسها محل النشاط.</p>	<p>حجم القرض: ألف - عشرة آلاف جنيه، تصل إلى ٢٥ ألف في حالة مجموعة من ٣ أفراد. الأجل: ١٢ - ٢٤ شهرًا. سعر الفائدة: ٢٪ فوق سعر الإقراض والحجم بالبنك المركزي، ونمط السداد: أقساط شهرية أو ربع سنوية، مساهمة ذاتية من العميل: لا تقل عن ١٠٪ من الحجم الكلي لتكلفة النشاط الممول.</p>	<p>٢- برنامج مشروعات المرأة المعيلة: - برنامج ممول من جهان تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر (مبادرة بنت مصر). - يستهدف البرنامج المرأة التي تعول نفسها أو أسرتها، أو تساعد في الأبناء المعيشية للأسرة. - يقدم المشروعات الجديدة والقائمة. - مجالات النشاط: زراعة، صناعية، تجارية، خدمية.</p>
--	---	--	---	---

٢٠١

بنك ناصر الاجتماعي				
صورة بطاقة الرقم القومي، - بيان بالمحل أو المعاش إن وجد.	- ضمانات لجان الركة لكافة قروض المشروعات الممنوحة عن طريقها.	٢١ - السن لا يقل عن عاماً. - بطاقة رقم قومي سارية.	حجم القرض: ٤ آلاف - عشرون ألف جنيه، وذلك وفقاً للتخيرات لجان الركة التابعة لقرود البنك. الأجل: ٣ شهور - ٢٤ شهر آ. سعر الفائدة: ٧٪/ محروقات تخضع مقدماً من قيمة القرض. نمط السداد: أقساط شهرية.	برنامج قرض مستورد: - برنامج ممول من صندوق تجا مصر. - يستهدف البرنامج المرأة التي تحصل على مائتين الفمئ، أو دعم تكافل وكرامة، وقد تمت للحصول على دعم تكافل وكرامة ولم تحصل عليه لعدم استيفاء الشروط. تحصل على نفقة شورية، صاحبة الدخل السبط، القادرة على العمل وليس لديها دخل. - مجالات النشاط: تجاري، إنتاجي، تربية دواجن، مصانع منزلية وخدمية.

* متوسط دخل الفرد داخل الأسرة لا يتعدى حد الفقر. ** يتم خلالها سداد القوائد فقط.

المصدر:

الموقع الإلكتروني للبنك الزراعي المصري www.abo.com.eg
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بيان صحفي بمناسبة اليوم العالمي للقضاء على الفقر، برنامج قروض مستوردة، ١٧ أكتوبر ٢٠١٨ www.capmas.gov.eg
تصريحات السيد شريف فاروق، نائب رئيس مجلس إدارة بنك ناصر الاجتماعي في جريدة الوطن بتاريخ ١٣ أبريل ٢٠١٨ www.elwatannews.com/news/details/٢٢٢٧٨٧٧

ملحق رقم (٢)

أهم البرامج الأخرى لتمويل المشروعات متناهية الصغر لدى البنوك

المستندات	الضمانات	أهم الشروط غير المالية	أهم الشروط المالية	البيان
التفويض من ٥٠٠٠ جنيه - ١٠ الآلاف جنيه: - صورة من بطاقة رقم قومي سارية العمل والحصان. - إيصال مرافق حديث (كهرباء، غاز، مياه) لمحل إقامة المقترض. - صورة عقد الإيجار أو التمليك لمحل الإقامة ولحق المشروع (مدة الإيجار لا تقل عن أجل السداد) مع الإطلاع على الأصل. التفويض من ١٠ آلاف جنيه - ٢٥ الآلاف جنيه: - وضائف إلى المستندات السابقة: - رخصة مزاولة النشاط. - السجل التجاري. - بطاقة هوية شخصية وأمينات. - شهادة بروتستو.	- وجود ضمان كامل الأهلية القرح. - لا توجد ضمانات تبادلية بين المقترض والحصان.	- أن يكون نشاط العمل بحيز زمام القرح. - لا توجد ضمانات تبادلية بين المقترض والحصان.	حجم القرض: ٥٠٠٠ جنيه - ٢٥ ألف جنيه. الأجل: ١٢ شهر آ كحد أقصى. سعر الفائدة: ٣،٠٪ و لا يحتمل العمل بني صولات أو محروقات إدارية. نمط السداد: ٣،٠٪ مساهمة ذاتية من العميل. مقدم لا يقل عن ٥٪.	مشروعات متناهية الصغر مموله من البنك: - تشغيل الآليات المستهدفة في: شباب العرجين من الجنسين، أصحاب المهن الحرة الزراعية والتجارية والحرفية والخدمية، المرأة المعلمة والباصة الجالون ومستأجرو الأعداك. - يقدم التمويل للمشروعات الجديدة والقائمة. - يستهدف مجالات النشاط الآتية: مشروعات صناعية: ورش التجار، السجاد والكليم، الأخذية والمنتجات الجلدية، الطباخة والتجهيز، الملابس الجاهزة، الألبسة الجلدية والكريستال، الألبان والمخالات، العيز، تصنيع الفحم النباتي، صناعة وبيع الحدود، إنتاج العيون. مشروعات خدمية: ورش إصلاح السجلات، السمكرة والإطارات، قطع غيار السيارات، أكسسوارات أجهزة المحمول والكمبيوتر، السنن الآلات والمكينات والتصوير، ورش السباكة والأدوات الصحية، ورش الحادة والحراطة، تشغيل المكينات والصناعات البخرية. تشغيل وتطوير المناقذ: محلات خمر وفاكهة، بقالة، عطارة وعلاقة، حلاوة، ألبان وبيع خبز، مطاعم، صيدليات، مقاهي، كوافير، تأنيات زينة. مشروعات الفئات المستهدفة: الباصة الجالون، المشروعات التي تُدار من خلال المنازل، مشروعات المرأة المعلمة، الأعداك المملوكة لمجلس المنية والموجهة أو المور عليها حق التمتع.

<p>- صورة من بطاقة رقم قومي - سارية التعليل والضامن. - إيصال مرافق حديق (كهرباء، غاز، مياه) لمحل إقامة المقترض. - صورة عقد الإيجار أو التنايلك لمحل الإقامة ولمقر المشروع، أو عقد إيجار محدد المدة مثبت التاريخ في الشهر العقاري. - خطاب من الوحدة المحلية أو الحي الذي يقع في نطاق مقر النشاط بمعاينة البنك في متابعته المشروح النموذج وقطع المرافق عن مقر النشاط في حالة عدم إيفاء المشروعات التي تدار من خلال العتازل. - شهادة حديثة عن الأحكام التجارية (الإفلاس و التروتسو) عن آخر خمس سنوات سابقة.</p>	<p>- وجود ضامن كامل الأهلية ولا يكون ضامنا لعميل آخر.</p>	<p>- السن لا يقل عن ٢١ عاماً. - أن يقع نشاط العمل في نطاق المدينة و القرى والمراكل التي يقع فيها الفروع المتبغ أو أقرب فرع يقدم تلك الخدمة. - إقامة العميل أو الضامن القرارة والكتابة على الأقل. - في حالة الشركات لا يجوز لأكثر من شريك الإفراض على ذات المشاة. - أن يكون التقييم الرقمي في تقرير Score - ا للعميل والضامن والشركاء و المشاة مرضي على عدم حصول العميل على قروض صغيرة قائمة قبل المواقف على منتج التمويل منتهي الصغر. - ألا توجد ضمانات تبادلية بين المدين والضامن.</p>	<p>١ مشروعك حجم القروض: من ٥ آلاف حتى ٥٠ ألف جنيه. الأجل: من ٤ شهور - ١٨ شهرًا. سعر الفائدة: ٧٨٪ / ١٥٥٪ (بسيط). نمط السداد: أقساط شهرية تتناسب مع أرباح العميل من النشاط.</p>	<p>برنامج مشروعك ١ ٢: - برنامج تمويل من وزارة التنمية المحلية، المشروع القومي للتنمية المجتمعية و البشرية و المحلية. - يقدم القروض للمشروعات القائمة و الجديدة على أن يكون قد مضى على قدها في السجل التجاري ٣ أشهر. - يستهدف مجالات النشاط الاقتصادي التجاري، الصناعي، الخدمي.</p>
<p>- وجود ضامن كامل الأهلية ولا يكون ضامنا لعميل آخر.</p>	<p>- نفس الشروط السابقة.</p>	<p>٢ مشروعك حجم القروض: ٥٠ ألف جنيه حتى ٢٥٠ ألف جنيه. الأجل: من ١٢ شهرًا - ٢٤ شهرًا. سعر الفائدة: ٧٨٪ / ١٧٠٪ (بسيط). نمط السداد: أقساط شهرية تتناسب مع أرباح العميل من النشاط.</p>	<p>برنامج البديل - يقدم القروض للمشروعات القائمة فقط، بحيث يكون قد مضى عليها سنة على الأقل. - يستهدف مجالات النشاط التجاري، الصناعي، الخدمي.</p>	

<p>- صورة من بطاقة رقم قومي - سارية التعليل والضامن. - إيصال مرافق حديق (كهرباء، غاز، مياه) لمحل إقامة المقترض. - صورة عقد الإيجار أو التنايلك لمحل الإقامة ولمقر المشروع، أو عقد إيجار محدد المدة مثبت التاريخ في الشهر العقاري. - شهادة حديثة عن الأحكام التجارية (الإفلاس و التروتسو) عن آخر خمس سنوات سابقة. - قائمة دخل ومزانية معتمدان (التربعة الثانية و الثالثة).</p>	<p>- وجود ضامن كامل الأهلية ولا يكون ضامنا لعميل آخر.</p>	<p>- نفس الشروط السابقة.</p>	<p>٥٠٠ متجحات من ٥٠٠٠٠ جنيه حتى ٥٠ ألف جنيه: حجم القروض: بشرائح ١٥٠ ألف جنيه، أكثر من ١٥ ألف - أقل من ٣٠ ألف جنيه. الأجل: من ٤ شهور إلى ٢٤ شهرًا. سعر الفائدة: ٧٨٪ / ١٥٥٪ (بسيط). نمط السداد: أقساط شهرية تتناسب مع أرباح العميل من النشاط.</p>	<p>برنامج البديل - يقدم القروض للمشروعات القائمة فقط، بحيث يكون قد مضى عليها سنة على الأقل. - يستهدف مجالات النشاط التجاري، الصناعي، الخدمي.</p>
<p>- صورة من بطاقة رقم قومي - سارية التعليل والضامن. - إيصال مرافق حديق (كهرباء، غاز، مياه) لمحل إقامة المقترض. - صورة عقد الإيجار أو التنايلك لمحل الإقامة ولمقر المشروع، أو عقد إيجار محدد المدة مثبت التاريخ في الشهر العقاري.</p>	<p>- وجود ضامن كامل الأهلية ولا يكون ضامنا لعميل آخر.</p>	<p>- نفس الشروط السابقة.</p>	<p>٥٠٠ متجحات أكثر من ٥٠ ألف جنيه حتى ٢٥٠ ألفًا: حجم القروض: بشرائح ٥٠ ألف جنيه - أكثر من ١٠٠ ألف جنيه. الأجل: من ١٢ شهرًا حتى ٢٦ شهرًا. سعر الفائدة: ٧٥٪ / ١١٠٪ (بسيط). نمط السداد: أقساط شهرية تتناسب مع أرباح العميل من النشاط.</p>	<p>برنامج البديل - يقدم القروض للمشروعات القائمة فقط، بحيث يكون قد مضى عليها سنة على الأقل. - يستهدف مجالات النشاط التجاري، الصناعي، الخدمي.</p>

**ملحق رقم (٣)
أهم برامج القروض المتاحة للنساء من الجمعيات والمؤسسات الأهلية الكبرى والشركات التي تمارس نشاط التمويل متناهي الصغر**

البيانات	أهم الشروط المالية	أهم الشروط غير المالية	الضمانات	المستندات
جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية	<p>برامج إقراض المشروعات الصغيرة والعرفية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - يستهدف القائمة والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر القائمة بالعمل. - يتبع الحصول على المساعدات القفية والإدارية من خلال مركز خدمة المشروعات الصغيرة التابع للجمعية. 	<p>حجم القرض: من ألف جنيه - ١٠٠ ألف جنيه. الأجل: من ٤ إلى ٢٤ شهرًا، ويتمثل إلى ٤٨ شهرًا للمركبات كحد أقصى. سعر الفائدة: ٤،٢٪ تمتع السداد: ٤،٢٪ مساهمة ذاتية من العميل: ٤،٢٪</p>	<p>- الإتمام والتراصة والكتابة إذا كانت قيمة القرض تزيد على ٧٥٠٠ جنيه. - ضرورة فتح حساب في أحد البنوك إذا كانت قيمة القرض تزيد على ١٥ ألف جنيه.</p>	<p>القروض حتى ١٠ آلاف جنيه: - بطاقة رقم قومي سارية. - عقد الإيجار أو التملك. القروض أكثر من ١٠ آلاف جنيه: - يضاف إلى المستندات السابقة: - البطاقة الضريبية. القروض أكثر من ٢٠،٥ ألف جنيه: يضاف إلى المستندات السابقة: - بطاقة التأمينات. القروض أكثر من ١٥ ألف جنيه: يضاف إلى المستندات السابقة: - إثبات وجود حساب بأحد البنوك. القروض أكثر من ٢٠ ألف جنيه يضاف إلى المستندات السابقة: - مركز مالي ومركز ضريبي</p>

311

البيانات	أهم الشروط المالية	أهم الشروط غير المالية	الضمانات	المستندات
الجمعية المصرية لمساعدة صغار الصناع والحرفيين	<p>برامج إقراض القرض: - يستهدف المرأة العميلة في المناطق الريفية والحضرية ذات الدخل المنخفض. - يقدم لبدء مشروع جديد أو التوسع في نشاط قائم. - يقدم لها الآلية التمويل الجماعي. - تسهم الجمعية في مصو أمية المشتركات في البرنامج.</p>	<p>حجم القرض: من ١٥٠ حتى ٩٠٠ جنيه. الأجل: من ٢ - ١٠ شهور. سعر الفائدة: ٤،٢٪ تمتع السداد: نصف شهري.</p>	<p>- تضمن كل عضو - ضمان كل عضو - الأخرى. - ضمان كل عضو - الأخرى.</p>	<p>صورة الرقم القومي. - إيصال مرفق حديث (كهرباء، غاز، مياه) لمحل إقامة المقترض.</p>
برامج الإقراض القرض:	<p>حجم القرض: من ٣ آلاف جنيه حتى ١٠٠ ألف جنيه. تمويل التروسكيل في حدود ١٨ ألف جنيه طبقًا لسعر السوق. الأجل: ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١٢، ١٥، ١٨، ٢٠، ٢٤، ٣٠، ٣٦، ٤٨، ٦٠، ٧٢، ٨٤، ٩٦، ١٠٨، ١٢٠، ١٤٤، ١٦٨، ١٩٢، ٢١٦، ٢٤٠، ٢٦٤، ٢٨٨، ٣١٢، ٣٣٦، ٣٦٠، ٣٨٤، ٤٠٨، ٤٣٢، ٤٥٦، ٤٨٠، ٥٠٤، ٥٢٨، ٥٥٢، ٥٧٦، ٦٠٠، ٦٢٤، ٦٤٨، ٦٧٢، ٦٩٦، ٧٢٠، ٧٤٤، ٧٦٨، ٧٩٢، ٨١٦، ٨٤٠، ٨٦٤، ٨٨٨، ٩١٢، ٩٣٦، ٩٦٠، ٩٨٤، ١٠٠٨، ١٠٣٢، ١٠٥٦، ١٠٨٠، ١١٠٤، ١١٢٨، ١١٥٢، ١١٧٦، ١٢٠٠، ١٢٢٤، ١٢٤٨، ١٢٧٢، ١٢٩٦، ١٣٢٠، ١٣٤٤، ١٣٦٨، ١٣٩٢، ١٤١٦، ١٤٤٠، ١٤٦٤، ١٤٨٨، ١٥١٢، ١٥٣٦، ١٥٦٠، ١٥٨٤، ١٦٠٨، ١٦٣٢، ١٦٥٦، ١٦٨٠، ١٧٠٤، ١٧٢٨، ١٧٥٢، ١٧٧٦، ١٨٠٠، ١٨٢٤، ١٨٤٨، ١٨٧٢، ١٨٩٦، ١٩٢٠، ١٩٤٤، ١٩٦٨، ١٩٩٢، ٢٠١٦، ٢٠٤٠، ٢٠٦٤، ٢٠٨٨، ٢١١٢، ٢١٣٦، ٢١٦٠، ٢١٨٤، ٢٢٠٨، ٢٢٣٢، ٢٢٥٦، ٢٢٨٠، ٢٣٠٤، ٢٣٢٨، ٢٣٥٢، ٢٣٧٦، ٢٤٠٠، ٢٤٢٤، ٢٤٤٨، ٢٤٧٢، ٢٤٩٦، ٢٥٢٠، ٢٥٤٤، ٢٥٦٨، ٢٥٩٢، ٢٦١٦، ٢٦٤٠، ٢٦٦٤، ٢٦٨٨، ٢٧١٢، ٢٧٣٦، ٢٧٦٠، ٢٧٨٤، ٢٨٠٨، ٢٨٣٢، ٢٨٥٦، ٢٨٨٠، ٢٩٠٤، ٢٩٢٨، ٢٩٥٢، ٢٩٧٦، ٢٩٩٦، ٣٠٢٠، ٣٠٤٤، ٣٠٦٨، ٣٠٩٢، ٣١١٦، ٣١٤٠، ٣١٦٤، ٣١٨٨، ٣٢١٢، ٣٢٣٦، ٣٢٦٠، ٣٢٨٤، ٣٣٠٨، ٣٣٣٢، ٣٣٥٦، ٣٣٨٠، ٣٤٠٤، ٣٤٢٨، ٣٤٥٢، ٣٤٧٦، ٣٥٠٠، ٣٥٢٤، ٣٥٤٨، ٣٥٧٢، ٣٥٩٦، ٣٦٢٠، ٣٦٤٤، ٣٦٦٨، ٣٦٩٢، ٣٧١٦، ٣٧٤٠، ٣٧٦٤، ٣٧٨٨، ٣٨١٢، ٣٨٣٦، ٣٨٦٠، ٣٨٨٤، ٣٩٠٨، ٣٩٣٢، ٣٩٥٦، ٣٩٨٠، ٣٩٩٦، ٤٠٢٠، ٤٠٤٤، ٤٠٦٨، ٤٠٩٢، ٤١١٦، ٤١٤٠، ٤١٦٤، ٤١٨٨، ٤٢١٢، ٤٢٣٦، ٤٢٦٠، ٤٢٨٤، ٤٣٠٨، ٤٣٣٢، ٤٣٥٦، ٤٣٨٠، ٤٤٠٤، ٤٤٢٨، ٤٤٥٢، ٤٤٧٦، ٤٤٩٦، ٤٥٢٠، ٤٥٤٤، ٤٥٦٨، ٤٥٩٢، ٤٦١٦، ٤٦٤٠، ٤٦٦٤، ٤٦٨٨، ٤٧١٢، ٤٧٣٦، ٤٧٦٠، ٤٧٨٤، ٤٨٠٨، ٤٨٣٢، ٤٨٥٦، ٤٨٨٠، ٤٩٠٤، ٤٩٢٨، ٤٩٥٢، ٤٩٧٦، ٤٩٩٦، ٥٠٢٠، ٥٠٤٤، ٥٠٦٨، ٥٠٩٢، ٥١١٦، ٥١٤٠، ٥١٦٤، ٥١٨٨، ٥٢١٢، ٥٢٣٦، ٥٢٦٠، ٥٢٨٤، ٥٣٠٨، ٥٣٣٢، ٥٣٥٦، ٥٣٨٠، ٥٤٠٤، ٥٤٢٨، ٥٤٥٢، ٥٤٧٦، ٥٤٩٦، ٥٥٢٠، ٥٥٤٤، ٥٥٦٨، ٥٥٩٢، ٥٦١٦، ٥٦٤٠، ٥٦٦٤، ٥٦٨٨، ٥٧١٢، ٥٧٣٦، ٥٧٦٠، ٥٧٨٤، ٥٨٠٨، ٥٨٣٢، ٥٨٥٦، ٥٨٨٠، ٥٩٠٤، ٥٩٢٨، ٥٩٥٢، ٥٩٧٦، ٥٩٩٦، ٦٠٢٠، ٦٠٤٤، ٦٠٦٨، ٦٠٩٢، ٦١١٦، ٦١٤٠، ٦١٦٤، ٦١٨٨، ٦٢١٢، ٦٢٣٦، ٦٢٦٠، ٦٢٨٤، ٦٣٠٨، ٦٣٣٢، ٦٣٥٦، ٦٣٨٠، ٦٤٠٤، ٦٤٢٨، ٦٤٥٢، ٦٤٧٦، ٦٤٩٦، ٦٥٢٠، ٦٥٤٤، ٦٥٦٨، ٦٥٩٢، ٦٦١٦، ٦٦٤٠، ٦٦٦٤، ٦٦٨٨، ٦٧١٢، ٦٧٣٦، ٦٧٦٠، ٦٧٨٤، ٦٨٠٨، ٦٨٣٢، ٦٨٥٦، ٦٨٨٠، ٦٩٠٤، ٦٩٢٨، ٦٩٥٢، ٦٩٧٦، ٦٩٩٦، ٧٠٢٠، ٧٠٤٤، ٧٠٦٨، ٧٠٩٢، ٧١١٦، ٧١٤٠، ٧١٦٤، ٧١٨٨، ٧٢١٢، ٧٢٣٦، ٧٢٦٠، ٧٢٨٤، ٧٣٠٨، ٧٣٣٢، ٧٣٥٦، ٧٣٨٠، ٧٤٠٤، ٧٤٢٨، ٧٤٥٢، ٧٤٧٦، ٧٤٩٦، ٧٥٢٠، ٧٥٤٤، ٧٥٦٨، ٧٥٩٢، ٧٦١٦، ٧٦٤٠، ٧٦٦٤، ٧٦٨٨، ٧٧١٢، ٧٧٣٦، ٧٧٦٠، ٧٧٨٤، ٧٨٠٨، ٧٨٣٢، ٧٨٥٦، ٧٨٨٠، ٧٩٠٤، ٧٩٢٨، ٧٩٥٢، ٧٩٧٦، ٧٩٩٦، ٨٠٢٠، ٨٠٤٤، ٨٠٦٨، ٨٠٩٢، ٨١١٦، ٨١٤٠، ٨١٦٤، ٨١٨٨، ٨٢١٢، ٨٢٣٦، ٨٢٦٠، ٨٢٨٤، ٨٣٠٨، ٨٣٣٢، ٨٣٥٦، ٨٣٨٠، ٨٤٠٤، ٨٤٢٨، ٨٤٥٢، ٨٤٧٦، ٨٤٩٦، ٨٥٢٠، ٨٥٤٤، ٨٥٦٨، ٨٥٩٢، ٨٦١٦، ٨٦٤٠، ٨٦٦٤، ٨٦٨٨، ٨٧١٢، ٨٧٣٦، ٨٧٦٠، ٨٧٨٤، ٨٨٠٨، ٨٨٣٢، ٨٨٥٦، ٨٨٨٠، ٨٩٠٤، ٨٩٢٨، ٨٩٥٢، ٨٩٧٦، ٨٩٩٦، ٩٠٢٠، ٩٠٤٤، ٩٠٦٨، ٩٠٩٢، ٩١١٦، ٩١٤٠، ٩١٦٤، ٩١٨٨، ٩٢١٢، ٩٢٣٦، ٩٢٦٠، ٩٢٨٤، ٩٣٠٨، ٩٣٣٢، ٩٣٥٦، ٩٣٨٠، ٩٤٠٤، ٩٤٢٨، ٩٤٥٢، ٩٤٧٦، ٩٤٩٦، ٩٥٢٠، ٩٥٤٤، ٩٥٦٨، ٩٥٩٢، ٩٦١٦، ٩٦٤٠، ٩٦٦٤، ٩٦٨٨، ٩٧١٢، ٩٧٣٦، ٩٧٦٠، ٩٧٨٤، ٩٨٠٨، ٩٨٣٢، ٩٨٥٦، ٩٨٨٠، ٩٩٠٤، ٩٩٢٨، ٩٩٥٢، ٩٩٧٦، ٩٩٩٦، ١٠٠٢٠، ١٠٠٤٤، ١٠٠٦٨، ١٠٠٩٢، ١٠١١٦، ١٠١٤٠، ١٠١٦٤، ١٠١٨٨، ١٠٢١٢، ١٠٢٣٦، ١٠٢٦٠، ١٠٢٨٤، ١٠٣٠٨، ١٠٣٣٢، ١٠٣٥٦، ١٠٣٨٠، ١٠٤٠٤، ١٠٤٢٨، ١٠٤٥٢، ١٠٤٧٦، ١٠٤٩٦، ١٠٥٢٠، ١٠٥٤٤، ١٠٥٦٨، ١٠٥٩٢، ١٠٦١٦، ١٠٦٤٠، ١٠٦٦٤، ١٠٦٨٨، ١٠٧١٢، ١٠٧٣٦، ١٠٧٦٠، ١٠٧٨٤، ١٠٨٠٨، ١٠٨٣٢، ١٠٨٥٦، ١٠٨٨٠، ١٠٩٠٤، ١٠٩٢٨، ١٠٩٥٢، ١٠٩٧٦، ١٠٩٩٦، ١١٠٢٠، ١١٠٤٤، ١١٠٦٨، ١١٠٩٢، ١١١١٦، ١١١٤٠، ١١١٦٤، ١١١٨٨، ١١٢١٢، ١١٢٣٦، ١١٢٦٠، ١١٢٨٤، ١١٣٠٨، ١١٣٣٢، ١١٣٥٦، ١١٣٨٠، ١١٤٠٤، ١١٤٢٨، ١١٤٥٢، ١١٤٧٦، ١١٤٩٦، ١١٥٢٠، ١١٥٤٤، ١١٥٦٨، ١١٥٩٢، ١١٦١٦، ١١٦٤٠، ١١٦٦٤، ١١٦٨٨، ١١٧١٢، ١١٧٣٦، ١١٧٦٠، ١١٧٨٤، ١١٨٠٨، ١١٨٣٢، ١١٨٥٦، ١١٨٨٠، ١١٩٠٤، ١١٩٢٨، ١١٩٥٢، ١١٩٧٦، ١١٩٩٦، ١٢٠٢٠، ١٢٠٤٤، ١٢٠٦٨، ١٢٠٩٢، ١٢١١٦، ١٢١٤٠، ١٢١٦٤، ١٢١٨٨، ١٢٢١٢، ١٢٢٣٦، ١٢٢٦٠، ١٢٢٨٤، ١٢٣٠٨، ١٢٣٣٢، ١٢٣٥٦، ١٢٣٨٠، ١٢٤٠٤، ١٢٤٢٨، ١٢٤٥٢، ١٢٤٧٦، ١٢٤٩٦، ١٢٥٢٠، ١٢٥٤٤، ١٢٥٦٨، ١٢٥٩٢، ١٢٦١٦، ١٢٦٤٠، ١٢٦٦٤، ١٢٦٨٨، ١٢٧١٢، ١٢٧٣٦، ١٢٧٦٠، ١٢٧٨٤، ١٢٨٠٨، ١٢٨٣٢، ١٢٨٥٦، ١٢٨٨٠، ١٢٩٠٤، ١٢٩٢٨، ١٢٩٥٢، ١٢٩٧٦، ١٢٩٩٦، ١٣٠٢٠، ١٣٠٤٤، ١٣٠٦٨، ١٣٠٩٢، ١٣١١٦، ١٣١٤٠، ١٣١٦٤، ١٣١٨٨، ١٣٢١٢، ١٣٢٣٦، ١٣٢٦٠، ١٣٢٨٤، ١٣٣٠٨، ١٣٣٣٢، ١٣٣٥٦، ١٣٣٨٠، ١٣٤٠٤، ١٣٤٢٨، ١٣٤٥٢، ١٣٤٧٦، ١٣٤٩٦، ١٣٥٢٠، ١٣٥٤٤، ١٣٥٦٨، ١٣٥٩٢، ١٣٦١٦، ١٣٦٤٠، ١٣٦٦٤، ١٣٦٨٨، ١٣٧١٢، ١٣٧٣٦، ١٣٧٦٠، ١٣٧٨٤، ١٣٨٠٨، ١٣٨٣٢، ١٣٨٥٦، ١٣٨٨٠، ١٣٩٠٤، ١٣٩٢٨، ١٣٩٥٢، ١٣٩٧٦، ١٣٩٩٦، ١٤٠٢٠، ١٤٠٤٤، ١٤٠٦٨، ١٤٠٩٢، ١٤١١٦، ١٤١٤٠، ١٤١٦٤، ١٤١٨٨، ١٤٢١٢، ١٤٢٣٦، ١٤٢٦٠، ١٤٢٨٤، ١٤٣٠٨، ١٤٣٣٢، ١٤٣٥٦، ١٤٣٨٠، ١٤٤٠٤، ١٤٤٢٨، ١٤٤٥٢، ١٤٤٧٦، ١٤٤٩٦، ١٤٥٢٠، ١٤٥٤٤، ١٤٥٦٨، ١٤٥٩٢، ١٤٦١٦، ١٤٦٤٠، ١٤٦٦٤، ١٤٦٨٨، ١٤٧١٢، ١٤٧٣٦، ١٤٧٦٠، ١٤٧٨٤، ١٤٨٠٨، ١٤٨٣٢، ١٤٨٥٦، ١٤٨٨٠، ١٤٩٠٤، ١٤٩٢٨، ١٤٩٥٢، ١٤٩٧٦، ١٤٩٩٦، ١٥٠٢٠، ١٥٠٤٤، ١٥٠٦٨، ١٥٠٩٢، ١٥١١٦، ١٥١٤٠، ١٥١٦٤، ١٥١٨٨، ١٥٢١٢، ١٥٢٣٦، ١٥٢٦٠، ١٥٢٨٤، ١٥٣٠٨، ١٥٣٣٢، ١٥٣٥٦، ١٥٣٨٠، ١٥٤٠٤، ١٥٤٢٨، ١٥٤٥٢، ١٥٤٧٦، ١٥٤٩٦، ١٥٥٢٠، ١٥٥٤٤، ١٥٥٦٨، ١٥٥٩٢، ١٥٦١٦، ١٥٦٤٠، ١٥٦٦٤، ١٥٦٨٨، ١٥٧١٢، ١٥٧٣٦، ١٥٧٦٠، ١٥٧٨٤، ١٥٨٠٨، ١٥٨٣٢، ١٥٨٥٦، ١٥٨٨٠، ١٥٩٠٤، ١٥٩٢٨، ١٥٩٥٢، ١٥٩٧٦، ١٥٩٩٦، ١٦٠٢٠، ١٦٠٤٤، ١٦٠٦٨، ١٦٠٩٢، ١٦١١٦، ١٦١٤٠، ١٦١٦٤، ١٦١٨٨، ١٦٢١٢، ١٦٢٣٦، ١٦٢٦٠، ١٦٢٨٤، ١٦٣٠٨، ١٦٣٣٢، ١٦٣٥٦، ١٦٣٨٠، ١٦٤٠٤، ١٦٤٢٨، ١٦٤٥٢، ١٦٤٧٦، ١٦٤٩٦، ١٦٥٢٠، ١٦٥٤٤، ١٦٥٦٨، ١٦٥٩٢، ١٦٦١٦، ١٦٦٤٠، ١٦٦٦٤، ١٦٦٨٨، ١٦٧١٢، ١٦٧٣٦، ١٦٧٦٠، ١٦٧٨٤، ١٦٨٠٨، ١٦٨٣٢، ١٦٨٥٦، ١٦٨٨٠، ١٦٩٠٤، ١٦٩٢٨، ١٦٩٥٢، ١٦٩٧٦، ١٦٩٩٦، ١٧٠٢٠، ١٧٠٤٤، ١٧٠٦٨، ١٧٠٩٢، ١٧١١٦، ١٧١٤٠، ١٧١٦٤، ١٧١٨٨، ١٧٢١٢، ١٧٢٣٦، ١٧٢٦٠، ١٧٢٨٤، ١٧٣٠٨، ١٧٣٣٢، ١٧٣٥٦، ١٧٣٨٠، ١٧٤٠٤، ١٧٤٢٨، ١٧٤٥٢، ١٧٤٧٦، ١٧٤٩٦، ١٧٥٢٠، ١٧٥٤٤، ١٧٥٦٨، ١٧٥٩٢، ١٧٦١٦، ١٧٦٤٠، ١٧٦٦٤، ١٧٦٨٨، ١٧٧١٢، ١٧٧٣٦، ١٧٧٦٠، ١٧٧٨٤، ١٧٨٠٨، ١٧٨٣٢، ١٧٨٥٦، ١٧٨٨٠، ١٧٩٠٤، ١٧٩٢٨، ١٧٩٥٢، ١٧٩٧٦، ١٧٩٩٦، ١٨٠٢٠، ١٨٠٤٤، ١٨٠٦٨، ١٨٠٩٢، ١٨١١٦، ١٨١٤٠، ١٨١٦٤، ١٨١٨٨، ١٨٢١٢، ١٨٢٣٦، ١٨٢٦٠، ١٨٢٨٤، ١٨٣٠٨، ١٨٣٣٢، ١٨٣٥٦، ١٨٣٨٠، ١٨٤٠٤، ١٨٤٢٨، ١٨٤٥٢، ١٨٤٧٦، ١٨٤٩٦، ١٨٥٢٠، ١٨٥٤٤، ١٨٥٦٨، ١٨٥٩٢، ١٨٦١٦، ١٨٦٤٠، ١٨٦٦٤، ١٨٦٨٨، ١٨٧١٢، ١٨٧٣٦، ١٨٧٦٠، ١٨٧٨٤، ١٨٨٠٨، ١٨٨٣٢، ١٨٨٥٦، ١٨٨٨٠، ١٨٩٠٤، ١٨٩٢٨، ١٨٩٥٢، ١٨٩٧٦، ١٨٩٩٦، ١٩٠٢٠، ١٩٠٤٤، ١٩٠٦٨، ١٩٠٩٢، ١٩١١٦، ١٩١٤٠، ١٩١٦٤، ١٩١٨٨، ١٩٢١٢، ١٩٢٣٦، ١٩٢٦٠، ١٩٢٨٤، ١٩٣٠٨، ١٩٣٣٢، ١٩٣٥٦، ١٩٣٨٠، ١٩٤٠٤، ١٩٤٢٨، ١٩٤٥٢، ١٩٤٧٦، ١٩٤٩٦، ١٩٥٢٠، ١٩٥٤٤، ١٩٥٦٨، ١٩٥٩٢، ١٩٦١٦، ١٩٦٤٠، ١٩٦٦٤، ١٩٦٨٨، ١٩٧١٢، ١٩٧٣٦، ١٩٧٦٠، ١٩٧٨٤، ١٩٨٠٨، ١٩٨٣٢، ١٩٨٥٦، ١٩٨٨٠، ١٩٩٠٤، ١٩٩٢٨، ١٩٩٥٢، ١٩٩٧٦، ١٩٩٩٦، ٢٠٠٢٠، ٢٠٠٤٤، ٢٠٠٦٨، ٢٠٠٩٢، ٢٠١١٦، ٢٠١٤٠، ٢٠١٦٤، ٢٠١٨٨، ٢٠٢١٢، ٢٠٢٣٦، ٢٠٢٦٠، ٢٠٢٨٤، ٢٠٣٠٨، ٢٠٣٣٢، ٢٠٣٥٦، ٢٠٣٨٠، ٢٠٤٠٤، ٢٠٤٢٨، ٢٠٤٥٢، ٢٠٤٧٦، ٢٠٤٩٦، ٢٠٥٢٠، ٢٠٥٤٤، ٢٠٥٦٨، ٢٠٥٩٢، ٢٠٦١٦، ٢٠٦٤٠، ٢٠٦٦٤، ٢٠٦٨٨، ٢٠٧١٢، ٢٠٧٣٦، ٢٠٧٦٠، ٢٠٧٨٤، ٢٠٨٠٨، ٢٠٨٣٢، ٢٠٨٥٦، ٢٠٨٨٠، ٢٠٩٠٤، ٢٠٩٢٨، ٢٠٩٥٢، ٢٠٩٧٦، ٢٠٩٩٦، ٢١٠٢٠، ٢١٠٤٤، ٢١٠٦٨، ٢١٠٩٢، ٢١١١٦، ٢١١٤٠، ٢١١٦٤، ٢١١٨٨، ٢١٢١٢، ٢١٢٣٦، ٢١٢٦٠، ٢١٢٨٤، ٢١٣٠٨، ٢١٣٣٢، ٢١٣٥٦، ٢١٣٨٠، ٢١٤٠٤، ٢١٤٢٨، ٢١٤٥٢، ٢١٤٧٦، ٢١٤٩٦، ٢١٥٢٠، ٢١٥٤٤، ٢١٥٦٨، ٢١٥٩٢، ٢١٦١٦، ٢١٦٤٠، ٢١٦٦٤، ٢١٦٨٨، ٢١٧١٢، ٢١٧٣٦، ٢١٧٦٠، ٢١٧٨٤، ٢١٨٠٨، ٢١٨٣٢، ٢١٨٥٦، ٢١٨٨٠، ٢١٩٠٤، ٢١٩٢٨، ٢١٩٥٢، ٢١٩٧٦، ٢١٩٩٦، ٢٢٠٢٠، ٢٢٠٤٤، ٢٢٠٦٨، ٢٢٠٩٢، ٢٢١١٦، ٢٢١٤٠، ٢٢١٦٤، ٢٢١٨٨، ٢٢٢١٢، ٢٢٢٣٦، ٢٢٢٦٠، ٢٢٢٨٤، ٢٢٣٠٨، ٢٢٣٣٢، ٢٢٣٥٦، ٢٢٣٨٠، ٢٢٤٠٤، ٢٢٤٢٨، ٢٢٤٥٢، ٢٢٤٧٦، ٢٢٤٩٦، ٢٢٥٢٠، ٢٢٥٤٤، ٢٢٥٦٨، ٢٢٥٩٢، ٢٢٦١٦، ٢٢٦٤٠، ٢٢٦٦٤، ٢٢٦٨٨، ٢٢٧١٢، ٢٢٧٣٦، ٢٢٧٦٠، ٢٢٧٨٤، ٢٢٨٠٨، ٢٢٨٣٢، ٢٢٨٥٦، ٢٢٨٨٠، ٢٢٩٠٤، ٢٢٩٢٨، ٢٢٩٥٢، ٢٢٩٧٦، ٢٢٩٩٦، ٢٣٠٢٠، ٢٣٠٤٤، ٢٣٠٦٨، ٢٣٠٩٢، ٢٣١١٦، ٢٣١٤٠، ٢٣١٦٤، ٢٣١٨٨، ٢٣٢١٢، ٢٣٢٣٦، ٢٣٢٦٠، ٢٣٢٨٤، ٢٣٣٠٨، ٢٣٣٣٢، ٢٣٣٥٦، ٢٣٣٨٠، ٢٣٤٠٤، ٢٣٤٢٨، ٢٣٤٥٢، ٢٣٤٧٦، ٢٣٤٩٦، ٢٣٥٢٠، ٢٣٥٤٤، ٢٣٥٦٨، ٢٣٥٩٢، ٢٣٦١٦، ٢٣٦٤٠، ٢٣٦٦٤، ٢٣٦٨٨، ٢٣٧١٢، ٢٣٧٣٦، ٢٣٧٦٠، ٢٣٧٨٤، ٢٣٨٠٨، ٢٣٨٣٢، ٢٣٨٥٦، ٢٣٨٨٠، ٢٣٩٠٤، ٢٣٩٢٨، ٢</p>			

<p>- صورة من عقد الإيجار أو التملك. - إيصال كهرباء حديث لملح الإقامة والنشاط.</p>	<p>- تضمن كل صعوة الأخرى.</p>	<p>- يتقدّم القرض في مجموعات تضم كل منها خمس صغوات.</p>	<p>حجم القرض: من ألف جنيه حتى ٥٠٠٠ آلاف جنيه. الأجل: ٥ م. سعر الفائدة: ٤ م. نمط السداد: ع. م. أسبوعي أو نصف شهري أقساط متساوية.</p>	<p>برنامج الإرض الجماعي "بشمار الخبز": - مصفّص النساء فقط ويستهدف المرأة المعيلة الفقيرة. - يتقدّم وفقاً لألية الإرض الجماعي. - يتم دعم المقترضات بتقديم المشورة والدعم التأسيسي من خلال المراض الداخلية والحارجية.</p>
<p>٢ م. ٤ م.</p>	<p>- لدى التمركز وثيقة تأمين تغطي عملاء القروض، ضد مخاطر التعثر وعدم السداد.</p>	<p>٢ م. ٤ م.</p>	<p>حجم القرض: من ٥ آلاف جنيه حتى ٢٥ ألف جنيه. الأجل: ١٢ شهرًا. سعر الفائدة: ٤ م. نمط السداد: ع. م. أقساط شهرية متساوية.</p>	<p>برنامج تمويل المشروعات الصغيرة: - يتقدّم التمويل للمشروعات القائمة بالفعل. - يستهدف المشروعات الصغيرة والحرفيين، وأصحاب سبورات النقل والتاكسي، ومحلات السوبر ماركت.</p>
الجمعية المصرية لتنمية وتطوير المشروعات (بيد)				
أولاً: برامج الإرض الفردى				
<p>٢ م. ٤ م.</p>	<p>- وثيقة تأمين على حياة العميل تستفيد منها الأسرة في حدود ٣ أمثال قيمة القرض ويسدّد منها باقي أقساط القرض.</p>	<p>٢ م. ٤ م.</p>	<p>حجم القرض: من ٢٠٠٠ جنيه كحدّ أدنى حتى ٧٥ ألف جنيه. الأجل: ٤ م. سعر الفائدة (خلال عام ٢٠١٦): ١٢٪. نمط السداد: ع. م.</p>	<p>١- قرض ذاتي: - يستهدف النساء والرجال أصحاب المشروعات الذين يمولون أعمالهم من خلال متجر مارك أو مؤجر. - يتقدّم للمشروعات القائمة فقط. - يعطي الأنشطة الإنتاجية والتجارية والحرفية. - يصاحب القرض برنامج حماية تأمينية والإقامة في المستشفيات وتأمين على الحياة.</p>

<p>٢ م. ٤ م.</p>	<p>- وثيقة تأمين على حياة العميل تستفيد منها الأسرة في حدود ٣ أمثال قيمة القرض ويسدّد منها باقي أقساط القرض.</p>	<p>٢ م. ٤ م.</p>	<p>حجم القرض: من ٢٠٠٠ جنيه كحدّ أدنى حتى ٢٠ ألف جنيه كحدّ أقصى. الأجل: ٤ م. سعر الفائدة (خلال عام ٢٠١٦): ٢١٪. نمط السداد: ع. م.</p>	<p>٢- قرض المرأة: - يستهدف صاحبات المشروعات متناهية الصغر اللائي يعملن من المنزل أو يمتلكن متجرًا كالتالي غير موهلات للحصول على قرض ذاتي. - يصاحب القرض برنامج حماية تأمينية والإقامة في المستشفيات وتأمين على الحياة.</p>
<p>٢ م. ٤ م.</p>	<p>- وثيقة تأمين على حياة العميل تستفيد منها الأسرة في حدود ٣ أمثال قيمة القرض ويسدّد منها باقي أقساط القرض.</p>	<p>٢ م. ٤ م.</p>	<p>حجم القرض: من ٢٠٠٠ جنيه كحدّ أدنى حتى ٢٠ ألف جنيه مع إمكانية زيادة حجم القروض التالية بحد أقصى ٧٠٥ ألف جنيه. الأجل: ٤ م. سعر الفائدة (خلال عام ٢٠١٦): ٢١٪. نمط السداد: ع. م.</p>	<p>٣- قرض الأنشطة المنزلية: - يستهدف الرجال الذين يمولون أنشطة إنتاجية أو تجارية أو حرفية من المنزل وغير مؤهلين للحصول على قرض ذاتي. - يصاحب القرض برنامج حماية تأمينية والإقامة في المستشفيات وتأمين على الحياة.</p>
ثانياً: برامج الإرض الجماعي				
<p>٢ م. ٤ م.</p>	<p>- وثيقة تأمين على حياة العميل تستفيد منها الأسرة في حدود ٣ أمثال قيمة القرض، ويسدّد منها باقي أقساط القرض.</p>	<p>الترام السبوات تضمانيًا بسداد القرض، فيزا تخلفت بأدى الصغوات عن السداد تلتزم باقي صغوات المجموعة بالسداد بولاية عنها.</p>	<p>حجم القرض: يمكن أن يصل في البداية إلى ٢٠٠٠٠ جنيه مع إمكانية زيادة حجم القروض التالية بحد أقصى ٧٠٥ ألف جنيه. الأجل: ٤ م. سعر الفائدة (خلال عام ٢٠١٦): ٢١٪. نمط السداد: ع. م.</p>	<p>قرض مجموعي: - يستهدف النساء في المناطق الأكثر احتياجًا. - يتقدّم لبدء نشاط موكّ ادخل أو للتوسع في مشروع قائم. - يمنح القرض لكل صعوة من أصغاه المجموعة التي تتكون من ٣ أو ٥ صغوات. - يصاحب القرض برنامج حماية تأمينية والإقامة في المستشفيات وتأمين على الحياة.</p>

٢٠٠ غ.م	برنامح التمويل متناهي الصغر: - تستهدف الفئات تحت خط الفقر (أقل من دولار في اليوم) وخاصة في الريف. - تشمل المحلات الرئيسية للتمويل في نشاط التجارة والتأول، أما في الصعيد فتتركز في قطاع الزراعة الجبلية.					
٢٠٠ غ.م	برنامح التمويل الفردي للمشروعات متناهية الصغر: - تستهدف أصحاب المشروعات ذوي الدخل المنخفض الذين لا يستطيعون الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية. - تقدم خدمات الدعم الفني والتدريب لأصحاب المشروعات والمعلمين.					
٢٠٠ غ.م	برنامح الإراض الجماعي (بشاير العبر): - الفئة المستهدفة هي النساء. - يقدم القروض إلى العميلات في شكل مجموعة من ٥ سيدات متضامات. - تقدم خدمات الدعم الفني والتدريب ومحو الأمية.					

٢٠

جمعية رجال أعمال أسبوط						
٢٠٠ غ.م	٢٠٠ غ.م	٢٠٠ غ.م	٢٠٠ غ.م	٢٠٠ غ.م	٢٠٠ غ.م	برنامح تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة: - يستهدف أصحاب المشروعات الصغيرة التجارية والصناعية والخمسة، أي أن التمويل يقدم للمشروعات القائمة. - يقترن القرض بتقديم الاستشارات الفنية والتدريب للمستفيدين. - يتم المساهمة في تسويق المنتجات من خلال الأنتراك في المزارع
٢٠٠ غ.م	٢٠٠ غ.م	٢٠٠ غ.م	٢٠٠ غ.م	٢٠٠ غ.م	٢٠٠ غ.م	برنامح المزاة المصممة 'بشاير العبر': - يستهدف النساء المعيلات يعرض تنفيذ وإقامة مشروعات متناهية الصغر مولدة للدخل. - يقدم التمويل وفقا الآلية الأراض الجاصي. - تضم المجموعة من ٣ إلى ٥ سيدات.
٢٠٠ غ.م	٢٠٠ غ.م	٢٠٠ غ.م	٢٠٠ غ.م	٢٠٠ غ.م	٢٠٠ غ.م	برنامح تنمية المعلمات الطبية: - يستهدف الأطباء والصيادلة وأصحاب المعامل والأجهزة والمستلزمات الطبية. - يقدم التمويل للمشروعات القائمة والجديدة.
٢٠٠ غ.م	٢٠٠ غ.م	٢٠٠ غ.م	٢٠٠ غ.م	٢٠٠ غ.م	٢٠٠ غ.م	برنامح القروض: من ٢٠٠٠ - ٧,٥ ألف جنيه. الأجل: ١٠ أسابيع - ٤٠ أسبوعا. سعر الفائدة: ٢٠ غ.م نمط السداد: أقساط أسبوعية.
٢٠٠ غ.م	٢٠٠ غ.م	٢٠٠ غ.م	٢٠٠ غ.م	٢٠٠ غ.م	٢٠٠ غ.م	حجم القروض: من ٢٠٠٠ - ٧٥ ألف جنيه. الأجل: ٤ شهور - ١٨ شهر. سعر الفائدة: ٢٠ غ.م نمط السداد: أقساط شهرية بدون فترة سماح.
٢٠٠ غ.م	٢٠٠ غ.م	٢٠٠ غ.م	٢٠٠ غ.م	٢٠٠ غ.م	٢٠٠ غ.م	حجم القروض: من ١٠ آلاف جنيه - ٢٠٠ ألف جنيه. #جنيه الأجل: ١ شهور - ٣٦ شهر. سعر الفائدة: ٢٠ غ.م نمط السداد: أقساط شهرية بدون فترة سماح.
٢٠٠ غ.م	٢٠٠ غ.م	٢٠٠ غ.م	٢٠٠ غ.م	٢٠٠ غ.م	٢٠٠ غ.م	برنامح تمويل السكن والضيافة: - إثبات محل سكن العميل والضيافة. - إثبات محل المشروع. - رخصة ممارسة النشاط. - السجل التجاري. - البطاقة الضريبية. - رقم التأمينات.
٢٠٠ غ.م	٢٠٠ غ.م	٢٠٠ غ.م	٢٠٠ غ.م	٢٠٠ غ.م	٢٠٠ غ.م	برنامح تمويل السكن والضيافة: - إثبات محل سكن العميل والضيافة. - إثبات محل المشروع. - رخصة ممارسة النشاط. - السجل التجاري. - البطاقة الضريبية. - رقم التأمينات.

٢١

٢٠٠م.م	- وثيقة تأمين تغطي القرض بنسبة ١٠٠٪.	٢٠٠م.م	حجم القرض: من ٣ آلاف جنيه - ٥٠٠ ألف جنيه طبقاً لعدد الأقساط. الأجل: ٦ شهور - ١٢ شهر. سعر الفائدة: ٢٠م.م نمط السداد: موسمي.	برنامح تمويل الصادرات الزراعية: - يستهدف صغار المزارعين. - يستهدف آية الزراعة التعاقدية بعقد اتفاقيات بين المصدّر زين والمزارعين لضمان زراعة وتوريد منتجات زراعية لآلية التصدير بالمصارف المصرية وبسعر مئق عليها. - يقدم التمويل للمزارع في حدود ٥٠٪ - ٧٥٪ من تكلفة القان للمحصول التصديري.
٢٠٠م.م	وثيقة تأمين تغطي مخاطر التفوق والندح الاضطرابي والحريق و السطو وخيانة الأمانة بنسبة ١٠٠٪.	٢٠٠م.م	حجم القرض: من ٣ آلاف جنيه - ٥٠٠ ألف جنيه، طبقاً لعدد رؤوس المسائية. الأجل: ٦ شهور - ١٢ شهر. سعر السداد: ٢٠م.م نمط السداد: موسمي.	برنامح تنمية الثروة الحيوانية: - يستهدف مربي الماشية. - يستخدم آية التعاقد مع جمعيات وجمعيات مربي الماشية للتقيام بنشاط التربية والتنمى لحساب الجمعية.
جمعية سبوت الأعمال بأسبوط				
أولاً: برامح ممولة من الموارد الذاتية للجمعية				
٢٠٠م.م	- ضمان المجموعة.	٢٠٠م.م	٢٠٠م.م	مشروع زيادة التمكين الاقتصادي: - الفئة المستهدفة هي السيدات. - تستخدم آية التمويل الجماعي.

ثانياً: برامح ممولة من جهات أخرى

٢٠٠م.م	- في حالة الإقرض الجماعي للسيدات يوجد ضمان المجموعة.	- يقدم التمويل من خلال فرع أبو تيجح.	٢٠٠م.م	برنامح "سبيل الخير" الممول من بنك الإسكندرية: - الفئات المستهدفة هي النساء والرجال لإقامة مشروعات والتفعيل الذاتي. - يقدم التمويل وفقاً لآلية الإقرض القروي لكلا الجنسين. - يقدم التمويل وفقاً لآلية الإقرض الجماعي للنساء.
٢٠٠م.م	- ضمان المجموعة.	- يقدم التمويل بجميع فروع مراكز أسبوط.	٢٠٠م.م	برنامح "حلم القن" الممول من مؤسسة ساويرس: - الفئة المستهدفة هي النساء لأغراض إقامة المشروعات والتفعيل الذاتي. - يقدم التمويل وفقاً لآلية الإقرض الجماعي.
٢٠٠م.م	- في حالة الإقرض الجماعي للسيدات يوجد ضمان المجموعة.	- يقدم التمويل بجميع فروع مراكز أسبوط.	٢٠٠م.م	برنامح "الأمل" الممول من البنك الأهلي المصري والصندوق الاجتماعي للتنمية: - الفئات المستهدفة هي النساء والرجال بهدف إقامة مشروعات والتفعيل الذاتي. - يتم استخدام آية الإقرض القروي للجنسين. - يمكن استخدام آية الإقرض الجماعي للنساء.
٢٠٠م.م	- في حالة الإقرض الجماعي للسيدات يوجد ضمان المجموعة.	- يقدم التمويل من خلال جميع فروع الجمعية.	٢٠٠م.م	برنامح "أفارقة" الممول من البنك الأهلي المصري والمستهدف الإجمالي للتنمية: - الفئات المستهدفة هي النساء والرجال بهدف إقامة مشروعات والتفعيل الذاتي. - يتم استخدام آية الإقرض القروي للجنسين. - يمكن استخدام آية الإقرض الجماعي للنساء.

٢٠٠ غ.م	٢٠٠ غ.م	٢٠٠ غ.م	٢٠٠ غ.م	حجم القروض: ٥٠٠ جنيه - ٥٠٠٠٠ جنيه. الأجل: ١٠ شهور - ٥٠ أسبوعاً. سعر الفائدة: ٢٠ غ.م. نمط السداد: أقساط أسبوعية. حجم القرض: ١٠٠٠٠ جنيه - ٥٠٠٠٠ جنيه. الأجل: ٤ شهور - ١٢ شهراً. سعر الفائدة: ٢٠ غ.م. نمط السداد: أقساط شهرية.	برامج الأراض الجاهزة: - المشروعات التجارية والإنتاجية والخدمية.
				خدمات مالية أخرى: - تم التعاقد مع شركة فوري للتحويل الإلكتروني وني للمقوعات المتكاملة بمراسح التمويل المختلفة. - عقد ٢ الجمعية لمعالجتها خدمة التأمين الأجنبي الاحتيازي على الحياة.	
				الخدمات غير المالية: - برامج تدريب للنساء لتعلم مهارات حرفية توصل العمل. - برامج لتعلم مهارات التسويق.	

٢٤

				مؤسسة "باب رزق جميل" بالجيزة
صورة بطاقة: الأرفق القومي. - عقد السكن لكل من المعترض والضامن. - إيصال موافق حديث لقب النشاط. - البطاقة الضريبية أو السجل التجاري أو رخصة مزاوله النشاط.	- وجود ضامن.	- السن لا يقل عن ٢١ عاماً. - التفتح بسمعة جيدة والفترة على إرادة المشروع.	حجم القروض: ٥٠٠٠٠ جنيه - ٥٠ ألف جنيه. الأجل: حد أقصى ٣ سنوات. سعر الفائدة: مصرفات إدارية مبلغ ثابت لكل أحجام التمويل. نمط السداد: ٢٠ غ.م.	برامج دعم المشروعات الصغيرة: - الفئة المستهدفة هي الشباب والشابات الراغبين في تنمية أو تأسيس مشروعات.
٢٠٠ غ.م	- الضمان الجماعي للعضوات.	٢٠٠ غ.م	حجم القروض: ١٠٠٠٠ جنيه - ٥٠٠٠٠ جنيه. الأجل: ٢٠ غ.م. سعر الفائدة: مصرفات إدارية مبلغ ثابت لكل أحجام التمويل. نمط السداد: ٢٠ غ.م.	برامج الأئمة المنتجة: - يستهدف المشروعات متناهية الصغر للنساء. - يفتح التمويل وفقاً لألية الأراض الجاهزة.
٢٠٠ غ.م		٢٠٠ غ.م		برامج وسائل النقل: - يستهدف توفير تروسيكل أو توكيوك أو موبتوسيكل، بتمويل الجهة لمساعدة الشباب على إيجاد فرصة عمل.

٢٤

شركة تنمية التمويل متناهي الصغر					
٢٠٠٤.م	٢٠٠٤.م	٢٠٠٤.م	٢٠٠٤.م	حجم القرض: ٤٠٠٠ جنيه حتى ٣٠ ألف جنيه. الأجل: من ٤ شهور إلى ١٢ شهرًا. سعر الفائدة (في أكتوبر ٢٠١٧): ٢١٪ ثابتة في المتوسط. نمط السداد: أقساط شهرية.	برامج تمويل المشروعات متناهية الصغر غير المسجلة: - يستهدف المشروعات غير المسجلة التي تنميتها أو تقوم بتشغيلها العائلات الصغيرة أو تجاوز عدد العاملين بها عشرة أفراد، أو المشروعات المنزلية الصغيرة. - يتم تمويل المشروعات العاملة بكافة القاعات باستثناء الإنتاج الزراعي ورتبية المواشي والانتزاع السمكي والداخلي والقتل. - تستهدف البرامج تمويل رأس المال العامل.
٢٠٠٤.م	٢٠٠٤.م	٢٠٠٤.م	٢٠٠٤.م	حجم القرض: من ٣٠ ألف جنيه حتى ١٠٠ ألف جنيه. الأجل: من ٦ شهور إلى ٢٤ شهرًا. سعر الفائدة: ٢٠.٠٠٪ نمط السداد: الأقساط شهرية.	خدمات مالية أخرى: - تتبع الشركة للملاء استخدام مكينات ATM في شبكة فروعها للدخول إلى حساباتهم المصرفية وبطائهم الائتمانية في كافة البنوك. - تتبع للملاء استخدام المكينات في السداد الإلكتروني وفواتر الكهرباء والغاز والمياه وفواتر التلفون المحمول، وذلك بالتعاون مع شركة فودري.

شركة ريفي التمويل المشروعات متناهية الصغر					
٢٠٠٤.م	٢٠٠٤.م	٢٠٠٤.م	٢٠٠٤.م	٢٠٠٤.م	٢٠٠٤.م
عدد صوريتين من بطاقة العميل. عدد صوريتين من بطاقة الضامن. صورة عقد الجار مقر المشروع القائم. إيصال مرافق حديث (كهرباء، مياه، هاتفون....).	- يشترط وجود ضامن، ولكن لا يشترط أن يكون موظفًا. - يشترط وجود ضامن في الأراض القروية. - الضمان المتبادل للضمان في حالة الإقراض الخاصي.	٢٠٠٤.م	٢٠٠٤.م	حجم القرض: الحد الأقصى ١٠ آلاف جنيه، ويمكن أن يصل إلى ٢٥ ألف جنيه. الأجل: الحد الأقصى ١٢ شهرًا للقرض الخاصي، ١٥ شهرًا للقائد: سعر الفائدة: ٢٤٪ متناقصة سنويًا.	برامج تمويل المشروعات متناهية الصغر: - تستهدف المشروعات القائمة فقط. - يقدم التمويل في شكل إقراض فردي وإقراض جماعي.
٢٠٠٤.م	٢٠٠٤.م	٢٠٠٤.م	٢٠٠٤.م	٢٠٠٤.م	٢٠٠٤.م
صورة بطاقة رقم قومي سارية. والضامن. صورة من عقد التملك أو الإيجار لمحل النشاط، مع إثبات تاريخ الإيجار. إيصال كهرباء حديث لمقر النشاط والسكن. صورة بطاقة الضامن. إيصال كهرباء للسكن الضامن. إثبات دخل الضامن.	- يشترط وجود ضامن في الأراض القروية. - الضمان المتبادل للضمان في حالة الإقراض الخاصي.	٢٠٠٤.م	٢٠٠٤.م	حجم القرض: من ٤٠٠٠ ألف جنيه حتى ١٠٠ ألف جنيه. الأجل: من ٤ شهور إلى ٢٤ شهرًا. سعر الفائدة: ٢٠.٠٠٪ نمط السداد: الأقساط شهرية، خلال مكينات POS التابعة للشركة.	برامج تمويل المشروعات: - تستهدف المشروعات ومنتاهية الصغر القائمة و لا دخل. - مجالات التمويل تقتصر على النشاط التجاري والصناعي والخدمي.
شركة أمن التمويل متناهي الصغر					

<http://www.mobadara.org/ar>، جمعية رجال الأعمال بأسبوط www.asba.org.eg، جمعية سيدات الأعمال بأسبوط <http://abwa-eg.org>، جمعية رجال الأعمال والمستثمرين لتنمية المجتمع المحلي بالقاهرة www.dbaed-eg.org، مؤسسة باب رزق جميل www.BRJ.Egypt.com، <https://ar-ar.facebook.com/pages/category/Public-Figure>، شركة ريفي لتحويل المشروعات متناهية الصغر <https://ar-ar.facebook.com/category/Public-Figure>، شركة ساندان <https://www.sandah.org>، شركة تساهيل للتحويل متناهي الصغر <https://www.facebook.com/fasahleegypt>، شركة أمان للتحويل متناهي الصغر <https://www.facebook.com/amanmicrofinance>، شركة تمويل للشروعات متناهية الصغر <https://www.facebook.com/ammweelymicrofinance>، شركة فوري للتحويل متناهي الصغر <https://www.facebook.com/pg/fawrymicrofinance>

٢- تقارير النشاط وأخبار صحيفة لمسؤولي الجمعيات والمؤسسات والشركات:
جمعية رجال الأعمال والمستثمرين لتنمية المجتمع المحلي بالقاهرة، تقرير الأداء ٢٠١٧.

الهيئة القبطية الإيجابية للخدمات الاجتماعية، التقرير السنوي لعام ٢٠١٧.

حيث صحفي مع عمرو أبو العن رئيس مجلس إدارة شركة «تحمية»، منشور على موقع مصراوي بتاريخ ١٧ أكتوبر ٢٠١٧. http://www.masrawy.com/news/news_economy/details، شركة ساندان <https://www.sandah.org>، شركة تساهيل للتحويل متناهي الصغر <https://www.facebook.com/fasahleegypt>، شركة أمان للتحويل متناهي الصغر <https://www.facebook.com/amanmicrofinance>، شركة تمويل للشروعات متناهية الصغر <https://www.facebook.com/ammweelymicrofinance>، شركة فوري للتحويل متناهي الصغر <https://www.facebook.com/pg/fawrymicrofinance>

حيث صحفي مع بسل رحيمي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة سندة في جريدة المصري بتاريخ ٢٨ أكتوبر ٢٠١٨ <https://www.almasrawyoun.com/news/details>، مصر للتحويل متناهي الصغر في جريدة المصري بتاريخ ٩ سبتمبر ٢٠١٨ <https://www.findevgateway.org/ar/organization/al-arab-al-yawm>

حيث صحفي مع عمرو أبو العزم رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة الأولى في جريدة المال بتاريخ ١٥ يناير ٢٠١٩ <https://www.findevgateway.org/ar/organization/al-arab-al-yawm>

حيث صحفي مع أنرف ناصف الرئيس التنفيذي لشركة الأولى في جريدة العرب اليوم بتاريخ ٢٥ نوفمبر ٢٠١٨ <https://www.findevgateway.org/ar/organization/al-arab-al-yawm>

الفصل الرابع

خبرات وتجارب المؤسسات الأهلية والنساء المستفيدات

منى عزت

يمثل هذا الفصل تقريراً بمعطيات ونتائج مجموعة من ورش العمل التي تم تنظيمها لمجموعة من النساء، وعدد من ممثلي الجمعيات الأهلية العاملة في مجال التمويل متناهي الصغر، وذلك بهدفين. يتمثل أولهما في إيجاد مساحة لإبراز أصوات النساء، وتقديم رؤيتهن حول أنشطتهن الاقتصادية وإدراكهن لأهمية دورهن الاقتصادي، وكيف تعامل هؤلاء النساء مع الصعوبات التي واجهتهن أثناء قيامهن بنشاطهن الاقتصادي، وحجم القروض التي حصلن عليها، ومدى قدرتهن على تسديد أقساط القروض، ومدى معرفتهن بالخدمات البنكية، وهل لديهن تعاملات مع البنوك ومكاتب البريد؟

وتمثل الهدف الثاني في محاولة التعرف على أرض الواقع على نشاط الجمعيات الأهلية، التي تعمل في مجال المشروعات متناهية الصغر والإقراض للنساء، وطبيعة علاقة النساء بالجمعيات الأهلية التي تتعامل معها، ومدى تأثير هذه الجمعيات في تطوير النساء لمشروعاتهن وتحسين فرص عملهن، والتعرف على دور الجمعيات الأهلية في إكساب النساء معارف عن الخدمات البنكية وسبل الوصول إلى هذه الخدمات.

المنهج:

المنهج المستخدم في تحليل معطيات ورش العمل هو «المنهج الوصفي»، الذي يعتمد على الوصف والتحليل الكيفي لخبرات وتجارب النساء المشاركات، وإحدى أدوات هذا المنهج هو «المقابلات المعمقة»، واستخدام هذه الأداة يمكن من إجراء مقابلات فردية مع النساء المشاركات، مما يتيح التعرف على تجربة وخبرة كل منهن بشكل مفصل، والحصول على التفاصيل اللازمة؛ من أجل تقديم تحليل كيفي لواقع برامج التمويل المقدم للنساء مكمل للتحليل الكمي الذي يركز على الأرقام والبيانات.

أجريت المقابلات المعمقة أثناء ورش العمل التي تم تنفيذها في أسبوط والمنيا والبحيرة وكفر الشيخ والفيوم، وحرصنا على أن تكون المحافظات من الوجهين القبلي والبحري. والخمس محافظات من ضمن ١١ محافظة، تضمنتها دراسة بحثية حديثة أجراها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية عن الشباب المصري، الذي يرغب في الهجرة بصورة غير شرعية بحثاً عن فرص عمل^١.

ينقسم هذا الفصل إلى قسمين، يتناول القسم الأول تحليل ١٢ مقابلة معمقة في عدد من ورش العمل مع الجمعيات الأهلية في المحافظات المشار إليها أعلاه، وتم اختيار الجمعيات الأهلية التي وجهنا إليها الدعوة من خلال وزارة التضامن الاجتماعي ومن خلال علاقات بمؤسسات وهيئات دولية لها علاقة بهذه الجمعيات. وتم وضع معايير لاختيار هذه الجمعيات تتضمن أن تكون هذه الجمعيات جادة ونشيطة ومسجلة في هيئة الرقابة المالية. وقد تم توجيه الدعوة إلى ٢٠ جمعية أهلية اختير من بينها ١٢ جمعية هي الجمعيات التي قبلت تنفيذ جميع الأنشطة المرتبطة بتطبيق الدليل التدريبي وأنشطة المشروع الذي تجرى في سياقه ورش العمل. كما أجريت ٤٦ مقابلة معمقة مع النساء اللائي يعملن في المشروعات متناهية الصغر، وتم الوصول إلى هؤلاء النساء من خلال هذه الجمعيات.

وقد تم انتهاج هذا الأسلوب لأن المستهدف هو تنفيذ عدة ورش عمل وبرامج تدريبية للجمعيات والنساء، تعقبها زيارات متابعة وتقييم لقياس أثر هذه الأنشطة على تطوير عمل هذه الجمعيات مع هؤلاء النساء.

١ الموقع الرسمي للجنة الوطنية للتسويق لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر

- http://nccpimandtip.gov.eg/ar/facts_and_estimates/egypt-illegal-migration/

<ul style="list-style-type: none"> - تدريب النساء على إدارة المشروعات الصغيرة والجماعية. - إقراض النساء وتوفير رأس المال لمشروعاتهن. 	الفيوم	جمعية شباب مصر لتنمية المجتمع
<ul style="list-style-type: none"> - صناديق ادخارية. - دراسات جدوى اقتصادية. - تدريبات حرفية. 		الجمعية المصرية للتنمية الشاملة
<ul style="list-style-type: none"> - التدريب على الصناعات اليدوية وخاصة صناعة الكليم والأعمال الحرفية. - التمويل متناهي الصغر. 	البحيرة	جمعية الرعاية الاجتماعية برشيد
<ul style="list-style-type: none"> - برامج الادخار. - الاقراض متناهي الصغر. 		جمعية تنمية المجتمع الريفي بالأبعادية
<ul style="list-style-type: none"> - التمويل متناهي الصغر. - التدريب على الأعمال اليدوية والحرفية. - المشاركة في مجالات الصناعات اليدوية وخاصة مجال غزل الشباك والجريد. - مشروع تنمية المرأة الريفية. 	كفر الشيخ	جمعية الرعاية الاجتماعية ببرج مغيزل
<ul style="list-style-type: none"> - تدريب والتأهيل لسوق العمل. - مركز استشارات لإعداد دراسات الجدوى. - تمويل متناهي الصغر والأولوية للمرأة. 		جمعية سيدات أعمال المستقبل بقوة

تخضع هذه الجمعيات الأهلية لأحكام قانون المؤسسات والجمعيات الأهلية رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩، وهي جمعيات تنموية، أغلبها تستند إلى الرؤية التنموية التي تلبي الاحتياجات، وبعضها يجمع بين هذه الرؤية التنموية والخدمية، حيث تقدم إعانات وخدمات مباشرة للنساء خاصة، وللمجتمع الذي تعمل فيه بشكل عام.

كما يتبين من الجدول السابق أن الجمعيات المشاركة تتوزع على المحافظات الخمسة على النحو الآتي: جمعيتان من كل من محافظة المنيا والفيوم والبحيرة وكفر الشيخ، وأربعة جمعيات من أسيوط. وزيادة عدد الجمعيات بهذه المحافظة مقارنة بالمحافظات الأخرى بسبب معايير الاختيار التي سبقت الإشارة إليها، فمن بين ٢٠ جمعية أهلية تم دعوتهم لاجتماع تعريفي بالمشروع وافقت ١٢ جمعية على أهداف وأنشطة

وقد أجريت ورش العمل والمقابلات المعمقة مع النساء بدون حضور ممثلي الجمعيات الأهلية، لكي توفر للنساء المساحة الآمنة للحديث. وينقسم هذا الفصل إلى قسمين: القسم الأول للجمعيات الأهلية، والقسم الثاني للنساء المستفيدات من هذه الجمعيات.

القسم الأول: الجمعيات الأهلية

يقدم الجدول التالي أسماء المؤسسات والجمعيات الأهلية المشاركة في ورش العمل والنطاق الجغرافي ومجالات النشاط.

المنظمة	المحافظة	النشاط
جمعية تنمية المجتمع	المنيا	<ul style="list-style-type: none"> - مشغل حرف يدوية. - قروض. - تدريب على الخياطة.
جمعية الصعيد للتربية والتنمية مقرها الرئيسي بالقاهرة		<ul style="list-style-type: none"> - تمويل المشروعات متناهية الصغر. - مرئح لمشروعات متناهية الصغر للنساء الحاصلات على برامج محو الأمية. - منح مشروعات صغيرة مرتبطة بمشروعات التنمية الشاملة بالمحافظة. - مشاغل تنمية المهارات. - مركز الخدمة الاجتماعية.
مؤسسة أمان للتنمية البشرية وتنمية المجتمع	أسيوط	<ul style="list-style-type: none"> - الادخار والإقراض. - مشروعات قروض متناهية الصغر. - تدريب وتوظيف.
جمعية بادر لتنمية الصعيد		<ul style="list-style-type: none"> - الإقراض للنساء لمشروعات صغيرة ومتناهية الصغر. - مرئح لا ترد لأفكار مشروعات ريادة الأعمال. - تعاونية إنتاجية تصنع منتجات الرمان. - تشغيل الخريجات في مشروعات تنموية.
جمعية سيدات الأعمال		<ul style="list-style-type: none"> - قروض متناهية الصغر. - تدريب من أجل توظيف النساء في المصانع. - تدريب وتشغيل ذاتي للنساء. - وحدة تدريب المرأة حرفياً ومهاريًا وفنيًا. - وحدة توظيف المرأة.
جمعية الطفولة والتنمية		<ul style="list-style-type: none"> - التمكين الاقتصادي للنساء من خلال تكنولوجيا المعلومات. - برنامج الادخار.

المشروع ، كان من بينها الأربعة جمعيات من أسويط ، وتغطي كل جمعية نطاقاً جغرافياً مختلفاً ، وخبرات وأنشطة هذه الجمعيات متنوعة .
تركزت المحاور التي دار حولها النقاش في ورش عمل الجمعيات المشاركة على ستة محاور رئيسية تمثلت فيما يأتي :

المحور الأول:

أسباب اختيار الأنشطة التي تنفذها الجمعيات مع النساء المشاركات:

أسفرت النتائج عن تعدد مجالات عمل النساء في الريف ، وأنها لم تعد قاصرة على الأنشطة المرتبطة بالزراعة ، لكن أغلبها حرفاً ومهن تقليدية تتشابه أغلبها مع الأنشطة التي تقوم بها النساء داخل المنزل .
تنوعت الإجابات على النحو التالي :

- وجود نساء ماهرات في مجال الأعمال اليدوية ، مثل أعمال الخياطة والغزل على النول ، كما تعددت مجالات عمل النساء من بائعات خضراوات وفاكهة ومنظفات وبقالة وملابس وأدوات منزلية وخبز .
- اختيار بعض الأنشطة التي تقوم بها الجمعية مرتبطة بطبيعة مجالات عمل أهالي القرية أو المدينة التي تعمل فيها الجمعية ، مثلاً في قرية برج مغيزل بمدينة رشيد بمحافظة كفر الشيخ ، تعمل نساء القرية في غزل شباك الصيد ، وفي قرية بني طالب في محافظة أسويط تعمل أغلب النساء في صناعة الحصر من نبات الحلفا على نول يدوي ، وتجد في هذه القرى أغلب الأسر تعمل في هذه الحرف وهي حرف متوارثة ، فالأم وبناتها يعملن في هذه الحرف وعندما تتزوج البنت تستمر في نفس النشاط ، سواء بالتعاون مع أمها أو مع أهل الزوج (الحماة - أخوات الزوج) .

- احتياج النساء الفقيرات للعمل وهن لا يملكن الموارد المالية الكافية . فانتهزت الجمعيات احتياجات النساء للمال وقامت بتنفيذ مشروعات وبرامج الإقراض ؛ لتلبية احتياجات هؤلاء النساء في توفير فرص عمل ، ومساعدتهن في تأسيس وإدارة مشروعات .
- تنفيذ مشروعات للنساء اللاتي حصلن على قروض بغرض رفع كفاءة هؤلاء النساء ودعم قدرتهن على إدارة مشروعاتهن .
- ذكرت بعض الجمعيات أنها تربط بين ضرورة محو الأمية وتمكين النساء من إدارة مشروعاتهن بطريقة أكثر كفاءة ، وهذا ما دفع هذه الجمعيات إلى تنظيم برامج محو أمية للنساء اللاتي يحصلن على قرض .
- تحسين مستوى معيشة النساء ، وزيادة دخل الأسرة ، وعملت هذه الجمعيات على تحقيق هذا الهدف ، من خلال دمج النساء في المشروعات متناهية الصغر ، والصناديق الادخارية .
- ذكرت جمعية واحدة أنها نفذت أنشطة تمكن النساء من الوصول للموارد المالية من خلال تعريفهن ببرامج الإقراض وطريقة إدارة صناديق الادخار ، والتحكم في التصرف في هذه الأموال التي تحصل عليها من خلال المشروعات التي يقمن بتنفيذها ، مع الوضع في الاعتبار أن عائد هذه المشروعات محدود للغاية . تسهم النساء في توفير بعض الاحتياجات للأسرة منها تسديد مصروفات مدرسية ، الإسهام مع الزوج في توفير المواد الغذائية ، شراء ملابس ، توفير مدخرات بسيطة تستخدم في حالة تعرض أحد أفراد الأسرة للمرض ، وبالتالي يسهل

أن تتخذ النساء قرارات بشأن أوجه الإنفاق ، لكن لا تصل إلى أن يكون لديها استقلال مالي عن الأسرة أو تكون قادرة على سد احتياجات الأسرة بأكملها ، أو توفير دخل مناسب للأسرة بشكل دوري .

المحور الثاني:

طبيعة برامج الإقراض للنساء التي تنفذها الجمعيات:

- تتعدد الجهات التي تحصل منها الجمعيات والمؤسسات على القروض ، من بينها: مؤسسة ساويرس للتنمية ، ومشروع تطوير المرأة الريفية بوزارة التضامن الاجتماعي ، وجهاز تنمية المشروعات الصغيرة ، وجهات مانحة . وبنوك منها: البنك الأهلي المصري ، وعدد قليل ذكر أنه يتعامل مع الشركات التي تقدم الخدمات المالية ، وذكر البعض الآخر أن هذه الشركات تفضل التعامل المباشر مع المستفيدات ولا ترغب في التعامل مع الجمعيات الأهلية .
- تختلف قيمة الفائدة على القرض من جهة إلى أخرى وبحسب طبيعة المشروع ، وتبدأ الفائدة من ٥% ، وهذه القروض من وزارة التضامن الاجتماعي وهي التي تحدد سعر الفائدة ، ثم تتراوح سعر الفائدة ما بين ١٤% إلى ٢١% وتسدّد بأقساط ثابتة ، وتوجد استثناءات بشأن منح قروض بدون فوائد ، فذكرت الجمعيات أن هناك جهات تقدم قروضاً بدون فائدة .
- تفاوتت قيمة القرض الذي يمنح للنساء من جمعية إلى أخرى على النحو الآتي:
- تعتمد بعض الجمعيات على طريقة التدرّج ، أي تقوم بمنح أول قرض بقيمة صغيرة وفي حالة نجاح المرأة في السداد

- واستمرار مشروعها تزيد لها من قيمة القرض ، ففي جمعية تبدأ القرض بـ ٥٠٠ جنيه ويصل إلى ٤٥٠٠٠ جنيه ، وتبدأ جمعية أخرى بـ ٢٠٠٠ جنيه ويصل إلى ٥٠٠٠٠ جنيه .
- تتعدد برامج الإقراض داخل الجمعية الواحدة ، وذلك مرتبط بالجهة التي تتلقّى منها التمويل ، فيوجد في جمعية واحدة ثلاثة برامج للإقراض:
- البرنامج الأول: حجم القرض ٥٠٠٠ جنيه بدون فوائد .
- البرنامج الثاني: حجم القرض ١٠٠٠٠ جنيه قروض ميسرة .
- البرنامج الثالث: حجم القرض ٥٠٠٠ جنيه قروض جماعية (من مدخرات الجمعية) ، وتنفّذه إحدى الجمعيات من خلال منح القرض لمجموعة يتراوح عددها ما بين ٣ إلى ٧ ، وتكون بنظام الضامن والمتضامن ، أي المجموعة تكون هي الضامنة لبعضها بعضاً ، ويكون هناك سابق معرفة بين العضوات ، ولكن لا يشترط أن تكون المشروعات مشتركة .
- قيمة القرض في بعض الجمعيات ثابتة ، فتمنح بعض الجمعيات قروضاً تبدأ من ٣٠٠٠ - ٤٠٠٠ جنيه ، هذا يكون مع النساء التي تقترض لأول مرة ثم يتم التدرج حتى تصل إلى ٨٥٠٠ جنيه .
- حسبما ذكرت بعض الجمعيات ، يبلغ حجم محفظة القروض الممنوحة للنساء (١٠٢٠٩٤٧٧) جنيهاً لعدد ٢٥٨٣ امرأة ، وجمعية أخرى عدد النساء المستفيدات من القروض بالجمعية ٥٨٩ امرأة بقيمة (٤٦٣٥٠٠٠) جنيه ، وتخصّص

جمعية ثالثة نسبة ٤٠٪ من محفظة القروض لديها للنساء، وتبلغ نسبة القروض الممنوحة للنساء في جمعية رابعة ٧٥٪ من قيمة المحفظة حيث يبلغ عدد النساء ١١٧٥ امرأة، بمبلغ تخطى أربعة ملايين جنيه.

معايير اختيار النساء اللاتي يحصلن على قروض، حسبما ذُكرت الجمعيات المشاركة في ورش العمل:

تختلف المعايير من جمعية إلى أخرى، فكل جمعية تعتمد على ثلاثة أو أربعة من هذه المعايير التي ترى أنها كافية لضمان تسديد القرض:

١. أن يكون لدى المقترضة مشروع أو فكرة مشروع.
٢. غير حاصله على قروض من أكثر من جهة.
٣. حدّدت إحدى الجمعيات شرط السن للمقترضة فتبلغ من العمر من ٢١ - ٥٢ سنة، وجمعية أخرى حدّدت العمر من ٢١ - ٦٥، وحدّدت جمعية ثالثة العمر من ٢١ - ٦٠، حيث تكون قد بلغت السن القانونية للتحكم في مواردها المالية، وتكون قادرة على العمل والإنتاج.
٤. ليس لديها مصدر آخر لتمويل مشروعها، وتسعى لتحسين مستوى معيشة أسرتها وتلبية احتياجاتها.
٥. السمعة الجيدة والجديّة في العمل.
٦. توجد جمعية واحدة حدّدت أن لديها شرطاً يتعلق بأن تكون المقترضة من الأرامل والمطلقات؛ وهذا مرتبط بطبيعة برنامج الإقراض الذي يتوجّه للنساء المعيلات، وجمعية ثانية وضعت شرط أن تكون المقترضة من ذوي الاحتياجات الخاصة؛ وهذا مرتبط ببرنامج لدى الجمعية.
٧. تكون من سكان المحافظة التي تعمل بها الجمعية.

الإجراءات التي تتبعها المؤسسات والجمعيات في منح القرض واسترداده:

- استيفاء طلب الحصول على تمويل، مرفق به مستندات عن المشروع.
- زيارة ميدانية للمشروع.
- استعلام ميداني وبحث اجتماعي عن العميلة.
- الرجوع إلى قاعدة البيانات والمعلومات المسجلة، وموثقة إلكترونياً لدى الجمعية، وهذا في حالة النساء اللاتي لهن سابق تعاون مع الجمعية.
- موافقة لجنة الائتمان والتمويل واستخراج شيك بالتمويل.
- شهادة التأهيل المهني.
- بطاقة الضامن.
- إيصال كهرباء، أو عقد إيجار منزل السكن.
- استرداد القرض:
- متابعة السداد أولاً بأول من خلال زيارات متابعة.
- تسلّم العميلة بطاقة عضوة موضح عليها تواريخ أقساط السداد.
- توجد جمعية تحرّر إيصالات أمانة على المقترضة.
- يوجد جمعية تحصل غرامة تأخير.
- يسترد القرض إذا لم يُستخدم في تنفيذ المشروع المتفق عليه، وذلك باستخدام إيصالات الأمانة التي توقع عليها المقترضة، أو الضامن/الضامنة فتبدأ الجمعية بإنذار كتابي للمقترضة، ثم إنذار المقترضة بأن الجمعية سوف تتوجّه للقضاء، والخطوة التالية تقديم الإيصالات لمحاامي الجمعية لاتخاذ الإجراءات

القانونية. وحسبما ذكر ممثلو الجمعيات فإنهم لا يفضلون الذهاب للقضاء؛ ولذلك يحرصون على تطبيق المعايير بدقة في اختيار المقترضة وأيضاً المتابعة والزيارات الدائمة للمشروع، وتوعية المقترضة من العواقب القانونية في حالة عدم السداد، وتخشى المقترضة من وصول الأمر للقضاء وأن تكون عرضة لوصول الشرطة إلى منزلها؛ لأن هذا سوف يعرضها للإشاعات والنيل من سمعتها.

المحور الثالث:

الصعوبات التي تواجه الجمعيات في التعامل مع المقترضات:

١. إعطاء المقترضات القرض لأزواجهن، وإنفاقه في غير غرض القرض أو المشروع المخصص له.
٢. عدم تنفيذ المشروع، واستغلال القرض في زواج الأولاد وعدم القدرة على السداد.
٣. عدم تقبل المجتمع أحياناً للمشروعات التي تديرها نساء، فلا تزال النساء يتعرضن للانتقاد بسبب خروجهن من منازلهن لإدارة مشروع وتعاملهن مع الزبائن، ومن تضطر للخروج خارج القرية لشراء البضائع أو مستلزمات إنتاج تلاحقها الشائعات. وتتباين ردود فعل النساء، فمنهن من تتوقف عن الخروج خارج القرية وهذا يؤثر على تطوُّر وتوسُّع المشروع، أو تستعين بأحد أفراد الأسرة للذهاب معها.
٤. تضطر بعض المقترضات إلى إخفاء حصولها على قرض عن الزوج، وعند معرفته في مرحلة تنفيذ المشروع تحدث خلافات بينهما، ويطلب الزوج منها عدم استمرار المشروع.
٥. جهل النساء بالقراءة والكتابة يجعل هناك صعوبة في إنهاء

إجراءات الحصول على قرض، أو إدارة المشروع وحساباته المالية.

٦. التعثر في سداد أقساط القرض.
٧. ضعف خبرة بعض النساء بإدارة المشروعات وإعداد دراسات الجدوى.
٨. صعوبة انتقال النساء خارج القرية، ويحدث ذلك في بعض القرى بسبب رفض الأسرة أو لصعوبة وغلاء وسائل الانتقال.

▪ ذكرت جمعيتان أنهما لا تواجهان أي صعوبات.

مواجهة المؤسسة أو الجمعية للصعوبات:

١. متابعة المشروعات عن طريق الزيارات الميدانية، والتأكد من إنفاق القرض في المشروعات المستهدفة.
٢. دمج الرجال في دورات توعية بأهمية القروض والتمكين الاقتصادي للنساء، الدعوة تكون للأسرة، أو التواصل المباشر مع الرجال ودعوتهم.
٣. ربط برامج محو الأمية بمشروعات التمكين الاقتصادي للنساء، فالنساء اللاتي يتوجهن للحصول على قرض ولا يقرأن أو يكتبن يتم إلحاقهن بفصول محو الأمية.
٤. إعادة جدولة أقساط القرض للمتعثرات في السداد، وتلجأ الجمعية لهذه طريقة مع النساء المتعثرات، وهذه حالات قليلة لا تستطيع السداد خلال المدة المحددة، فيتم إعادة جدولة الأقساط على مرحلة جديدة مع إضافة غرامة للتأخير.
٥. تنظيم تدريبات حول إدارة المشروعات وإعداد دراسات الجدوى.

٦. توظيف ميسرات يقمن بالتوجه إلى مكان سكن المقترضات لتسهيل التواصل معهن، وتنظيم زيارات دورية من أجل متابعة تنفيذ المشروع، ومساعدة المقترضة في حالة مواجهة أي صعوبة.

المحور الرابع:

المعايير التي على أساسها تحدّد الجمعيات الأهلية نجاح المشروع الذي تديره النساء بالقرض الذي حصلن عليه:

- تنفيذ المشروع المطلوب تمويله.
- تحقيق أرباح من المشروع، تمكّن المقترضة من تطوير وتوسيع في المشروع.
- الانتظام في السداد.
- استمرار وتطوير أداء في إدارة المشروع والتسجيل بالدفاتر.
- تجديد الحصول على تمويل أكبر.
- تحسين العائد المادي للمقترضة، حيث تستطيع المقترضة أن تحصل من صافي الربح على مكسب لها، أكبر مما كانت تحصل عليه في بداية المشروع.

مدى قدرة النساء على إدارة النشاط:

ذكر أغلب الجمعيات المشاركة في ورش العمل أن هناك تدخلاً من أفراد الأسرة (الزوج - الأب - الأخ - الابن) في إدارة النساء للقرض أو المشروع، وتتعدد أشكال التدخّل خاصة في أمور الشراء أو البيع أو التسويق، وتزداد عند التعامل مع موردين من خارج القرية، يفضّل الزوج أو الابن أو الأب أو الأخ الذهاب إلى السوق لشراء مستلزمات إنتاج أو بيع البضائع أو الطيور أو الماشية، ووصفت إحدى الجمعيات

التدخّل بسبب الفكر الذكوري المتجذّر في القرى، ووصفتها بأنها ثقافة تعطي الذكور السيطرة على اتخاذ القرار بشأن المشروع الذي تعمل فيه النساء فيرغب الرجال (الأب - الزوج) في التدخّل في جميع مراحل إدارة المشروع.

وذكر عدد محدود من الجمعيات أن هناك أسراً تتعاون مع النساء، وتكون مساعدة لها في إدارة المشروع وتوزيع المنتجات وفقاً لتقسيم عمل محدد. وأوضح البعض أن هناك قرى تعمل فيها النساء في الأسرة على حرفة محددة، فمثلاً في قرية برج مغيزل في مدينة رشيد تعمل النساء في غزل الشباك التي يستخدمها الرجال في الصيد، وفي قرية علام بمحافظة الفيوم تعمل أغلب النساء في المصنوعات اليدوية التراثية باستخدام الخوص والجريد، بينما يقوم الرجال في الأسرة بعملية التسويق مع مشاركة من النساء في هذه العملية.

بينما أشارت جمعيتان إلى عدم قدرة النساء على إدارة مشروعاتهن في جميع مراحلها، بسبب إنفاق القرض في أغراض أخرى غير المشروع أو حصول الزوج على القرض، أو خلط ميزانية المشروع مع مصروفات البيت أو استخدام البضائع المخصصة للمشروع لسد احتياجات الأسرة، فمثلاً قد تقوم بائعة خضراوات أو بقالة باستخدام البضائع في استخدامات الأسرة وذهو الطعام للأسرة.

آليات المتابعة والتقييم:

تعددت آليات المتابعة والتقييم التي تستخدمها المؤسسات والجمعيات الأهلية لتقييم المشروعات وإدارة النساء للقرض على النحو الآتي:

- زيارات ميدانية للعميلة ومشروعها، بمعدل مرة شهرياً، وفق الآليات المتبعة ببرنامج التمويل متناهي الصغر.
- الاطلاع على دفاتر المشروع بعد موافقة النساء المقترضات.

- استثمارة قياس الأثر، تتضمن عددًا من المؤشرات الكمية، لقياس مدى زيادة رأسمال المشروع، زيادة دخل المستفيدة، تطوير قدراتهن ومهاراتهن وانعكاس ذلك على أدائهن في إدارة المشروع.
- توجد جمعيات لديها إدارات للقيام بعمليات المتابعة والتقييم مثل إدارات العمليات/ المخاطر والائتمان/ المراجعة الداخلية/ مسؤولي القروض.
- تأثير إدارة النساء لمشروعاتهن على تحسين وضعهن داخل الأسرة:
- من خلال متابعة الجمعية للمشروع وإجراء مقابلات مع النساء المستفيدات تبين من إجابتهن ما يأتي:
- إسهام النساء في زيادة دخل الأسرة؛ لأنها تنفق العائد الذي تحصل عليه من المشروع داخل الأسرة.
- زيادة المشاركة داخل الأسرة في اتخاذ القرارات منها «المالية - تعليم الأبناء»، فتقوم بإقناع الزوج أن العائد من المشروع تنفقه النساء على المصروفات والاحتياجات الدراسية لأبنائهن، وهناك نساء كان أحد دوافعهن امتلاكها القدرة المالية لاستكمال أبنائهن تعليمهم.
- تحسن المظهر العام للنساء، فيكون بإمكانها شراء الاحتياجات الشخصية لها، مثل شراء جلاباب مثلاً.
- زيادة عدد مرات الذهاب إلى الطبيب في حالة مرضها؛ لأنها كان يمكن للنساء أن يرفضن الإفصاح عن مرضهن أو يلجأن إلى استخدام وصفات شعبية؛ لأنهن يعلمن أن الزوج لا يستطيع دفع تكلفة لها لكي تذهب إلى طبيب.

- تتعزز ثقتهن بنفسها، مما ينعكس على أدائها داخل أسرتهن، وبالتالي تغيرت طريقة تعامل الزوج لها وباقي أفراد الأسرة، فقلَّت الخلافات بشأن أوجه الإنفاق داخل الأسرة، وزاد التشاور بين الزوج والزوجة بشأن أوضاعهم المالية وتحسين أوضاعهم المعيشية بشراء أثاث أو أجهزة كهربائية وبناء سقف للمنزل.
- أصبح لعدد قليل من النساء استقلالية مالية وذمة مالية منفصلة، من خلال احتفاظها بالعائد الذي تحصل عليه من مشروعها، وتتولَّى ادخاره بمعرفتها أو التحكم في إنفاقه دون تدخل الزوج.
- تحسين أوضاع النساء اقتصادياً يعزز من فرص مشاركتهن في أنشطة اجتماعية خارج الأسرة، منها على سبيل المثال كما ذكرت الجمعيات (المجاملات العينية - حضورها حفلات مدارس أطفالها)، وذكرت إحدى الجمعيات في محافظة الفيوم تجربة إحدى النساء التي لديها محل بقالة أنها تتحدث مع نساء القرية أثناء تواجدهن في المحل لشراء البضائع، عن المشكلات التي تتعلق بالبنية التحتية في القرية ومنها الصرف الصحي، ووصلن لاقتراح أن يتوجهن إلى الجهة المختصة وتقديم شكوى جماعية. وذكرت بعض الجمعيات أن النساء صاحبات المشروعات يستجبن عندما تُوجَّه الدعوة إليهن لحضور ندوات توعية أو تثقيفية حول قضايا مثل الختان أو الزواج المبكر؛ لأنها تعرف الجمعية مسبقاً، وأن هذه الجمعية حققت لها استفادة، وعندما تحضر وتستمع لموضوع الندوة تتفاعل معه وتتحدث النساء مع بعضهن بعضاً فيما بعد.

المحور الخامس:

الخدمات المالية التي تحصل عليها النساء:

- تباينت مواقف الجمعيات الأهلية المشاركة في ورش العمل من التعامل بنظم التمويل الفردي والجماعي، فأغلب الجمعيات تعتمد على التمويل الفردي، وتدرُس بعض الجمعيات حاليًا إمكانية تطبيق التمويل الجماعي؛ لأنه أكثر فائدة للنساء المقترضات والجمعيات وهناك جمعيات أهلية لديها النظامان: التمويل الفردي والجماعي، وذلك وفقًا لطبيعة المشروعات والمقصود بالتمويل الجماعي هو تمويل يُمنح لعدد من النساء يتراوح عددهن ما بين ٣ - ٧ نساء ومن بينهن المقترضة والضامنة، وبالتالي يدعم بعضهن بعضًا في إدارة المشروع وتكامل إمكانياتهن وقدراتهن على إنجاز المشروع، كما تتوزع المخاطر والمسئوليات عليهن، مما ينعكس على تعظيم فرصهن في تسديد القرض، وهذا يكون مفيدًا للجمعية بأنها تضمن تسديد القرض.
- أغلب النساء المقترضات ليس لديهن حسابات بنكية، ذكرت الجمعيات المشاركة أن أغلب النساء ليس لديهن المعرفة بالخدمات البنكية، فضلًا عن عدم توافر فروع للبنوك في كثير من القرى. وهناك نساء يفضلن التعاملات المالية التي تقدّمها الجمعيات عن البنوك بسبب أن هناك سابق معرفة بالعاملين والعاملات بالجمعية وسهولة الوصول والتواصل مع العاملين بها. وقد عبرت عن ذلك إحدى الجمعيات بأنهم يمثلون «مصدر أمان للمقترضة»؛ فهي تستطيع أن تأتي للجمعية في أي وقت وتحكي عن الصعوبات التي تواجهها

وتطلب تأجيل تسديد القرض، وتجد من يسمعها ويتعاون معها في حل الصعوبات التي تواجهها، فضلًا عن أن عددًا ليس بقليل من المقترضات أميات فيحتجن من يساعدهن في كتابة الأوراق وإجراءات الحصول على القرض وهذا متاح وميسر أكثر في الجمعيات عن البنوك.

- ذكر ممثلو الجمعيات المشاركة في ورش العمل أنهم لا يعرفون تفاصيل كافية عن شهادة أمان^٢ وأفاد بعضهم أنه شاهد الإعلان عنها في التليفزيون، لكن لا يوجد عاملون بهذه الجمعيات لديهم شهادة أمان، ولم تنظم أي من هذه الجمعيات أنشطة للفئات المستفيدة حول هذه الشهادة.
- كما ذكر ممثلو الجمعيات أنه لا يوجد تعامل مؤسسي مع مكاتب البريد، ولكن يتعامل بعض العاملين مع مكاتب البريد في دفع المصروفات المدرسية لأبنائهم.
- ذكر ممثلو الجمعيات أنهم لا يستخدمون طرق الدفع الإلكتروني في التعاملات المالية مع الجهات الحكومية (تم هذا قبل صدور القرار الحكومي في مايو ٢٠١٩ بتعميم كروت الدفع الإلكتروني في التعاملات المالية مع الجهات الحكومية).

المحور السادس:

العلاقة مع الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر:

- جميع الجمعيات الأهلية التي تمنح قروضًا، وشاركت في ورش العمل عضوة في الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر منذ نشأته سنة ٢٠١٦. ووفقًا لما ذكره، يسهم

^٢ هي شهادة تأمين على الحياة أو عند بلوغ سن الستين وتصدرها أربعة من البنوك العاملة.

الاتحاد في التواصل مع الجهات المالية ويشرف على تمويل الجمعيات والمؤسسات ويتيح فرصاً لتبادل الخبرات بين الجمعيات والمؤسسات الأهلية، وتوفير المعلومات والبيانات المالية اللازمة للجمعيات. وانقسمت الجمعيات في موقفها من التدريبات التي يقدمها الاتحاد، فمنهم من وصفها بأنها مفيدة ومتخصصة وتسهم في رفع كفاءة الجمعيات، وذكر آخرون أن الاتحاد لا يقدم تدريبات وفقاً لاحتياجات المؤسسات وفي حالة تقديمه تدريب يكون مدفوع الأجر.

القسم الثاني: ورش العمل والمقابلات المعمقة مع النساء

من خلال ورش العمل تم إجراء ٤٦ مقابلة معمقة مع النساء في خمس محافظات (الفيوم - المنيا - أسيوط - البحيرة - كفر الشيخ)، وتنوعت المقابلات بين ريف وحضر، وتم الأخذ في الاعتبار عند اختيار النساء المشاركات التنوع على المستوى الجغرافي، والحالة الاجتماعية، والحالة العمرية، ومستويات التعليم، ومجالات العمل ما بين مشغولات يدوية - بقالة - خياطة - بيع ملابس أو خضراوات أو أدوات منزلية - تصنيع شبّاك الصيد أو الحصير - بيع الخبز - كوافير.

جميع النساء المشاركات في الورش ينفقن على أسرهن، سواء كنّ العائل الأساسي أو يسهمن مع الأزواج في الانفاق. والمتزوجات منهن يعملن أزواجهن في وظيفة حكومية براتب صغير أو عمالة باليومية في الزراعة أو التشييد والبناء أو بائعين جائلين. الدافع وراء حصولهن على قرض هو إدارة مشروع يساعدن في الانفاق على الأسرة، سواء مساعدة الزوج ومنهم متزوج بثانية ولديه أطفال من الزوجين ويعيشون معاً في نفس المنزل، أو للإسهام في شراء مستلزمات الزواج لبناتهن، أو تكون هي مصدر الدخل الأساسي لأسرتها؛ بسبب أن الزوج مريض ولا يعمل أو متزوج بأخرى، أو أرملة أو مطلقة، أو زوجها هاجر هجرة غير شرعية ولم تستدل على عنوانه.

المرحلة العمرية:

نلاحظ في الجدول التالي ارتفاع أعداد النساء المشاركات في المرحلة العمرية من ٤٠ إلى ٥٠ بنسبة ٣,٤١٪، تليها المرحلة العمرية من ٣٠ إلى ٤٠ ونسبتها ١,٢٦٪، ويرجع السبب في ارتفاع النسبة في هذه الفئة العمرية إلى اتجاه هؤلاء النساء للحصول على قرض وتنفيذ مشروع؛ بسبب زيادة الأعباء على الأسرة بسبب تعدد الإنجاب، ووصول الأبناء لمراحل تعليمية مختلفة، مما يزيد من الأعباء المالية للأسرة، ويصبح دخل الزوج غير كافٍ.

المرحلة العمرية	عدد النساء	نسبة النساء %
أقل من ٢٠ سنة	١	٢,٢
من ٢٠ إلى ٣٠ سنة	٨	١٧,٤
من ٣٠ إلى ٤٠ سنة	١٢	٢٦,١
من ٤٠ إلى ٥٠ سنة	١٩	٤١,٣
أكثر من ٥٠ سنة	٦	١٣,١
الإجمالي	٤٦	١٠٠

الحالة الاجتماعية:

نلاحظ من الجدول التالي ارتفاع أعداد النساء المتزوجات وذلك له ما يفسره من إجابات النساء بأن الدافع هو سد احتياجات الأبناء في مراحل التعليم المختلفة، ولا يستطيع الزوج توفير الموارد المالية اللازمة، وهذا مرتبط أيضاً بما أشرنا إليه في الجدول السابق الخاص بالمرحلة العمرية.

النساء	عدد النساء	نسبة النساء %
متزوجة	٣٦	٧٨,٣
غير متزوجة	١٠	٢١,٧
الإجمالي	٤٦	١٠٠

الحالة التعليمية:

يتبين من الجدول التالي ارتفاع نسبة النساء الأميات إلى ٣٧٪ من إجمالي النساء المشاركات، وهذا أمر متوقع: ارتفاع نسبة النساء الأميات في القطاع غير المنظم؛ لأنهن لا يتوافرن لديهن شروط الدخول إلى سوق العمل المنظم.

واللافت للانتباه أن العمل في القطاع غير المنظم أصبح جاذباً للحاصلات على التعليم المتوسط وفوق المتوسط والجامعي، وهذا مرتبط بشكل أساسي بعدم قدرتهن على الحصول على فرص عمل في القطاع المنظم، ونظراً لاحتياجهن المادي اتجهن للعمل في القطاع غير المنظم.

النساء	عدد النساء	نسبة النساء %
أمية	١٧	٣٧
تقرأ وتكتب	٦	١٣
شهادة ابتدائية	٢	٤,٣
شهادة إعدادية	٨	١٧,٤
شهادة متوسطة	١٠	٢١,٧
شهادة فوق متوسطة	٢	٤,٣
شهادة جامعية	١	٢,٢
الإجمالي	٤٦	١٠٠

مجالات النشاط:

- تتنوع مجالات النشاط التي تقوم بها النساء المقترضات (الخطاطة - تربية الماشية والطيور وبيعها - غزل شباك الصيد - صناعة الحصير - تحويل غرفة من المنزل إلى محل لبيع البقالة أو المنظفات أو الملابس - مشغولات يدوية) وذكر عددٌ ليس بقليل من النساء أنهن يعملن في مجال نشاط واحد أو ثلاثة مجالات، فعلى سبيل المثال تعمل بعض النساء في صناعة الحصير بالإضافة إلى تربية الماشية والطيور وبيعها وبيع اللبن والبيض.
- اختارت بعض النساء مجال نشاطها وفقاً للنشاط السائد في القرية، فمثلاً توجد قرية تعمل أغلب النساء بها في غزل الشباك وقرية أخرى في تصنيع الحصير على النول من نبات الحلفا، في جانب آخر حكم اختيار المشروعات إمكانية تنفيذها داخل المنزل ولا تتطلب الخروج منه كثيراً، مثل الخطاطة أو العمل على تربية الماشية والطيور؛ لأن طبيعة المسكن تسمح بتنفيذ هذا النشاط، فضلاً عن توافر فرصة الشراء والبيع حيث يمر بأئعو الطيور على المنازل ويشترونها من النساء.
- قدرة النساء على إدارة المشروع وتطويره كانت مرتبطة بالمستوى التعليمي، فقدرة النساء المتعلّمات أكبر من الأميات على تنظيم الجانب المالي للمشروع والعمل على تطوير النشاط والعمل في أكثر من نشاط.

أوجه الإنفاق:

- العائد من المشروع تنفقه النساء داخل الأسرة. وتتعدّد

أوجه الإنفاق ما بين الإسهام في توفير احتياجات الأسرة من مأكّل وملابس، أو تسديد مصروفات المدارس للأبناء، والدروس، أو علاج أحد أفراد الأسرة. وأشار أغلبهن إلى توقف خلافاتهن مع الأزواج بسبب المصروفات فأصبحن لا يطلبن منهم مصروفات لا يستطيعون توفيرها.

■ الاتجاه العام بين النساء المشاركات هو أن الأولوية هي تلبية احتياجات الأبناء. فعند سؤالهن عن استفادتهن الشخصية من هذا العائد المادي وعن طموحهن الشخصي الذي يرغبن في تحقيقه لأنفسهن أجمعن على أن الأبناء أولاً، وأكدت الكثيرات من النساء أن تعليم أبنائهن هدف أساسي لهن من أجل تحسين فرصهم في العمل، ليكون لهم مستقبل أفضل. فكانت إجابتهن على النحو التالي: «أنا مش عايزة حاجة من الدنيا»، وقالت أخرى: «فخورة الحمد لله إني جوّزت عيالي وربيتهم في بيئة حلوة وتعلموا»، وورد على لسان إحدى الأمهات: «باتعب في الشغل وبقول بكره وبعده البت تدخل الثانوي... وتكملّ تعليمها إن شاء الله... عشان اللي شافته أمك ما تشوفهش إنتي».

■ بعض النساء كنّ يستخدمن القرض في إدارة مشروعهن ويخصّصن جزءاً منه في الإنفاق على احتياجات الأسرة، أو تسديد مديونية، أو شراء مستلزمات تجهيز بناتهن للزواج، كما كانت بعض النساء تقوم باستخدام الماشية والطيور المخصّصة للمشروع للبيع في السوق وإطعام الأسرة.

■ رغم أن عمل النساء يعود بالفائدة على الأسرة، لكن بعض النساء ذكرن أن الزوج رفض حصولهن على قرض

واستخدامه في إدارة مشروعهن؛ وذلك خوفاً من كلام الناس، وملاحقتهم للنساء، كما ورد على لسان إحدىهن: «الجيران بتتدخل... تروحي فين وتيجي منين»، وقالت أخرى إنهن من الممكن أن يتدخلوا بالسؤال عن السبب في حصولهن على القرض.

■ أغلب النساء ذكرن أنهن أصبحن شريكات مع أزواجهن في إدارة شؤون الأسرة، وينفقان معاً سواء أنهما يضعان النقود التي يحصل عليهما كلّ منهما مع بعضهم بعضاً، أو من خلال تقسيم الأدوار: فيقوم الزوج بتحمّل الاحتياجات الأساسية، وتنفق الزوجة على مصروفات المدارس وشراء ملابس للأولاد وبعض المتطلبات الخاصة بها، أو ادخار جزء من النقود لاستخدامه وقت الحاجة مثل ظروف مرضية أو شراء مستلزمات الزواج للبنات.

■ كثيرٌ من النساء أشرن إلى رغبتهن في تطوير مشروعاتهن، وفي الوقت نفسه تحسين وضع الأسرة، وأن يتم ذلك بالتعاون مع الزوج. فقالت إحدى النساء إنها تدخر هي وزوجها فقالت: «يبقى في محل وأكثر يعني بنحوّش الفلوس طبعاً فهنعمل حاجة أكبر ونتوسّع أكثر». على الجانب الآخر فإن قليلاً من النساء يفضّلن أن يدخرن الفائض من الأرباح بعد الإنفاق على الأسرة، بعيداً عن الزوج. وذكرت إحدى المشاركات: «جوزي مالوش دعوة بفلوسي... فلوسي معايا هو ممكن يبقي عارف إن معايا فلوس بس مايقدرشي يقول لي هاتي، ليه عشان لو قالي هاتي خمسين جنيه ولا ميت جنيه ولا ميتين هاقله ليه... لازم أعرف هيصرفهم في إيه».

التعامل مع القروض وتسديدها:

- عرفت النساء عن القروض من خلال الجمعيات الأهلية القريبة من منطقة سكنها سواء من خلال الدعاية التي تنفذها الجمعية، أو من خلال المعرفة الشخصية بأحد العاملين أو العاملات بالجمعية، أو من خلال إحدى الصديقات أو الأقارب أو الجيران.
- اختلف عدد سنوات العمل لكل امرأة ممن أُجريت معهن المقابلات المعمّقة، وبالتالي تباين عدد المرات التي حصلت فيها النساء على قروض، فهناك من حصلن على ٥ قروض وتدرّجت من ٣٠٠٠ جنيه قيمة القرض ووصلت إلى ٢٠ ألف جنيه، وعدد قليل جداً سبق لهن الحصول على قرض من البنك.
- هناك جمعيات تمنح القروض مُجمّعة لمجموعة من النساء، وكل امرأة تكون ضامنة للأخرى، أو يكون الضامن أحد الأقارب (الزوج - الابن - الأخ)، وكان هناك أم وابنتاها كل منهن لديها مشروع ويضمن بعضهن بعضاً، وهؤلاء النساء تكون مشروعاتهن مكّمة لبعضها بعضاً، فمثلاً تقوم مجموعة من بائعات الخضار والفاكهة بالتنسيق مع بعضهن في شراء البضائع وتنويعها بحيث يكون بينهن تكامل وليس منافسة، أيضاً الأم وابنتاها يتقاسم قيمة القرض وتعمل الأم في البقالة وابنتاها في المنظفات.
- لوحظ من خلال المقابلات أن أغلب المقترضات ملتزمات في تسديد قسط القرض، وذكر عدد من النساء أن التأخير في السداد لا يتجاوز بضعة أيام، وتبيّن من النقاش أن السبب في

ذلك هو رغبة المقرضة في الحصول على قرض جديد. وأن بعضهن يعتمدن على القرض في إدارة المشروع أو تيسير أمورهن المعيشية، ويمكن أن تقترض لكي تسدد القرض وهذا يحدث في حالة تعرّض الأسرة لضائقة مالية بسبب مرض مفاجئ لأحد أفراد الأسرة، أو توقّف الزوج عن العمل خاصةً من يعملوا باليومية، فتقوم المقرضة بالسلفة أو دخول جمعية من أجل تسديد القرض؛ لأنها تكون حريصة على عدم مساءلتها من قبل الجمعية والمحافظة على ثقة الجمعية فيها لكي تتم الموافقة لها للحصول على قرض آخر.

- لا تتذكّر أغلب المقرضات تفاصيل الإجراءات الخاصة بالحصول على قرض من الجمعية، أو نسبة الفائدة وبعضهن كان يطلب أن نلجأ إلى الجمعية لسؤالها عن هذه التفاصيل، السبب في عدم اهتمام النساء بمعرفة نسبة الفائدة يرجع إلى ثقة المقرضات في الجمعية، حسبما ذكرن، وأنهن مطمئنات في التعامل مع الموظفين والموظفات في الجمعية.
- تمنح إحدى الجمعيات في أسبوط قروضاً عينية تتمثل في مكن خياطة أو ماشية وطيور، وتقوم المقرضة بالتسديد بطرق مختلفة إما عن طريق أقساط شهرية، أو عندما تلد الماشية أو الطيور تقوم برد ما أخذته للجمعية.
- لا تحصل بعض النساء على قروض وإنما تشكّل مجموعة ادخارية^٣ مع عدد من النساء الأخريات، وتقوم الجمعية

^٣ حسب تعريف هيئة كير الدولية: تقوم منهجية مجموعات الادخار والإقراض على تطوير ومأسسة فكرة "الجمعية" التي يعرفها المجتمع المصري، ويعتمد عليها كثير من الأسر ذات الدخل المحدود في توفير احتياجات أساسية لهم، ويستند تطوير عملية المجموعات الادخارية على قيام مجموعة من النساء بشراء "أسهم" وهن من يحددن قيمة السهم، ويقوم بتنظيم من يستحق الحصول على المبلغ المجموع من

بمساعدهتهم في تشكيل مجلس إدارة لإدارة صندوق الادخار، وتنظيم التعاملات المالية فيما بينهن. وهناك نساء أخريات يعتمدن على الجمعيات، ويكون أعضاء الجمعية من الجيران أو الأقارب، وترى أن الجمعية أفضل لأنها لا تفرض عليها عبء الفوائد، فما تحصل عليه هو ما تسدده. وذكرت بعض النساء أنهن يعتمدن على القرض وعلى الجمعية في تمويل المشروعات أو توفير نقود للأزمات، أو حسب تعبيرهن «تنفع في وقت الضيق وتحل أزمة ممكن نتعرض لها... في بعض الأحيان لا نجد فلوس للأكل والشرب بسبب مرض الزوج أو لم يوفق في شغله»، وهذا يحدث أكثر مع من يعمل عمالة يومية وليس له دخل ثابت وزوجته أمية وتدير مشروعاً بسيطاً ليس له عائد يؤمن من خلاله الاحتياجات الضرورية والأساسية للأسرة.

الخدمات المالية التي تحصل عليها النساء:

■ عدد قليل جداً من المقترضات لهن تعاملات مع البنوك من خلال الحصول على قروض، بينما الأغلبية لا يعرفن مقرات البنوك أو أسماءها. وذكرت معظم النساء أنهن لا يفضلن التعامل مع البنوك لأنهن سمعن أن إجراءات الحصول على قرض بنكي شديدة التعقيد، وأنهن كما ورد على لسان بعضهن: «لن يصبروا علينا لو تأخرنا في سداد القرض... لا أعرض سمعتي لكلام الناس بأن يأتي من يقف على بابي

قيمة الأسهم، ونقوم الجمعيات التي تنظم برامج الادخار والإقراض بتنظيم أنشطة وتدريب لبناء قدرات النساء على إدارة هذه الصناديق، وإدارة المشروعات، ومهارات العمل الجماعي.

ويطالبنى بقسط القرض... لكن الجمعية مش ممكن تعمل معانا كدا ويصبروا علينا كام يوم». وكما أشرنا أعلاه تعطي الجمعية فترة سماح عدة أيام أو أنها تعيد جدولة القرض، وذكرت أخريات أنهن سمعن من شيوخ ومن جيرانهن أن التعامل مع البنوك حرام. ويفضل عدد ليس بقليل التعامل مع الجمعية؛ لأنها أقرب ولا تحتاج إلى تكلفة مواصلات، لأن مقرات البنوك تبعد كثيراً عن القرى. وتعتمد بعض النساء على تنظيم جمعيات مع الجيران والأقارب لأنها ليس بها فائدة.

- ذكر عدد قليل من النساء أن لهن حسابات في دفتر البريد، وتعامل عدد قليل منهن مع مكاتب البريد في تسديد مصروفات المدارس للأبناء، بينما لا تتعامل الأغلبية مع مكاتب البريد ومنهن نساء لا يعرفن مقرات مكاتب البريد.
- اختلفت المواقف بشأن المعرفة بشهادات أمان فالبعض شاهد الإعلانات في التليفزيون، لكن لم يهتم بمعرفة التفاصيل، أو الاستفسار عن هذه الشهادة، والبعض الآخر لم يسمع عنها مطلقاً.
- لا تستخدم جميع النساء أية وسيلة إلكترونية في التعاملات والتحويلات المالية، ومن خلال المشاهدة لوحظ أن أجهزة الموبايل التي يستخدمها هؤلاء النساء محدودة للغاية ولا توجد بها الإمكانيات اللازمة.
- ذكرت بعض النساء أن الحكومة قامت بتركيب عدادات كهرباء جديدة في المنازل يتم شحنها عن طريق كروت الشحن، وأنهن لا يعرفن كيف يستخدمن هذه الكروت ويضطرون

للذهاب إلى الشركة شهرياً لكي تشحن هذه الكروت وأشار بعضهن الآخر إلى أنه يذهب إلى محلات البقالة التي تقوم بعملية الشحن ، وهي خدمة جديدة تقوم بها محلات البقالة. ذكرت جميع النساء أنهن لا يحصلن على أي معلومات بشأن الخدمات المالية والبنكية من الجمعيات التي تتعامل معها ، وهذه إجابة متوقّعه لأن الجمعيات لا ترغب بطبيعة الحال في أن تذهب النساء إلى البنوك ، لأنها منافس للجمعيات في عمليات الإقراض .

الرؤية المستقبلية للنساء المشاركات في ورش العمل:

- أغلب النساء لديهن طموح في تطوير مشروعاتهن والتوسّع فيها . فمنهن من يرغبن في فتح محل سواء للملابس أو البقالة ، ومنهن من تريد أن تتوسّع في شراء الماشية والطيور ، وتبيع الألبان والبيض بكميات أكبر . وتوجد أم وبناتها يرغبن في عمل مشروع كبير مشترك ، لكن أكد الجميع على الاستمرار في الحصول على القرض ، وذكرن أن الاستفادة منه متعدّدة ، منهن النساء اللائي يستفدن من القرض في تطوير المشروع أو فتح مشروع آخر ، أو أخذ جزء منه لزواج أحد الأبناء ، وتم شرح هذا الجزء أعلاه في محاور سابقة .
- وصفت أغلب النساء أنفسهن بأنهن ناجحات؛ لأنهن استطعن تحسين الأوضاع المعيشية للأسرة ، وأنهن استطعن إسعاد أبنائهن ، أو قلّت الخلافات والمشاحنات مع الزوج حول المصروفات .
- لم تذكر النساء أي طموح شخصي أو أنهن يشعرن بالتحقّق ، أو أنهن يسعين لتحقيق حلم شخصي ، عدا امرأة واحدة ذكرت

أنها ترغب في استكمال تعليمها وتصبح ممرضة ، وأجبرت على الزواج قبل بلوغها ١٨ عامًا وأنجبت طفلة ، ومع ذلك ظل حلم استكمال تعليمها يراودها . مع سوء معاملة الزوج لها طلبت الطلاق ، وتوجهت إلى منزل والدها وقامت بشراء ملابس لبيعها ، وأثناء سردها لقصتها أكّدت أنها سوف تتمسك بالطلاق لاستكمال تعليمها ، وأنها تتمنى أن تكون ابنتها في ظروف أفضل منها وتكمل تعليمها وتكون قادرة على اتخاذ قرارات بشأن حياتها ومستقبلها . وهناك نساء أخريات أميات ومشروعاتهن صغيرة ومحدودة ، مثل بيع الخبز أو الخضراوات من المنزل ، كل ما يسعين له هو تأمين المأكل للأبناء ، وقد ذكرن أنهن لا يستطعن توفير المصروفات للتعليم ، ورغم ذلك لديهن خمسة أطفال ، ويصل عدد الأطفال في بعض الأسر إلى ثمانية ، وأعمار الأطفال متقاربة .

استخلاصات:

- أغلب الجمعيات الأهلية المشاركة في ورش العمل كان توجّها للعمل على برامج الإقراض والمشاريع مرتبطة بمبادرات من هيئات دولية ، وجهات حكومية ، والمجالس القومية؛ فهذه الجهات هي التي بادرت بالتوجّه للجمعيات . ويمكن القول إن هذه الجمعيات دورها تنفيذي وحلقة وصل لوصول هذه الجهات للنساء الفقيرات في القرى ، وبالتالي لم تكن صدفة أن يتم اختيار جمعيات في مناطق فقيرة ، بل من وجهة نظر الباحثة إن هذا كان متعمداً من أجل أن تجد هذه الجمعيات من يحتاج لهذا القرض ، وبالتالي التقى هذا التوجّه مع احتياجات النساء اللاتي كنّ يبحثن عن فرص عمل

بدافع الاحتياج المادي؛ من أجل توفير الاحتياجات الأساسية للأسرة، وتحسين مستوى المعيشة، وفي الوقت نفسه وجدت الجمعيات في عملية الإقراض فرصة للحصول على ربح، وتنشيط الجمعية.

بادرت النساء في البحث عن أنشطة اقتصادية مناسبة لقدراتهن ومواردهن المالية المحدودة، ويمكن تنفيذها داخل المنزل، وتعرضن لانتقادات من الأقارب والجيران لأنهن خالفن العادات والتقاليد بخروجهن للعمل. وتحدثت النساء هذه الانتقادات من أجل الاستمرار في عملهن الذي يستطعن من خلاله سد احتياجات أساسية لأبنائهن، كما قالت إحدى المشاركات: «أنا لو كنت عملت حساب لكلام الناس ما كنتش عرفت أربي اولادي». وواجهت النساء بمفردهن هذه الانتقادات، ورغم اعتراف الجمعيات بهذه الانتقادات، لكن لم يكن لها دور من أجل تغيير نظرة المجتمع لهؤلاء النساء، من خلال تنظيم أنشطة تتعلق بتغيير هذه الأنماط الثقافية والاجتماعية. ويمكن تفسير ذلك بأن هذا لم يكن له تأثير سلبي مباشر على برامج الإقراض أو المشروعات التي تنفذها النساء، فضلاً عن افتقاد هذه الجمعيات للرؤية والخبرة اللازمين للعمل على هذه القضايا الثقافية والاجتماعية.

تبيّن أيضاً في اختيار أنشطة المشروعات التي تعمل عليها النساء أنها مهن تقليدية تتشابه أغلبها مع الأنشطة التي تقوم بها النساء داخل المنزل، منها الخياطة وبيع الخضراوات والبقالة والمنظفات والملابس وتربية الطيور والماشية. وانقسمت مواقف الجمعيات، فمنها من يرى أن هذه الأنشطة مناسبة

لـ«طبيعة وقدرات النساء» ويمكن تنفيذها داخل المنزل، وأيضاً محل قبول من الأسرة، واتجاه آخر يتبنى نفس الرؤية التقليدية لكن يرى أنه من الممكن أن تتعلم النساء مهناً أخرى، وأنهم عندما يجدون استعداداً لدى النساء لذلك تستجيب الجمعيات. وقدموا أمثلة مثل تعليم النساء صيانة الموبايل، وبيع أنابيب، لكن لا تزال الأغلبية تعمل في المهن التي تتشابه مع الأدوار الاجتماعية التي تقوم بها النساء داخل الأسرة، وهذه الأنشطة إما تكون من اختيار النساء لاعتبارات أنها تنفذ مشروعيّاً أخذت فكرته من إحدى الجارات أو الأقارب، أو تفضّل النساء هذه الأنشطة لأنها يمكن تنفيذها داخل المنزل، وبالتالي تستطيع أن تدير المشروع بما لا يتعارض مع القيام بأعباء العمل المنزلي ورعاية الأسرة، أو يكون المشروع من اقتراح الجمعية وتقبّل به النساء للأسباب السالف ذكرها. وتحدد مجالات عمل المشروعات التي تقوم الجمعية بتنفيذها إما تكون مرتبطة بالجهة الممولة للمشروع، أو تختارها الجمعية بنفس الاعتبارات التي تختار بها النساء مجالات النشاط، أي أن نفس النظرة التقليدية تكون حاکمة للجمعيات والنساء في اختيار المشروعات.

توفير فرص عمل للنساء من خلال هذه المشروعات ساعد هؤلاء النساء على تلبية احتياجات أساسية للأسرة، منها استكمال تعليم الأبناء والبنات حتى مرحلة التعليم الجامعي، وزيادة قدرة النساء على المساهمة المالية داخل الأسرة، وادخار بعض المبالغ القليلة التي تساعد في الظروف الطارئة مثل حالات المرض أو زواج الأبناء. وهناك نساء أخريات

يقف احتياجهم عند حدود توفير الطعام والملابس ، لم يجتهدن لتطوير مشروعاتهن ، ولم يهتمن بتعليم أبنائهن ، وأغلب هؤلاء النساء ليس لديهن تطلُّع في تحسين أوضاعهن ، ويقمن بإنجاب أطفال كثيرة ، يصل عدد الأبناء في هذه الأسر إلى ثمانية أبناء ، ومبررهن في ذلك هو نفس المعتقدات التقليدية أن هؤلاء الأطفال «عزوة» حتى مع حرمان هؤلاء الأطفال من حقوقهم الأساسية ، كما يوافقن على زواج بناتهن صغيرات في السن .

يتبين أن خروج النساء للعمل فحسب ليس كافيًا لإحداث تغيير على مستوى التطور الاجتماعي وهذا البُعد لم تهتم به الجمعيات الأهلية بالدرجة الكافية ، وكان من المفترض قيام الجمعيات بتدخلات تسهم في رفع وعي هذه الأسر بأهمية تعليم أبنائهم والعمل على تغيير الاتجاهات الإنجابية ، بما يعود بالنفع على تحسين الوضع المعيشي والاجتماعي لهذه الأسر ، كما أنه مع زيادة أعداد الأسرة ومحدودية العائد من هذه المشروعات ، يكون تأثيرها على تحسين مستوى المعيشة ضعيفًا ، ويساعد العائد من هذه المشروعات على خروج هذه الأسر من دائرة العوز فحسب ، ولا تقوم الجمعيات بدور واضح بشأن مساعدة النساء على تطوير هذه المشروعات وتحسين المنتج ، فسبع جمعيات فحسب تنظم تدريبات على التأهيل الحرفي والمهني ، وتقديم نماذج وأفكار للمشروعات ، ومعظم النساء المشاركات في ورش العمل لم يحصلن على تدريبات تتعلَّق بالتسويق أو دراسة الجدوى أو الإدارة المالية للمشروعات ، ودراسة فرص أفضل للتسويق ، أو تحسين فرص الاستدامة من خلال عمل

جماعي تتكامل في القدرات البشرية والمالية مثل المجموعات الإنتاجية والتعاونيات .

أوضحت المناقشات مع كلٍّ من ممثلي الجمعيات والنساء المشاركات ، أنهم ليس لديهم معرفة بالخدمات المالية التي تقدّمها البنوك ومكاتب البريد ، وليس لدى الجمعيات أي أنشطة توعية للنساء بشأن طريقة فتح حسابات بنكية أو دفاتر توفير ، وتكشف هذه المناقشات عن أن الجمعيات الأهلية ليست على علم بما يتم التخطيط له من قبل البنوك والجهات الحكومية بشأن دور الجمعيات الأهلية في تثقيف النساء/ الرجال في القطاع غير المنظم بآليات الشمول المالي ، وتحتاج هذه الجمعيات إلى تثقيف بآليات تطبيق الشمول المالي ، ومعرفة أن هذه الآليات تشكّل جزءًا من سياسات تستهدف دمج القطاع غير المنظم في القطاع المنظم ، وأن تكون التعاملات المالية لهذا القطاع مرئية وتتداول من خلال جهات رسمية .

٤ أطلق البنك المركزي مبادرة التمويل متناهي الصغر في ٢٣ مايو ٢٠١٧ ، والمقصود به التمويل متناهي الصغر الممنوح مباشرة للأشخاص والشركات والمنشآت أو من خلال الجمعيات والمؤسسات الأهلية وشركات التمويل متناهي الصغر ، وتم نشر هذه المبادرة في الكتاب الدوري الصادر عن البنك المركزي بتاريخ ١٢ يوليو ٢٠١٧ بشأن تمويل المنشآت الصغيرة العاملة في المجال الزراعي والتصنيع الزراعي والثروة السمكية والداجنة والحيوانية.

- <http://www.cbe.org/ar>

فصل ختامي

مدى ملائمة الخدمات المالية الرسمية
للإسهام في زيادة فرص العمل الحرّ للنساء

وخطة العمل المقترحة

يتسم الواقع المصري بتواضع نسبة النساء في قوة العمل وارتفاع معدلات البطالة للإناث مقارنة بالذكور، فضلاً عن ارتفاع نسبة النساء المعيلات تحت خط الفقر. كما يتسم بارتفاع نسبة النساء العاملات في القطاع غير الرسمي لدى الأسرة، بدون أجر وبدون حماية قانونية أو تأمينات اجتماعية. ويعني هذا أن تحقيق هدف التمكين الاقتصادي للنساء، يتطلب ليس زيادة فرصهن في العمل للسوق فحسب، ولكن بالأساس أن يكون ذلك العمل بأجر نقدي، ناهيك عن أن يتوفر له الحد الأدنى من شروط العمل اللائق. ففي ظل ارتفاع معدلات البطالة بين النساء وظروف سوق العمل في مصر يمكن أن يمثل العمل الحر الملاذ الأخير للنساء اللاتي يعجزن عن إيجاد وظيفة مستدامة ذات أجر نقدي. وعلى صعيد آخر، يتسم الواقع المصري بتواضع معدلات النفاذ إلى الخدمات المالية الرسمية للسكان البالغين مقارنة بالدول ذات الظروف المثيلة، وبوجود فجوة كبيرة في غير صالح النساء وسكان الريف.

هذا، وقد أشار العديد من التيارات، على صعيد الفكر الاقتصادي والنسوي، إلى الدور الاحتمالي الذي يمكن أن يلعبه نفاذ النساء للخدمات المالية الرسمية، وخاصة خدمات الادخار والتمويل، في فتح فرص العمل الحرّ لهنّ، سواء تم ذلك في سياق رفع معدلات النمو الاقتصادي أو في سياق تخفيض معدلات الفقر، مع التركيز على ما قد يكون لذلك كله من آثار إيجابية أو سلبية على تمكين النساء. إلا أن العقد الحالي قد شهد تصاعداً فيما يمكن أن ندعوه بالتيار «البراجماتي» الذي يرى أنه أياً ما كانت وجهات النظر بشأن أثر الشمول المالي على التمكين الاجتماعي والسياسي للنساء، فإنه يتعين التركيز على تحقيق نفاذ النساء إلى خدمات مالية تتسم بالجودة والكفاءة وإزالة العقبات التي تحول دون استفادتهن من تلك الخدمات في زيادة فرص العمل، سواء تمثلت تلك الفرص في أنشطة تستهدف الوفاء بالاحتياجات الأساسية لهن ولأسرهن، أو تمثلت

في فرص لريادة الأعمال وتأسيس مشروعات قادرة على النجاح والاستمرار والنمو وفتح فرص عمل لأخريات وآخرين.

وانطلاقاً من نفس هذا المنطق البراجماتي حاولنا، في هذا الجزء من المشروع التدريبي، التعرّض بالدراسة للدور الذي يمكن أن يلعبه نفاذ النساء للخدمات المالية الرسمية في مصر لزيادة فرصهن في العمل الحر. وذلك بدءاً بتحليل المستوى الحالي للخدمات المالية الرسمية المتاحة للنساء كمّاً ونوعاً، والسمات الرئيسية لتلك الخدمات وما يرتبط بها من شروط، مع التركيز على خدمات الادخار، وخدمات التمويل، وخدمات التأمين، باعتبارها تمثل الخدمات المالية الأكثر صلة بخلق فرص عمل قادرة على توليد دخل نقدي وتوفير حدّ أدنى من الحماية الاجتماعية للنساء.

وقد تم تحليل الخريطة الحالية للخدمات المالية المتاحة للنساء كمّاً ونوعاً، من واقع البيانات والمُسوح والتقارير الرسمية، وتفصيل الخدمات المعلنة من البنوك والهيئة العامة لخدمات البريد والجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات العاملة في مجال التمويل متناهي الصغر، فضلاً عن جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر. كما تم الاستناد إلى نتائج ورش العمل التي أجرتها مؤسسة المرأة الجديدة مع عدد من الجمعيات والمؤسسات الأهلية ومجموعة من النساء المستفيدات بالقروض متناهية الصغر.

وبانتهاء تلك الجوانب المختلفة للتحليل نصل إلى هذا الفصل الختامي، الذي نعرض فيه النتائج التي تم التوصل إليها بشأن مدى ملاءمة الخدمات المالية الرسمية، بمستواها وسماتها وشروطها الحالية، للإسهام في زيادة فرص العمل الحرّ للنساء، وخاصة في الريف. كما نطرح للحوار خطة عمل مقترحة لتحسين جودة وكفاءة تلك الخدمات وتفعيل دورها في تحقيق الهدف المشار إليه.

أولاً: مدى ملائمة برامج الخدمات المالية الرسمية الحالية لهدف زيادة فرص العمل الحر للنساء

تشير نتائج التحليل إلى وجود قصور واضح في البنية الأساسية لشبكة المؤسسات المالية الرسمية، التي يُفترض أن تقدم خدماتها للنساء، سواء تمثل الأمر في شبكة وحدات البنوك أو منافذ المؤسسات العاملة في مجال التمويل متناهي الصغر. ويمثل بُعد المسافة عن تلك المؤسسات أحد العوائق المهمة التي تحول دون نفاذ النساء إلى الخدمات المالية الرسمية، خاصة في ظل ما قد تفرضه العادات الاجتماعية من قيود على حركتهن وقدرتهن على التنقل، والافتقار إلى وسائل النقل الآمنة.

ويلاحظ أن برامج الشمول المالي المطروحة حالياً من المؤسسات المالية الرسمية تركز إلى حد كبير على التوسع في استخدام الوسائل الإلكترونية المختلفة (إنترنت، بطاقات إلكترونية، موبايل، ماكينات صراف آلي)؛ لتطویر وتحسين جودة خدمات المدفوعات، وهو الأمر الذي يمكن أن يساعد في التغلب على عقبة بُعد المسافة وعلى نفاذ بعض شرائح النساء المصريات إلى الخدمات المالية الرسمية بتكلفة ملائمة.

إلا أنه يجب تذكّر عدد من الأمور المهمة، أولها أن تلك التطبيقات التكنولوجية باختلاف أنواعها تفترض جميعها المعرفة بالقراءة والكتابة، ناهيك عن توافر حد أدنى من المعرفة بتطبيقات الإنترنت، وهو الأمر الذي يصطدم بحقيقة ارتفاع نسبة الأمية بين النساء، وخاصة في الريف، والتي تشكل في حد ذاتها عائقاً معتبراً أمام الاستفادة من تلك الخدمات. وثانيهما أن تفعيل خدمات المدفوعات باستخدام الهاتف المحمول والوسائل الإلكترونية وزيادة معدلات استخدامها من جانب النساء، يظل رهناً بمدى انتشار وكفاءة واستدامة البنية الأساسية لشبكة تكنولوجيا المعلومات، وهو الأمر الذي يشوبه العديد من جوانب القصور في الوقت الحالي.

وفي كل الأحوال فإنه تتعين الإشارة إلى أن خدمات المدفوعات، على أهميتها، ليس لها علاقة مباشرة بفتح فرص العمل للنساء. بل إن دور وأهمية خدمات المدفوعات يبدآن، في الغالب، بعد حصول النساء على عمل وامتلاكهن دخول يطمحن إلى السيطرة عليها وعلى كيفية التصرف فيها.

أما فيما يتعلّق ببرامج الادخار والتمويل والتأمين متناهي الصغر المتاحة للنساء فقد تمثلت نتائج التحليل فيما يأتي:

١. يتسم المستوى الحالي للتكاليف والأعباء المالية اللازمة للحصول على حساب ادخاري في البنوك المصرية، بوجه عام، بالارتفاع بما يفوق إمكانيات شريحة كبيرة من النساء، وخاصة في الريف المصري. وهو ما يحد من استفادة النساء من تلك الخدمات في تكوين الحد الأدنى من المدخرات التي يمكن استخدامها لبدء نشاط اقتصادي، أو توفير جزء من رأس المال اللازم لتأسيس مشروع يستكمل تمويله من خلال الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية.

٢. أما منظومة التمويل الرسمي المتاح لمشروعات النساء في مصر فتتسم بوجود ثلاثة تناقضات رئيسية:

أ- فجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، الذي يتمتع بالقدرة على توفير التمويل الميسر وتوفير خدمات المشورة والدعم الفني والتدريب والتسويق للنساء، يقوم بدور محدود في مجال التمويل المباشر ويعتمد بشكل أساسي على الوسطاء للقيام بهذا الدور. ويؤدي تعدد حلقات هؤلاء الوسطاء إلى الإطاحة بميزة التمويل الميسر للنساء. ونشير على سبيل المثال إلى برنامج «بشاير الخير» في بنك التنمية الصناعية، الممول من

خلال الجهاز، والذي يصل فيه التمويل للمستفيدة النهائية من خلال الجمعيات الأهلية والمؤسسات والشركات العاملة في مجال التمويل متناهي الصغر. فعلى الرغم من أن المصدر الأصلي لأموال هذا البرنامج هو جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهي الصغر، فإن التمويل يصل للمستفيدة النهائية بسعر فائدة ٢٠٪ مقطوعة (أى أن المدينة تظل تدفع نفس قيمة الفوائد طوال مدة القرض رغم تناقص أصل الدين مع سداد كل قسط). ويعني هذا أن العبء الفعلي للفوائد على النساء المقترضات يعادل في حقيقة الأمر أكثر من ٣٦٪ سنوياً فائدة متناقصة.

ويوضح ذلك أنه حتى لو كان المصدر الأصلي للتمويل موارد مالية ميسرة تم الحصول عليها من جهة مانحة دولية أو إقليمية، فإن تعدد القنوات الوسيطة (جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ثم البنك ثم الجمعية الأهلية)، وإضافة مصروفات إدارية وهامش ربح لكل وسيط منها، يؤدي إلى وصول التمويل للمستفيدة النهائية بمعدل فائدة مرتفع أبعد ما يكون عن التمويل الميسر.

ب- أما التناقض الثاني فيتمثل في أن البنوك التي تتوفر لديها موارد مالية ضخمة، ويمكن أن تتيح لمشروعات النساء شروطاً مالية أكثر ملاءمة، بالمقارنة بالجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات العاملة في مجال التمويل متناهي الصغر، تعاني من وجود صورة ذهنية سلبية عنها لدى النساء، كما يتسم أداؤها بالعزوف عن التمويل المباشر للمشروعات متناهي الصغر (والصغيرة أيضاً) وتفضل أن تقوم بإقراض الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات كي تتولى هي تقديم التمويل. كما لوحظ أن بعض البنوك تعلن صراحة أنها تقتصر على

تمويل المشروعات القائمة فقط ولا تمول المشروعات الجديدة، وهو ما يمثل عقبة كبيرة أمام فرص النساء في بدء نشاط اقتصادي من خلال تأسيس مشروع جديد، حيث يتطلب الأمر منهن إما الاعتماد على مدخرات سبق تكوينها وإما الاقتراض من الأسرة والأصدقاء والمصادر غير الرسمية. ويمثل هذا في حد ذاته قيوداً معتبراً على حجم ونوع النشاط الذي يمكنهن ممارسته.

ج- أما التناقض الثالث فيتمثل في أن الجمعيات والمؤسسات الأهلية التي تتمتع بثقة النساء، خاصة في الريف، تقدم التمويل اللازم لمشروعاتهن بشروط مالية مُحجفة، كما ينصب نشاطها بصفة أساسية على التمويل القزمي للأنشطة الاقتصادية منخفضة الإنتاجية.

فعلى الرغم من أن القانون قد سمح للجهات العاملة في مجال التمويل متناهي الصغر بأن يصل الحد الأقصى لما تمنحه من قروض إلى مائة ألف جنيه، إلا أن أغلب البرامج المطروحة لتمويل النساء في الجمعيات تضع حداً أقصى للتمويل يقل كثيراً عن ذلك، وخاصة فيما يتعلق ببرامج إقراض المرأة المعيلة، التي يمكن إدراج معظمها تحت بند تخفيف حدة الفقر. ففي غالبية تلك البرامج يتراوح حجم التمويل بين ١٠٠٠ جنيه - ٥ آلاف جنيه. بعكس الحال في برامج البنوك التي تتيح للنساء مبالغ أكبر كثيراً للتمويل، حتى فيما يتعلق بقروض مشروعات المرأة المعيلة وتحت خط الفقر، التي يمكن أن يصل حجم التمويل فيها إلى ٢٥ ألف جنيه - ٣٠ ألف جنيه.

ومن ناحية أخرى فإنه في الوقت الذي تتيح فيه البنوك للنساء تمويلاً للمشروعات الصغيرة بسعر فائدة مدعم لا يتجاوز ٥٪ متناقصة (في إطار مبادرة البنك المركزي المصري) والعديد

من برامج التمويل الميسر التي لا يتجاوز سعر الفائدة في بعضها ١٠,٥ ٪ متناقصة وأحياناً ٧ ٪ فقط ، فإن هذا الأمر يكاد يكون مفتقداً تماماً في الجمعيات والمؤسسات الأهلية (فيما عدا البرامج الممولة من وزارة التضامن الاجتماعي) رغم تمتعها هي أيضاً بالعديد من مصادر التمويل الميسرة .

وقد لوحظ أن أسعار الفائدة على القروض المتاحة للنساء من الجمعيات والمؤسسات الأهلية غالباً ما تكون «مقطوعة» أي أنها تُدفع على كامل قيمة القرض طوال المدة وليس على الجزء المتبقي فقط ، والدليل على ذلك أن برامج السداد تكون «على أقساط متساوية» . وكما سلفت الإشارة فإن العبء الحقيقي للفائدة المقطوعة تكون أعلى كثيراً من المعدل المصرح به . ولعلّه من المثير للاهتمام أن مستويات الفائدة المرتفعة التي تطرحها الجمعيات والمؤسسات الأهلية في برامجها قد فتحت الباب لشركات التمويل متناهي الصغر لفرض أسعار فائدة مماثلة في الارتفاع ، تصل في بعض الأحيان إلى ٤٢ ٪ .

ونظراً لعبء الفائدة المرتفع فقد لوحظ أن نمط السداد ، خاصة بالنسبة للمرأة المعيلة والقروض الجماعية غالباً ما يكون في شكل أقساط أسبوعية أو نصف شهرية ، وذلك كوسيلة لجعل عبء القسط الواحد مُحتملاً رغم ارتفاع سعر الفائدة .

والواقع أن نشاط التمويل متناهي الصغر يمثل ، فيما يبدو ، مناسبة لتحقيق ربحية عالية من جانب الجمعيات والمؤسسات الأهلية ، وهو الأمر الذي تؤكده قوائمها المالية المعتمدة ، رغم ما يُفترض من أنها مؤسسات «غير هادفة للربح» . فالمستوى الحالي لمخاطر النشاط لا يبرر الارتفاع الكبير في أسعار الفائدة على القروض التي تقدّمها تلك الجهات ، فضلاً عن أن نشاطها

مُعفى أصلاً من الضرائب .

وربما كانت معدلات الربحية العالية لنشاط التمويل متناهي الصغر هي التي تفسر إقبال اتحاد الصناعات واتحاد الغرف التجارية وبنوك محلية وصناديق استثمار أجنبية ورجال أعمال وقيادات سابقة في الجهاز المصرفي ، على تأسيس شركات هادفة للربح وخاضعة للضرائب ، لممارسة هذا النشاط .

٣ . تتسم المنظومة الحالية لنشاط التمويل متناهي الصغر بوجود استقطاب لصالح الجهات الأكبر حجماً لكي تصبح تدريجياً هي اللاعب الرئيسي في هذا المجال . فعلى الرغم من أن الجمعيات والمؤسسات الأهلية الكبيرة كانت تسيطر تقليدياً على مجال التمويل متناهي الصغر ، وخاصة للنساء ، إلا أن دور الشركات قد تصاعد بوتيرة سريعة بحيث أصبحت تمثل منافساً قوياً لتلك الجمعيات وتستاثر بنسبة معتبرة من إجمالي المنافذ وعدد المستفيدين ورصيد التمويل الممنوح . كما اقترن هذا الاستقطاب بظاهرة خروج جمعيات ومؤسسات أهلية من الفئة الصغيرة (ج) من النشاط بناءً على طلب منها ، فيما قد يعدّ إعلاناً لعدم قدرتها على منافسة الشركات والجمعيات الأكبر حجماً .

وعلى الرغم من أن تزايد دور الشركات قد يتيح للنساء برامج تمويل بمبالغ أكبر حجماً ، إلا أنه يجب تذكّر أن أداء الشركات حتى الآن يوضح أنها لا تولي اهتماماً لخدمات الدعم الفني والتدريب والتسويق وغيرها من الخدمات غير المالية التي تحتاج إليها النساء عند دخولهن مجال العمل الحر .

٤ . عدم ملاءمة المنظومة الحالية لخدمات التأمين المتاحة للنساء

مع احتياجاتهن في مجال العمل الحر . فالنساء يحتجنَ إلى خدمات التأمين على الحياة والتأمين الصحي ، وضْعاً في الاعتبار افتقارهن إلى الحماية الاجتماعية الرسمية . كما تحتاج المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر للنساء (مثلها مثل المشروعات الأكبر حجماً) إلى تغطية مخاطر الحريق والسطو والسيول وغيرها من المخاطر التي تنجم عنها أعباء وتكلفة مالية كبيرة يمكن للخدمات التأمينية أن تساعد في مواجهتها . إلا أن الوضع الحالي يشير إلى القصور الشديد في الخدمات التأمينية اللازمة لتغطية هذه الاحتياجات للنساء .

فالتأمين الإلزامي المصاحب للتمويل متناهي الصغر يستهدف تغطية مخاطر عدم السداد في حالة وفاة العميلة أو إصابتها بعجز كلي يمنعها من السداد ، حيث تقوم شركة التأمين بسداد أقساط القرض المتبقية ، أي أن المستفيد من الخدمة التأمينية هو الشركة أو الجمعية وليس العميلة .

أما التأمين الاختياري المتاح للنساء فيتمثل بصفة أساسية في وثيقة «أمان» التي يتم بيعها من خلال أربعة بنوك عامة . إلا أن الوثيقة تقتصر على تغطية خطر الوفاة ، ولا توفرَ لهن أي حماية في مواجهة خطر العجز أو المرض أو الشيخوخة . وعلى الرغم من أن برامج الهيئة العامة لخدمات البريد تتضمن نظاماً للتأمين الادخاري يتمثل في حساب توفير تعاوني يتيح للمستفيدة/ المستفيد ميزة التأمين على الحياة ، بالإضافة إلى فائدة على المدخرات ، إلا أن التعريف ، من جانب الهيئة ، بوجود تلك الخدمة وتفصيلها وشروط الاستفادة بمزاياها يكاد يكون منعدماً .

٥. تواضع أداء بعض المؤسسات المالية الرسمية التي كان

يفترض أنها مهياً أكثر من غيرها للتعامل مع الفئات المهمشة ، وعلى رأسها النساء الريفيات . ويُعزى ذلك بشكل أساسي إلى ما تعانيه تلك المؤسسات من مشكلات تتعلق بضعف معدلات الميكنة والاعتماد الكبير على العمل اليدوي ، والتواضع الشديد في شبكة الصارف الآلي ، فضلاً عن ضعف كفاءة شبكة نظم المعلومات . وتتمثل تلك المؤسسات بصفة رئيسية في كلٍّ من مكاتب خدمات البريد ، والبنك الزراعي المصري ، وبنك ناصر الاجتماعي .

فعلى صعيد الإمكانات الاحتمالية تتمتع مكاتب خدمات البريد بالانتشار في كافة القرى والنجوع والمناطق النائية ، وبانخفاض التكاليف والأعباء المالية للحصول على حساب ادخاري ، فضلاً عن طرح خدمات تحويل الأموال من العاملين في الخارج ، وبعض أشكال التأمين على الحياة . كما يتمتع البنك الزراعي بأكبر شبكة بين البنوك في القرى والأقاليم ، وبانخفاض التكاليف والأعباء المالية اللازمة للحصول على حساب ادخاري . وبالإضافة إلى خبراته التاريخية في مجال القروض الصغيرة بالريف فإنه يطرح برامج تمويل مصممة خصيصاً للنساء ، كما يعدُّ أحد أربعة بنوك عامة تقوم بإصدار وتسويق وثيقة «أمان» للتأمين على الحياة ، ويتجه إلى التوسع في طرح وتطوير خدمات تحويلات المصريين العاملين في الخارج لذويهم في الريف المصري . وجميعها خدمات مالية تحتاج إليها النساء في الأقاليم لفتح فرص للعمل الحر تتمتع بالحد الأدنى من الحماية الاجتماعية . أما بنك ناصر الاجتماعي ، الذي يتبع وزارة التضامن ، فله خبرة طويلة في التعامل مع «القروض الحسنة» القزمية

في إطار تخفيف حدة الفقر، خاصةً وأن نشاطه معفى من الضرائب. كما أن لديه برنامج تمويل مصمم خصيصاً للنساء يستهدف المرأة المعيلة تحت خط الفقر (برنامج مستورة). وعلى الرغم من تلك العناصر، التي تبدو مواتية، في كل من مكاتب خدمات البريد والبنك الزراعي المصري وبنك ناصر الاجتماعي، فالمؤكد أن مستوى الأداء الحالي لتلك المؤسسات جميعها لا يتناسب مع الدور الاحتمالي الذي يمكن أن تقوم به في توفير الخدمات المالية الملائمة لهدف فتح فرص العمل الحر للنساء، وخاصةً في الريف المصري.

٦. وجود مجموعة من العوائق تحول دون استفادة النساء من برامج الخدمات المالية الرسمية المتاحة للحصول على فرص عمل مستدامة من خلال مشروعات قادرة على الاستمرار والنجاح والنمو. ولعل من أهم تلك العوائق: ارتفاع معدلات الأمية بين النساء، وافتقارهن إلى بطاقة الرقم القومي، والافتقار إلى الخبرات المتعلقة بإعداد دراسات الجدوى والمهارات الإدارية والمحاسبية والتسويقية، والافتقار إلى الضمان، ووجود تصورات مسبقة لدى النساء عن صعوبة ومشروعية التعامل مع البنوك، والعقلية الذكورية والقيود التي تفرضها العادات والتقاليد.

أ- يمثل ارتفاع معدلات الأمية بين النساء، وخاصةً في الريف، أحد المعوقات الكبيرة التي يمكن أن تحول دون نفاذهن إلى الخدمات المالية الرسمية بأنواعها المختلفة. ويظهر ذلك بوجه خاص فيما يتعلق بخدمات التمويل، حيث تشترط جميع البنوك والغالبية الساحقة من الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات العاملة في مجال التمويل متناهي الصغر أن تقوم المقترضة

بنفسها بالتوقيع على وثائق القرض، وهو ما يعني بالضرورة أن تكون مُلمّة بالقراءة والكتابة كحدّ أدنى. بل إن الأمية يمكن أن تشكل أيضاً عائقاً أمام الإفادة من كافة الخدمات التي قد يتيحها التوسّع في نشر ماكينات الصراف الآلي ATM، أو الخدمات المالية باستخدام الموبايل.

ومن ناحية أخرى فإن ارتفاع معدلات الأمية وانخفاض مستويات التعليم للنساء، خاصةً في الريف، يمثل أحد العوامل التي تزيد صعوبة إدراكهن لحقيقة العبء المالي المقترن بالقرض وكيفية إدارة الشئون المالية للمشروع، وبالتالي إحداث الأثر المطلوب للقروض في تمويل أنشطة اقتصادية، مدرّة لدخل نقدي، وتتمتع بمقومات النجاح والاستمرار والتوسع والإسهام في فتح فرص عمل لنساء أخريات.

ب- كما تشترط جميع المؤسسات المالية الرسمية وجود بطاقة رقم قومي لدى العميلة. وعلى الرغم من أن هذا الشرط يمثل أمراً بديهياً للتحقق من شخصية العميلة وإثبات هويتها، إلا أنه يمكن أن يشكل أحد المعوقات المعتبرة أمام نفاذ النساء الريفيات للخدمات المالية، سواء تعلّق الأمر بفتح حساب أو إجراء المدفوعات المختلفة، أو الحصول على تمويل.

ج- وعلى صعيد آخر يلاحظ أن معظم المؤسسات المالية تشترط، عند التقدّم للحصول على قرض لتمويل أحد الأنشطة الاقتصادية، وجود دراسة جدوى مبسطة تتضمن البيانات السوقية والمالية الخاصة بدورة نشاط المشروع للتعرف على مدى قدرته على سداد كافة الالتزامات المستحقة خلال مدة القرض. ويشكل انخفاض المهارات المتعلقة بإعداد وفهم دراسة الجدوى المطلوبة، خاصةً في ظل ارتفاع معدلات الأمية وانخفاض مستويات التعليم

للنساء ، أحد المعوقات التي يمكن أن تحول بينهن وبين استكمال إجراءات الحصول على القرض ، أو حسن إدارته خلال المراحل المختلفة لدورة النشاط .

د- أمّا فيما يتعلّق بالضمانات ، فيلاحظ أن جميع المؤسسات المالية الرسمية تشترط وجود ضامن لما تمنحه من تمويل لمشروعات النساء . وغالباً ما يُشترط أن يكون الضامن أحد العاملين في جهة حكومية . وعلى الرغم من تفهّم ما جرى عليه العرف الائتماني من اشتراط وجود ضامن ، كإجراء تحوُّطي لإدارة مخاطر التمويل الممنوح ، فالمُلاحظ أن شرط الضامن لقروض النساء يستمر حتى في حالة الحصول على ضمانات شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي ، وحتى رغم وجود التأمين الإلزامي المصاحب للتمويل متناهي الصغر الذي يغطي مخاطر عدم السداد .

هـ- كما يتمثل أحد العوائق التي تحدّ من استفادة النساء من الخدمات المالية الرسمية في وجود تصوُّر مسبق لدى بعض النساء عن صعوبة التعامل مع البنوك ، فضلاً عن الاعتقاد بحُرمة ذلك التعامل من الوجهة الدينية . وذلك رغم انخفاض أسعار الفائدة على ما تمنحه تلك البنوك من قروض مقارنة بالجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات المقدّمة للتمويل متناهي الصغر . ورغم عدم وجود اختلافات جذرية بين تلك الجهات وبين البنوك في الشروط غير المالية والمستندات والضمانات المطلوبة للقروض ، اللهم إلا فيما يتعلق بالتمويل القزمي وبرامج التمويل الجماعي للنساء ، التي تكاد تنفرد بتقديمها الجمعيات والمؤسسات الأهلية .

و- وأخيراً تأتي سلطة الزوج ، والقيود التي تفرضها العادات

والتقاليد ، والعوامل الثقافية السائدة في البيئة المحيطة ، لتشكل أحد المعوقات المهمة التي يمكن أن تصادفها النساء في سعيهن للإفادة من الخدمات المالية الرسمية ، في ممارسة نشاط اقتصادي مدر للدخل . سواء تمثّل ذلك في رفض الزوج حصول الزوجة على قرض واستخدامه في إدارة مشروع ؛ خوفاً من كلام الناس ، أو في وضع يده على القرض والقيام بإنفاقه بدلاً من استخدامه في تمويل المشروع ، فضلاً عن إمكانية تدخّل أفراد الأسرة الذكور في إدارة النساء للقرض أو المشروع ، وخاصةً فيما يتعلّق بأموال الشراء أو البيع أو التسويق عند التعامل مع موردين من خارج القرية .

يشير كل ما سبق إلى قصور الخدمات المالية الرسمية بمستواها وبنيتها الأساسية ومواصفاتها الحالية عن الإسهام في زيادة فرص العمل الحرّ للنساء ، وخاصةً في الريف . كما يشير إلى وجود مجموعة من المعوّقات الثقافية والاجتماعية التي تحدّ من قدرة النساء على الاستفادة من برامج الخدمات المالية المتاحة لهن لتحقيق هذا الهدف .

ونبادرُ إلى القول بأنه مع الاعتراف بأهمية الشمول المالي كأحد الشروط الضرورية لزيادة فرص للنساء في العمل الحر ، إلا أنه يجب التأكيد على أن النفاذ للخدمات المالية لا يكفي وحده لتحقيق هذا الهدف ما لم يشكّل جزءاً من استراتيجية متكاملة لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ، وفي القلب منها مشروعات النساء ، وربطها بالمشروعات الأكبر حجماً ، في إطار رؤية شاملة لاستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وهو ما يخرج عن نطاق هذا المشروع التدريبي .

ثانياً: خطة العمل المقترحة

تستهدف خطة العمل المقترحة كافة الأطراف المعنية بقضية الشمول المالي للنساء، بما في ذلك مؤسسات الخدمات المالية الرسمية، والأجهزة الرقابية المنظمة لنشاطها، والأجهزة الحكومية ذات الصلة، فضلاً عن المجلس القومي للمرأة، ومنظمات المجتمع المدني المنشغلة بالقضايا النسوية. وتتمثل عناصر خطة العمل المقترحة فيما يأتي:

١. تفعيل الفرص الاحتمالية لمكاتب خدمات البريد في زيادة

نفاذ النساء، وخاصةً في الريف، للخدمات المالية الرسمية، سواء تعلق الأمر بخدمات المدفوعات الحكومية المختلفة أو تلقّي تحويلات الأقارب العاملين في الخارج، أو خدمات الادخار، وخدمات التأمين متناهي الصغر، فضلاً عن خدمات تلقّي وسداد أقساط القروض وفقاً للبروتوكول المُبرّم مع جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر. ويتطلب كل ذلك:

▪ إعطاء دفعة قوية لاستكمال تطوير البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات وميكنة شبكة مكاتب خدمات البريد.

▪ إعطاء دفعة قوية لاستكمال بناء قدرات ورفع كفاءة العاملين بمكاتب خدمات البريد.

▪ المتابعة المستمرة للخدمات المقدّمة وشروطها ومعدّلات العائد عليها لضمان تنافسيّتها مع الخدمات المثيلة المقدّمة من البنوك.

▪ الإعلان الفعّال والتعريف والتغطية الإعلامية الواسعة لحزمة الخدمات المالية المتنوّعة التي تقدّمها مكاتب خدمات البريد.

▪ التعاون بين الهيئة العامة للبريد ووزارة التنمية المحلية،

بحيث يتم على مستوى كل محافظة إيجاد آلية لإرشاد وتعريف المواطنين على مستوى كل قرية ومركز بمواقع وعناوين مكاتب خدمات البريد وما توفّره من خدمات.

▪ الاستفادة من إمكانيات وزارة التعاون الدولي في تدبير الموارد المالية الميسرة اللازمة لتنفيذ مشروع إعادة هيكلة وتطوير شبكة مكاتب خدمات البريد، على غرار مشروع تطوير بنك البريد في الصين، الذي تم تنفيذه بالتعاون مع البنك الدولي.

٢. تعظيم الفرص الاحتمالية للبنك الزراعي المصري في زيادة نفاذ النساء في الريف للخدمات المالية الرسمية بأنواعها المختلفة. ويتطلب ذلك:

▪ الإسراع في استكمال إعادة هيكلة البنك وتطويره تكنولوجياً، وتدعيم قدرات وكفاءة العاملين، سواء فيما يتعلّق بتصميم الخدمات المالية المستجيبة لاحتياجات النساء الريفيات، أو مهارات تسويق تلك الخدمات، فضلاً عن إدارة مخاطرها.

▪ التنسيق مع جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر؛ لضمان حصول البنك على خطوط ائتمان ميسر تُستخدم في طرح برامج تمويل مصمّمة خصيصاً للنساء الريفيات بتكلفة منخفضة.

▪ التنسيق مع المجلس القومي للمرأة لاستخدام المكاتب التابعة

للمجلس في الريف لإرشاد وتعريف النساء بالخدمات المالية التي يتيحها لهن البنك، خاصة في مجالات الادخار، والتمويل الميسر، ووثيقة التأمين متناهي الصغر «أمان». الاهتمام من جانب البنك بالإعلان عما يقدمه من خدمات مالية مصممة خصيصاً أو متاحة للنساء.

٣. تعظيم الاستفادة من الدور التنسيقي والتمويلي والفني الذي يقوم به جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر. وذلك على النحو الآتي:

كسر حلقات تعدد الوسطاء في توفير التمويل الميسر لمشروعات النساء. وذلك بالنص في اتفاقيات الجهاز مع هؤلاء الوسطاء على استخدام الأموال في التمويل المباشر، وعلى الحد الأقصى لسعر الفائدة المطبق على المستفيدة النهائية، بما لا يتجاوز تكلفة الأموال وهامش التكاليف الإدارية والمخاطرة وعائدًا على الأصول ١٪.

تقييم تجربة تخصيص اتفاقيات تمويل ميسر بالكامل للنساء والخروج بالدروس المستفادة، بما يمكن من تطوير التجربة وتعظيم نتائجها.

التنسيق مع وزارة التعاون الدولي للحصول على منح وتمويل ميسر يُخصَّصان لبرامج تمويل النساء في الريف، سواء تعلَّق الأمر بمشروعات التخفيف من حدة الفقر، أو مشروعات الخريجات ورائدات الأعمال، أو دعم التوسع وتطوير النشاط القائم.

التنسيق مع المجلس القومي للمرأة لتعريف النساء في الريف بفرص الاستثمار المتاحة والأفكار الجديدة لمشروعات،

وتقييم قدرات النساء من حيث مدى الصلاحية لريادة الأعمال والمساعدة في إعداد دراسات الجدوى، فضلاً عن خدمات التدريب والتزويد بالمهارات المتاحة من المؤسسات المذكورتين.

التنسيق مع الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر لتمويل النشاط التدريبي اللازم لرفع قدرات الجمعيات الأهلية الصغيرة (الفئة ج) في مجال حوكمة النشاط وإدارة المخاطر وتطبيق الضوابط المحددة من جانب الهيئة العامة للرقابة المالية، بما يمكن تلك الجمعيات من النفاذ إلى التمويل المصرفي اللازم لنشاطها والصمود والمنافسة أمام الشركات والجمعيات الكبرى.

٤. قيام البنك المركزي المصري بتبني مبادرة لإلزام البنوك بالتوسع في توفير التمويل المدعم للمشروعات متناهية الصغر، أسوة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويتطلب ذلك:

قيام البنك المركزي بتحديد أسعار فائدة مدعمة متناقصة على القروض المقدمة من البنوك للجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات العاملة في مجال التمويل متناهي الصغر. ويتم التنسيق بين كل من البنك المركزي ووزارة المالية على أيهما يتحمل فرق التكلفة لهذا التمويل المدعم.

إلزام البنوك، عند منح تمويل لتلك الجهات، بالنص على الحد الأقصى لسعر الفائدة الذي يتم تطبيقه على المستفيدة النهائية بعد إضافة هامش التكاليف الإدارية وهامش المخاطرة وعائد على الأصول لا يتجاوز ١٪.

التنسيق بين كل من البنك المركزي والهيئة العامة للرقابة

المالية لتابعة التزام كل من البنوك والجهات الممارسة لنشاط التمويل متناهي الصغر بشروط المبادرة وتطبيقها.

- تحفيز البنوك على مد نطاق عمل مراكز خدمات تطوير الأعمال التابعة لها لتغطي المشروعات متناهية الصغر أسوةً بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وعلى استخدام مواقع تلك المراكز في المدن الصناعية في الأقاليم لتشبيك مشروعات النساء بالمشروعات الأكبر وفتح الفرص التسويقية أمامها.
- منح مزيد من الحوافز المتعلقة بفتح الوحدات الصغيرة للبنوك؛ لتشجيعها على التوسع في مد شبكة فروعها إلى القرى الصغيرة.
- إلزام البنوك بتبويب كافة البيانات والإحصاءات المتعلقة بخدماتها المصرفية وفقاً للنوع الاجتماعي، لتحديد حجم وتطور نصيب النساء من تلك الخدمات.
- اتخاذ خطوات جديّة لإخضاع الشق المصرفي من نشاط بنك ناصر الاجتماعي لرقابة البنك المركزي المصري، وإعادة هيكلة البنك مادياً وفنياً وإدارياً، ومدّ شبكة فروعها في الأقاليم لزيادة قدرته على تعبئة المدخرات وتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر للنساء. أما شق النشاط المتعلق بالزكاة والمساعدات الاجتماعية ودفع نفقات المطلقات.. وغيرها من الأنشطة الاجتماعية، فتظل خاضعة لإشراف ورقابة وزارة التضامن.

٥. قيام البنوك بدور أكبر في توفير الخدمات المالية الرسمية للنساء، وخاصة في الريف، وذلك من خلال:
- تخفيض الحد الأدنى لفتح الحسابات الجارية وحسابات

التوفير، وما يتعلّق بهما من مصروفات دورية في فروع الأقاليم.

- التأكيد عند إقراض الجمعيات والشركات العاملة في مجال التمويل متناهي الصغر للنساء من تضمين اتفاقية القرض الحد الأقصى لسعر الفائدة الذي يتم تطبيقه على المستفيدة النهائية.
- التوسع في استخدام آلية الضمان الجماعي في برامج التمويل الممنوح للنساء. وتوسيع دائرة من تتوافر فيهم مواصفات الضامن لهن بحيث لا تقتصر على العاملين في الجهاز الحكومي. وبحث إمكانية الاكتفاء، فيما يتعلّق بالعمليات اللائني يتمتعن بشروط الجدارة الائتمانية، بضمانة شركة ضمان مخاطر الائتمان.
- التوسع في ابتكار وطرح برامج خدمات مالية مصممة خصيصاً للنساء، وخاصة في الريف، سواء تعلّق الأمر بالمرأة المعيلة، أو سيدات الأعمال، أو الخريجات الجدد الباحثات عن فرص عمل، أو ربّات البيوت.
- الإعلان الجيد عن الخدمات المالية المقدمة خصيصاً للنساء، خاصة في الريف، والتعاون مع المجلس القومي للمرأة لاستخدام إمكاناته في هذا الصدد.
- الالتزام بتفعيل قواعد البنك المركزي الخاصة بتشجيع فتح الفروع الصغيرة لمدّ شبكة وحدات الجهاز المصرفي إلى الريف والقرى الصغيرة.
- التوسع في عقد اتفاقيات مع مكاتب خدمات البريد في الأقاليم، وتزويدها بماكينات ATM تابعة للبنوك، لتكون بمثابة منافذ لها في توصيل الخدمات المصرفية للنساء.
- استخدام مراكز خدمات تطوير الأعمال، ليس فقط كوسيلة

لاجتذاب معاملات المشروعات القائمة ذات النشاط والربحية المستقرتين، وهو هدف مشروع بالطبع، ولكن أيضاً لتفعيل الدور المرتقب للبنوك في توفير الاستشارات والدعم الفني والتدريب وخدمات التسويق، التي تحتاج إليها المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر للنساء. ويمكن أن يتم ذلك بالتعاون مع اتحاد الصناعات، وجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، والمجلس القومي للمرأة.

٦. قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بمنح مزيد من الاهتمام لتوفير خدمات التمويل والتأمين متناهي الصغر للنساء بالآليات والتكلفة الملائمتين. ومن ذلك:

- متابعة مستويات أسعار الفائدة المطبقة على برامج التمويل المقدمة للنساء من الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات، وإلزام تلك الجهات بالشفافية وتوضيح طبيعة أسعار الفائدة المطبقة في كل برنامج وأعبائها الفعلية على المستفيدة.

- تحفيز شركات التأجير التمويلي متناهي الصغر على تفعيل وتوسيع نطاق خدماتها، والتوسع في إعلام وتعريف النساء بها، باعتبار التأجير التمويلي إحدى آليات التمويل الملائمة لمشروعاتهن الصغيرة ومتناهية الصغر. حيث تساعد تلك الآلية على تخفيض النفقات الثابتة (وبالتالي رأس المال اللازم) للمشروع، كما توفر حلاً لمشكلة استخدام التمويل في غير الغرض المخصص له؛ لأن التأجير التمويلي لا يتمثل في توفير مبلغ نقدي للمستفيدة بل ينصب على توفير المعدات وأدوات الإنتاج اللازمة للمشروع مباشرة.

- تطوير التشريع الخاص بالتأمين الإلزامي المصاحب للتمويل

متناهي الصغر، بحيث يسمح بوجود وثائق تأمين تستهدف ليس حماية الجهة المقرضة من مخاطر عدم السداد فحسب، ولكن أيضاً تقديم مزايا تأمينية للعميلة نفسها ضد مخاطر الوفاة والعجز والمرض.

- تحفيز وتشجيع شركات التأمين على ابتكار خدمات تأمينية بتكلفة ملائمة تسد جزءاً من فجوة الحماية الاجتماعية التي تحتاج إليها النساء، وتغطي المخاطر الأساسية التي تتعرض لها مشروعاتهن الصغيرة ومتناهية الصغر.

- تقييم تجربة «شهادة أمان» لاستخلاص الدروس المستفادة وكيفية تطوير التجربة لضمان انتشارها واستجابتها لاحتياجات النساء.

٧. مواجهة عوامل ضعف القدرات الإدارية والتنظيمية والفنية لبعض الجمعيات والمؤسسات الأهلية بما يؤثر سلباً على إمكانيات نفاذها إلى الأسواق ومدّ نطاق خدماتها المالية للنساء. ويتطلب ذلك ما يأتي:

- الحرص على الاستفادة من إمكانيات الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر للانخراط في برامج التدريب المتخصصة للجمعيات والمؤسسات الأهلية، فيما يتعلق برفع كفاءة التشغيل وتبسيط الإجراءات واستخدام تكنولوجيا المعلومات، وهو ما ينعكس على خفض المصروفات الإدارية وبنعكس إيجاباً على أسعار الفائدة للمستفيدات النهائيات، من ناحية، كما يؤدي إلى رفع القدرات التنافسية للجمعيات والمؤسسات الأهلية التي ما زالت تحظى بثقة النساء من جهة أخرى.

- الاستفادة من إمكانيات الاتحاد المصري للتمويل متناهي

الصغر في تحقيق التنمية المؤسسية للجمعيات الصغيرة، وإكسابها المعرفة بشأن كيفية تطبيق ضوابط النشاط المحددة من جانب الهيئة العامة للرقابة المالية، وكيفية الوفاء بمتطلبات الحصول على تمويل ميسر من البنوك، وهو ما ينعكس على رفع كفاءتها في إدارة مخاطر النشاط وتخفيض تكاليفه، ويكفل لها الاستمرار في العمل، إلى جانب الجمعيات والمؤسسات الأكبر حجمًا.

منح مزيد من اهتمام الجمعيات والمؤسسات الكبيرة الممارسة لنشاط التمويل متناهي الصغر (الفئة «أ» والفئة «ب») للتوسع في الخدمات غير المالية التي تقدمها للنساء، وخاصة محو الأمية وتنمية مهارات العمل والمهارات الإدارية والمحاسبية، والمساعدة في إعداد دراسات الجدوى، فضلا عن خدمات التسويق والتشبيك مع المورددين والمشتريين. حيث تمثل هذه الخدمات ميزة تنافسية خطيرة للجمعيات الأهلية الكبيرة تستطيع الاستناد إليها حتى تتمكن من الصمود في مواجهة الشركات الخاصة، التي تتمتع بقدرات تمويلية ضخمة، ولكنها لا تولي اهتمامًا مماثلًا لتوفير الخدمات الاجتماعية وغير المالية للنساء.

منح مزيد من اهتمام الجمعيات الأهلية في المجتمعات المحلية للعمل على تغيير الأطر النمطية والتقليدية في مجالات العمل الحر والأنشطة الاقتصادية التي يمكن أن تمارسها النساء.

٨. تعظيم الاستفادة من إمكانيات المجلس القومي للمرأة، وعلاقاته بالمنظمات المحلية والمؤسسات الدولية؛ لتعزيز الشمول المالي للنساء، خاصة في الريف، وزيادة قدرتهن على

النفوذ إلى سوق العمل وريادة الأعمال. وذلك مع التأكيد على دور المجلس في وضع السياسات وتجنب الخلط بين هذا الدور والأدوار المنوطة بمنظمات المجتمع المدني النسوية:

- تبني المجلس القومي للمرأة مبادرة لمحو أمية النساء واستخراج بطاقات الرقم القومي لهن، والتعاون في هذا الشأن مع منظمات المجتمع المدني المعنية بشئون المرأة.
- تدعيم وتوسيع نطاق خدمات مركز تنمية مهارات المرأة في مجال تزويد النساء بالمعلومات والأدوات اللازمة لتأسيس وإدارة مشروع صغير واستدامته، خاصة خدمات التوعية والتدريب وبناء القدرات والاستشارات والدعم الفني والتسويق.
- التوسع في النشاط التوعوي الموجه للذكور في الأقاليم، بالآثار الإيجابية لعمل النساء على مستوى معيشة الأسرة ومستقبل الأبناء، وذلك بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني المعنية بالقضايا النسوية.
- التنسيق والتعاون بين المجلس القومي للمرأة والمعهد المصرفي المصري والاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر؛ لتعزيز معرفة النساء بالخدمات المالية المختلفة في مجالات الادخار والتمويل والتأمين متناهي الصغر.
- التنسيق والتعاون بين المجلس القومي للمرأة ومنظمات المجتمع المدني واتحاد بنوك مصر للتوعية بالفتاوى والدراسات المعمقة التي سبق صدورها، عن المؤسسة الدينية المصرية، بشأن مشروعية معاملات البنوك.
- التنسيق بين المجلس القومي للمرأة ومنظمات المجتمع المدني لحث الدولة على التوسع في شق الطرق وشبكات النقل، ودور

- حضانة الأطفال منخفضة التكلفة، وخاصة في الأقاليم.
- الضغط من جانب المجلس القومي للمرأة ومنظمات المجتمع المدني النسوية لدى وزارة المالية لإعداد وتفعيل الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي فيما يتعلق بمنظومة التعليم والصحة والمرافق العامة وخاصة في الأقاليم.
- التنسيق بين المجلس القومي للمرأة ومنظمات المجتمع المدني النسوية لمواجهة الموروث الثقافي الذي يمارس أثرًا سلبيًا على حق النساء في العمل والحركة، من خلال نظام التعليم وأجهزة الإعلام والمؤسسات الدينية، وخاصة في القرى والأقاليم، وبوجه خاص في الصعيد.
- التنسيق بين المجلس القومي للمرأة ومنظمات المجتمع المدني النسوية وجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لتبني الدعوة إلى تعديل قانون التعاونيات بما يساعد على تذليل العقبات أمام إنشاء وتفعيل التعاونيات الإنتاجية والتسويقية باعتبارها إحدى الآليات المهمة الداعمة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر للنساء.